



عنوان المشروع:
تنمية الإقتصاد المحلي في منطقة غرب محافظة سلفيت
(مسحة ، الزاوية ، رافات ، ديربلوط)

إعداد الطالبة :
أثير قاسم أحمد شقير

تحت إشراف:
الدكتور علي عبد الحميد
الدكتورة زهراء زواوي

تم تقديم هذا البحث كأحد متطلبات التخرج بقسم هندسة التخطيط العمراني، كلية الهندسة وتكنولوجيا المعلومات، جامعة النجاح الوطنية، نابلس

أيار، 2017

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم..

(وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ) صدق الله العظيم..

إلهي لا يطيب الليل إلا بذكرك ، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ..

إلى من بلغ الرسالة ، أدى الأمانة ، إلى نبي الرحمة ونور العالمين.. سيدنا محمد(□)

إلى من علمني العطاء، أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول

انتظار.. "والدي العزيز"

إلى معنى الحب والحنان والتفاني وسر الوجود، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي.. "أمي الحبيبة"

إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل.. "أخواتي وأخي"

إلى من دعمني وساندني .. إلى من علمني وأوصلني إلى نهاية المطاف .. "أساتذتي الأعزاء"

إلى تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء، إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم دروب الحياة سرت..

إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير ومن عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم..

"صديقاتي العزيزات"

وإلى كل من وقف إلى جانبي حتى أصل إلى ما أنا عليه الآن أهدي هذا العمل المتواضع ...

بارك الله فيكم ولكم ..

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور الفاضل علي عبد الحميد والدكتورة الفاضلة
زهراء زواوي اللذان أشرفا على هذه الدراسة، بالإضافة إلى توجيهاتهما السديدة
والقيمة، وإلى مساعدي البحث والتدريس الأستاذ صلاح الشخشير والمهندسة آية هلال
الذين بفضلهم خرجت الدراسة بصورتها هذه ..
فلهم كل الاحترام والتقدير ، سائلة المولى عز وجل أن يمد في أعمارهم ، ويبقيهم ذخراً
لطلبة العلم..

فهرس المحتويات

الفصل الأول : الاطار النظري ومنهجية الدراسة

- 1-1 المقدمة
- 2-1 مشكلة الدراسة
- 3-1 اهمية الدراسة ومبرراتها
- 4-1 اهداف الدراسة
- 5-1 خطة ومنهجية العمل
- 6-1 مصادر المعلومات

الفصل الثاني : الاطار النظري ومنهجية الدراسة

- 1-2 المقدمة
- 2-2 مفاهيم في الاقتصاد والتنمية
- 3-2 تطور مفهوم وانواع التنمية
- 4-2 طبيعة عمل التنمية
- 1-4-2 التنمية الاقتصادية
- 2-4-2 التنمية الاجتماعية
- 3-4-2 التنمية المستدامة
- 4-4-2 التنمية الريفية
- 5-2 التنمية المحلية الاقتصادية
- 1-5-2 ما ذا تعني ممارسة تنمية اقتصادية محلية؟
- 2-5-2 كيف يمكن أن تبني القدرة على المنافسة؟
- 3-5-2 من هو الذي يقوم بعملية التنمية المحلية؟

2-5-4 لماذا القيام بتنمية اقتصادية محلية؟

2-5-5 كيف يتم القيام بعملية تنمية اقتصادية محلية : بنط استراتيجيات تنمية اقتصادية محلية وتنفيذها

2-5-6 الممارسات السليمة لنجاح الاستراتيجية

2-5-7 مؤشرات لقياس سير التقدم في عملية التنمية الاقتصادية المحلية

2-6 النظريات المتعلقة بموضوع البحث

الفصل الثالث : الحالات الدراسية

3-1 مقدمة

3-2 محتويات الفصل

3-3 الحالات الدراسية

3-3-1 الحالة الاولى (عالمية)

1- الاطار العام للحالة

2- اهداف الحالة

3- خطة ومنهجية البحث

4- مكونات وعناصر الحالة

5- المخرجات

3-3-2 الحالة الثانية (عربية)

1- الاطار العام للحالة

2- اهداف الحالة

3- خطة ومنهجية البحث

4- مكونات وعناصر الحالة

5- المخرجات

3-4 الاستفادة من الحالات الدراسية

الفصل الرابع : اختيار الموقع وتحليله

4-1 الموقع

4-2 ما بعد المخطط الوطني المكاني

4-3 مبررات اختيار الموقع

4-4 التشخيص والتحليل

4-4-1 التشخيص

4-4-2 التحليل

الفصل الخامس : تطور فكرة المشروع

5-1 الرؤيا التنموية

5-2 الاستراتيجيات

5-3 التوجهات التنموية

5-4 مناطق العمل حسب النوجهات التنموية

الفصل السادس : المخطط الرئيسي للمشروع

الفصل السابع : المخطط التفصيلي للمشروع في دير بلوط

الفصل الثامن : اثر المشروع على منطقة الدراسة

فهرس الخرائط

- الخريطة (1):موقع منطقة الدراسة
- الخريطة (2):المخطط الوطني المكاني لحماية الموروث الطبيعي والثقافي
- الخريطة (3):المقومات الطبيعية
- الخريطة (4):التقسيمات التنموية لمحافظة سلفيت
- الخريطة (5):التحديات
- الخريطة (6):العلاقة الاقليمية
- الخريطة (7):السكان والديموغرافيا
- الخريطة (8):التضاريس والميول
- الخريطة (9): نمط وهيكلية التجمعات
- الخريطة (10): النمو والكثافة
- الخريطة (11): الوضع الجيوسياسي
- الخريطة (12): المواصلات وحركة المرور
- الخريطة (13) : خدمات البنية التحتية
- الخريطة (14): المرافق المجتمعية
- الخريطة (15): الموروث الثقافي
- الخريطة (16): المخططات الهيكلية
- الخريطة (17): نسب البناء – مسحة
- الخريطة (18): نسب البناء –الزاوية
- الخريطة (19): نسب البناء –رافات
- الخريطة (20): نسب البناء –ديريلوط

- الخريطة (21): الاستخدامات الحالية للأرض
- الخريطة (22): الاقتصاد المحلي
- الخريطة (23): نسب استخدامات الأراضي مسحة
- الخريطة (24): نسب استخدامات المباني مسحة
- الخريطة (25): أنماط الحرف مسحة
- الخريطة (26): نسب ملكيات الاستثمار مسحة
- الخريطة (25): أنماط الحرف مسحة
- الخريطة (26): نسب ملكيات الاستثمار مسحة
- الخريطة (26): نسب ملكيات الاستثمار مسحة
- الخريطة (27): نسب استخدامات الأراضي الزاوية
- الخريطة (28): نسب استخدامات المباني الزاوية
- الخريطة (29): نسب ملكيات الاستثمار الزاوية
- الخريطة (30): نسب الغطاء النباتي ديربلوط
- الخريطة (31): أنماط الزراعة ديربلوط
- الخريطة (32): نقاط القوة
- الخريطة (33): نقاط الضعف
- الخريطة (34): توزيع مناطق العمل
- الخريطة (34): مقترحات التطوير في منطقة التخطيط
- الخريطة (35): مقترحات التطوير التفصيلية في دير بلوط

الفصل الاول

الاطار النظري ومنهجية البحث

1-1 المقدمة

إن دراسة المجتمع كانت ولا تزال المحور الأساسي لمختلف الأبحاث والدراسات من طرف المفكرين والباحثين ولعل من أهم القضايا التي تركز عليها هذه الدراسات هي قضية التخلف خاصة في دول العالم الثالث نتيجة تعقد واتساع مشكلات الحياة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية وحتى الثقافية المعاصرة ومنه أخذ البحث في مجال التنمية يزداد شساعة ويتطرق إلى ميادين جديدة لم تعرف ولم تدرس سابقا في ميدان التنمية كما هو معروف تقليديا، وكانت قضايا ومشكلات التخلف الاقتصادي خاصة في الدول المتخلفة من بين الموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين والدارسين، كما كان البحث في إمكانيات ومتطلبات التغير الاقتصادي هي محور هذا الاهتمام، ومن هنا برزت التنمية الاقتصادية كمفهوم ومجال من مجالات التنمية.

تعريف التنمية (لغة) : التنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر

(إصطلاحا): أثار مفهوم التنمية كثير من الجدل على جميع المستويات (النظرية والعملية التطبيقية) وتحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تتاوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين و المناهج العلمية الخاصة بها . ومنه يصبح مصطلح التنمية، لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات، ولعل أول من استعمل هذا المصطلح هو " بوجين ستيلي" حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889 .ومن بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر مايلي:

يقصد بالتنمية إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرفي، إذن التنمية هي عبارة عن عملية تدخله أو هي تدخل إرادي من قبل الدولة وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغير إيجابي يهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.

كما عرفت أيضا" بأنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية ماهي إلا عملية تغيير مقصود وموجه، له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان. "

اما مفهوم التنمية المحلية الاقتصادية هي عبارة عن مشاريع تهدف الى تدعيم قدرات الادارات المحلية على تحسين الاقتصاديات المحلية لمنطقة محلية، من اجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة ككل في هذه المنطقة. فهي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الاعمال بالاضافة الى القطاع غير الحكومي، بالعمل بشكل جماعي من اجل توفير ظروف افضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. (غالب، 2008)

يشكل استمرار وضع الإقتصاد الفلسطيني رهينة للإحتلال الإسرائيلي عقبة أمام تطوره والنهوض به. فما زالت إسرائيل تفرض هيمنتها وسيطرتها على مقدرات الإقتصاد الفلسطيني، فهي تسيطر على المنافذ والمعابر، وتقيم الحواجز أمام حركة الأفراد والتجارة الداخلية والخارجية، وتدمر البنية التحتية، وتستولي على الأراضي، وتحتجز أموال السلطة لديها وتقرض القيود على البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية. وعليه فإن عملية تطوير الإقتصاد الفلسطيني تحتاج إلى جهود منظمة مدعومة من الخارج.

فيما يخص التجربة التنموية الفلسطينية فإن موضوع التنمية كان دائماً موضع إهتمام، ولكن النقاش لغاية الآن لم يستكمل بالإعلان عن رؤية تنموية متفق عليها من قبل جميع شركاء التنمية في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، نظراً لظروف الإحتلال الذي أدى إلى عدم وجود توجه تنموي شامل. ولسد هذا النقص لابد من تصدى شركاء التنمية الفلسطينية الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لهذه المهمة ببلورة رؤية تنموية تحظى بإجماعهم، وليصار إلى إعتماها رسمياً من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية في حشد وتوحيد الجهود التنموية لبناء قاعدة إقتصادية إجتماعية متينة، وخلق مقومات إقتصاد عصري ومنافس قادر على مواجهة تحديات الإفتتاح والإندماج في السوق الإقليمية والعالمية .

إن خصوصية الحالة الفلسطينية تستدعي إستراتيجية تنموية خاصة بها، بحيث يكون أبرز معالمها التركيز على بعض المرافق الإقتصادية ضمن القطاعات المختلفة، مما يعنى إزالة التشوهات المتراكمة

خلال فترة الإحتلال الإسرائيلي، والعمل على تنمية وتطوير المرافق والقطاعات. من جهة أخرى فالإقتصاد الفلسطيني بحاجة إلى تنمية تلبي الحاجات الأساسية وتعتمد على الذات، وتتصف بالتوازن والاستقرار والتواصل. أي المقصود إعداد رؤية تنموية لإقتصاد فلسطيني قادر على مواجهة تحديات التنمية وتطوير القدرة الذاتية في مواجهة خطط التهميش الإسرائيلية، ولمواجهة تحديات تحقيق التنمية المستدامة في دولة فلسطين بعد الإستقلال. (د. محمد، 2010)

1-2 مشكلة الدراسة

تعاني المجتمعات الفلسطينية من عدم وضوح مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية لديها، لان هذا التوجه جديد في فلسطين، مما يضعف ادارتها لمواردها وعدم استغلالها بشكل امثل لتحسين الوضع الاقتصادي في المنطقة.

ومن هنا تظهر الحاجة الى مثل هذه الدراسة لتحسين مفاهيم التنمية الاقتصادية المحلية لدى المجتمعات. والاستفادة منها لتحسين مستوى المعيشة، من خلال وضع خطة استراتيجية للتنمية المحلية الاقتصادية لاستغلال الموارد افضل استغلال

1-3 اهمية الدراسة ومبرراتها

تكمن اهمية الدراسة حيث انها تعتبر من الدراسات النادرة المحلية في هذا المجال ،وغياب التجارب السابقة وحاجة التجمعات المحلية الى خطط تنموية في هذا المجال

1-4 اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى ايجاد خطة استراتيجية واضحة للوصول الى التنمية المحلية ،عن طريق منهجية عمل واضحة تكمن في تشخيص الوضع القائم للتجمع ، لتحديد الاحتياجات والاولويات في المنطقة للارتقاء الى رؤية واهداف واضحة للتجمع ومن ثم تحديد المشاريع التي من خلالها نحقق الاهداف المرجوة من الخطة.

تتلخص أهداف الخطة التنموية الإستراتيجية في تعزيز مأسسة عملية التخطيط التنموي الإستراتيجي على مستوى الهيئات المحلية الفلسطينية ، بناء قدرات الهيئات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني في مجال التخطيط التنموي الإستراتيجي وتطويرها ، تشجيع التفكير الجماعي باتجاه خدمة المصلحة العامة لكل تجمع تشمله عملية التخطيط ، وتحفيز وتطوير المبادرات المختلفة لدى قطاعات المجتمع وخاصة القطاع الخاص والأهلي لدعم جهود التنمية المحلية. (دليل التخطيط الاستراتيجي)

5-1 خطة منهجية البحث

تشمل خطة الدراسة عدة اطر وفي كل اطار تم استخدام منهج علمي، للوصول الى خطة متكاملة وشاملة معتمدة ، اولاً الاطار النظري والذي تتضمن خلفية عامة عن الموضوع والمفاهيم والنظريات التي تتعلق بالدراسة وتم استخدام المنهج التراخي، اما الاطار المعلوماتي فنتضمن معلومات حول موضوع الدراسة في الحالة الفلسطينية والحالة الدراسية وتم اتباع المنهج الوصفي ، وفي الاطار التحليلي والاستنتاجي والذي يتضمن تحليل الواقع الحالي وتوثيقه وتحديد الاحتياجات والاولويات والاهداف ومن ثم الشروع في استنتاج التوصيات وتم اتباع المنهج التحليلي والمنهج الاستنتاجي. وقد تعتمد هذه الدراسة للوصول الى اهدافها على مجموعة من ادوات البحث العلمي مثل الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية واللقاءات اضافة الى توزيع الاستبيانات لمعرفة اراء الناس في خطة تنمية الاقتصاد المحلي ،لتلبي حاجات المجتمع المحلي للارتقاء بمستوى معيشي افضل.

6-1 مصادر المعلومات

سيتم جمع المعلومات التي تعتمد عليها هذه الدراسة من عدة مصادر اهمها :

1- المصادر المكتبية : وتشمل الكتب والمراجع والرسائل والاوراق العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

2- المصادر الرسمية وغير الرسمية : وتشمل الدراسات والوثائق والتقارير الصادرة عن المؤسسات والدوائر الحكومية ذات الاختصاص، اضافة الى التقارير والنشرات والمقالات والابحاث والدراسات الصادرة عن مراكز البحوث والجامعات والباحثين والمؤتمرات.

3- مصادر شخصية : وتشمل المعلومات والبيانات التي سيقوم الباحث بجمعها من خلال البحث والمسح الميداني والمقابلات الشخصية.

4- المراجع الالكتروني : من خلال مواقع الانترنت التابعة للمؤسسات العالمية المهمة بتنمية الاقتصاد المحلية.

الفصل الثاني

الاطار النظري ومنهجية البحث

2-1 المقدمة

يتناول الفصل الثاني مفهوم الاقتصاد والتنمية من خلال عدة تعريفات من حيث الانتقال من المفهوم العام الى المفهوم الخاص، وطبيعة عملية التنمية، ومجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولمحة حول التنمية الاقتصادية المحلية.

2-2 مفاهيم في الاقتصاد والتنمية

علم الاقتصاد يعتبر الاقتصاد أحد أهم وأبرز الركائز التي تقوم عليها الدول، وهو الحقل الذي يتأثر ويؤثر بشكل مباشر على كافة قطاعات الدولة، ويحدد وضعها الداخلي والخارجي، ومكانتها وقوتها بين الدول الأخرى وعلى الساحة الدولية، ولا يمكن تحقيق التنمية الشاملة أو المستدامة بمعزل عن وجود اقتصاد قوي، كما أن قوة الدولة العسكرية والسياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً باقتصاد الدول ومدى قدرتها على استغلال مواردها.

يُعرّف علم الاقتصاد بمفهومه الشامل على أنه أحد فروع العلوم الاجتماعية التي تُعنى بدراسة سبل إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية التي تشكل أساساً لعمليات الإنتاج والتي تتمثل في الموارد الطبيعية والموارد البشرية والموارد المادية بما في ذلك البيانات والمعلومات، والمرافق، والأبنية، ورؤوس الأموال، والمواد الخام وغيرها، بحيث تهدف هذه العملية إلى إشباع حاجات البشر والمجتمعات الإنسانية ومتطلباتهم في ظلّ الموارد والإمكانيات المتوفرة والمتاحة، ويشمل توفير، وتوزيع، وترويج السلع والخدمات بأفضل الطرق، أي أنه باختصار علم إدارة الموارد، وهذا ما يجعل منه أحد أنواع العلم السلوكي، ويرى البعض أنه علم إدارة الموارد المحدودة من أجل تلبية احتياجات المجتمع غير المحدودة، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وتوزيعها بأفضل الطرق.

لقد شاع مفهوم التنمية بشكل أساسي منذ الحرب العالمية الثانية، و لم يُستعمل هذا المفهوم منذ شيوعه في عهد الاقتصادي البريطاني "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، حيث استخدم مصطلحان للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع وهما التقدم المادي **Material Progress** ، و التقدم الاقتصادي **Economic Progress** وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث أو التصنيع إضافة للتطور والنمو. اما مفهوم التخطيط التنموي الاستراتيجي فيعني : هو منهج علمي يستخدم لبلورة الاولويات والاهداف التنموية للتجمعات السكانية وتحديد البرامج والمشاريع القادرة على تحقيق هذه الاهداف خلال فترة زمنية معينة بما يتماشى مع تطلعات السكان والأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة والمعوقات المحتملة .وتتبع أهمية استخدام هذا المفهوم الحديث في التخطيط من كونه مرتكز على مبادئ الحكم والادارة الرشيدة والتي تعتبر أساسية في أي مجتمع يسعى للتحرر والرقى والنهوض وذلك بالاعتماد على موارده ومقوماته الذاتية.

وقد ظهر مفهوم التنمية في البداية في علم الاقتصاد ، واستعمل للدلالة على عملية إجراء مجموعة من التغيرات الجذرية المقصودة في مجتمع معين، بهدف إعطاء ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بشكل يكفل التحسن المتزايد في نوعية الحياة لجميع أعضائه، أي زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تضمن

زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد الدائم لاستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائداتها.

2-3 تطور مفهوم وأنواع التنمية

تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من المجالات المعرفية، فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الإجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع : الفرد، و الجماعة، والمؤسسات الإجتماعية المختلفة، والمنظمات الأهلية.

وبناء على نرى أن التركيز في الأساس كان على الجانب الاقتصادي، ومنه تطورت مجالات أخرى للتنمية ، مثل التنمية السياسية والاجتماعية ، وكذلك الثقافية . الامر الذي يقودنا إلى القول أن التنمية الاقتصادية تعتبر الأساس لأية عملية تنموية مع مراعاتنا للاختلافات بين المجتمعات في أولوياتها وحاجاتها.

ومع التطور الذي حصل في مختلف العلوم الإجتماعية اخذ مفهوم علم التنمية يتطور ، ودخلت إليه العديد من الإضافات ، فوجد المفهوم الاشمل للتنمية والذي يفيد أن التنمية عبارة عن " عملية تغير، مقصودة أو مستهدفة لاستغلال كل موارد المجتمع المتاحة استغلالاً جيداً بهدف إحداث تعديلات ، وتغيرات واعية في جوانب المجتمع الأساسية والفرعية كافة من خلال بناء أيديولوجي معين يتناغم مع الواقع الاجتماعي، الذي يرتبط بالاتجاهات والمواقف الاجتماعية، والوعي الاجتماعي ومشاركة الأهالي بجانب الحكومة والقدرة على المبادأة والتنشئة الاجتماعية والاعتماد على الذات والقضاء على التبعية الداخلية والخارجية.

ويلاحظ أن التعريف السالف يشمل جوانب التنمية المتعددة في إطار متكامل، ويرتبط بظروف المجتمع الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والصحية وغيرها، كما أنه يرتبط بالتصور التاريخي للتخلف، ويشير إلى مدى خطورة التبعية في هذا الشأن وفي سياق هذا المفهوم

أو الإطار هنالك العديد من التعريفات التي خاضت في مجالات التنمية المختلفة للوصول إلى فهم دقيق لها.

عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها: " مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابيا في الحياة القومية، ولتساهم في تقدم البلاد.

ويتبين من خلال هذا التعريف أن عملية التنمية مهما كانت صورتها اجتماعية أو اقتصادية ، حسب الأمم المتحدة فإنها تعتمد على عاملين أساسيين هما:

1- مشاركة الأهالي بأنشطتهم الجماعية والفردية في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم بصورة ايجابية .

2- تقديم الخدمات الفنية والمادية سواء كان ذلك من الحكومة أو من الهيئات الدولية والأهلية، لتشجيع هذه الجهود وإنجاحها وهذا ينسجم بطبيعة الحال مع دور ورسالة وفهم منظمة الأمم المتحدة، للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وآليات العلاج لدى هذه المنظمة الدولية .

أما سعد الدين إبراهيم فقد عرف التنمية بأنها " انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان هو الفرد أو الجماعة أو المجتمع.

وشتمل هذا التعريف على عناصر أساسية أهمها :

- أن التنمية عملية ذاتية.

- أن التنمية عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة.

- أن التنمية ليست ذات طريق واحد أو اتجاه محدد مسبقاً ، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها ، باختلاف الكيان وتنوع الإمكانيات الكامنة في داخل كل كيان وبنظ على ما سلف فإن عملية التنمية

ووفقاً للمفهوم الحديث، تعبر عن التغيير المخطط لمختلف جوانب الحياة، ووضع بعض المبادئ الأساسية لتحقيق الأهداف المنشودة، وهي مبادئ ضرورية مترابطة متكاملة بعضها مع بعض، والتي يمكن اعتبارها مبادئ أساسية للتنمية سواء كانت على المستوى المحلي أو القومي، فالتنمية على هذين المستويين تتناول الوحدات التي يتكون منها المجتمع سواء كانت تلك الوحدات مؤسسات أو مجتمعات محلية .

أما مبادئ التنمية فتعتمد بالأساس على المبدأ الديمقراطي، الذي يعتبر جوهر أي عملية تنموية، ويقصد بذلك أن لا يكون هناك فرض لمشروعات التنمية على المجتمع المحلي، ويضاف إلى ذلك مبدأ المساعدة الذاتية، وإتاحة الفرصة أمام أبناء المجتمع المحلي لمساعدة أنفسهم، ومبدأ المشاركة الشعبية الذي يرتبط بالمبدأ السابق.

كما يمكن إضافة مبدئين آخرين هما مبدأ التكامل بين البرامج والمشروعات والتنسيق بين أعمالها، ومبدأ الاعتماد على المواد المحلية حتى لا تكون العملية التنموية رهن بتحكم الغير .

2-4 طبيعة عمل التنمية

تعددت وجهات النظر تجاه عملية التنمية التي يمكن إجمالها في اتجاهين، فهناك فريق يرى أن التنمية هي هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحصل في المجتمع ، وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تمس مكونات المجتمع وترتكز هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن في أقصى فترة مستطاعة، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المقصودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع.

وهناك فريق آخر يرى أن عملية التنمية عبارة عن عملية اقتصادية بالدرجة الأولى ، وأن الجانب الاجتماعي يدخل ضمن هذه العملية، بينما يرى البعض الآخر فيها، عملية ذات هدف اجتماعي شامل يحمل في طياته الجوانب الاجتماعية والتي من ضمنها الجانب الاقتصادي، وهناك فريق ثالث يرى أن التنمية هي بين هذا وذلك. ومن جانبنا نرى أن التنمية عملية ذات هدف اجتماعي بالدرجة الأولى، وأن التنمية الاقتصادية ما هي إلا وسيلة من الوسائل التي تسخرها ككل عملية

التنمية بمفهومها الأوسع لخدمة الفرد والمجتمع ككل. على ما سبق فإن التركيز في العملية التنموية يشمل مجالين مهمين بالأساس المجال الاجتماعي والمجال الإقتصادي الإجتماعي.

2-4-1 التنمية الاقتصادية

عرف البعض عملية التنمية الاقتصادية على أنها "عملية رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي و يترتب على هذا ارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل"

ويلاحظ أن هذا التعريف استند إلى أن عملية التنمية تهدف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد، وهي هدف تسعى إليه المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء. ونجد أن عملية رفع الدخل القومي الحقيقي يرتبط بارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل على أساس أن متوسط نصيب الفرد من الدخل يساوي خارج قسمة الدخل القومي على عدد السكان ، في البلد ويلاحظ هنا أن التنمية قنصادية هي عملية تحدث على مرور السنوات ويحدث معها في نفس الوقت نمو في سكان المجتمع، فإذا زاد عدد السكان بمعدل يفوق الزيادة في الدخل القومي الحقيقي، فإن متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل سوف ينخفض أما إذا حدث العكس أي زاد الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل السكان ، الزيادة في فان متوسط نصيب الفرد من الدخل يرتفع. وبنظ على ما سلف يتم الإستنتاج أن التنمية الاقتصادية هي عملية حضارية تهدف لخلق أوضاع جديدة ومتطورة وشاملة، وهذا يعتمد بشكل كبير على جدية صانعي القرار في التزامهم بتحقيق هذا التغير من واقع متخلف إلى واقع جديد متطور ومتقدم في جميع الجوانب الاقتصادية.

هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقها ومن أهم هذه الأهداف زيادة الناتج القومي، حيث أن من شأن زيادة الناتج القومي أن يقلل من مخاطر الفقر التي ترتبط بمشاكل إقتصادية واجتماعية كثيرة ، مثل انخفاض مستوى المعيشة وزيادة نسبة النمو السكاني والجهل والمرض.

الهدف الثاني من أهداف التنمية الاقتصادية هو رفع مستوى المعيشة، حيث يقاس مستوى المعيشة بمستوى الإنفاق أو الإستهلاك للوحدة الإستهلاكية كالفرد أو الأسرة أو المجتمع، ويعتبر رفع

المستوى المعيشي هدفاً مطلقاً للنظم الإقتصادية والسياسية، و تحقيق هذا الهدف يدل على مدى نجاح هذه النظم أو فشلها في الوصول إلى أهدافها، فالإستهلاك يشمل الغذاء والملبس ، والسكن والخدمات الأخرى سواء كانت تعليمية أو صحية أو مواصلات فان الحصول على هذه السلع والخدمات لا يتحقق إلا بزيادة مستوى الدخل بنسبة تفوق نسبة الزيادة السكانية بشرط توزيع الدخل بشكل منصف وعادل بين شرائح المجتمع.

وفي حال رفع مستوى المعيشة فإن من شأن ذلك أن ينعكس على الحالة الإقتصادية العامة للمجتمع، إضافة إلى الجانب الاجتماعي الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالجانب الاقتصادي. كذلك تهدف التنمية الإقتصادية إلى رفع كفاءة الموارد الاقتصادية وإقامة البنية الأساسية للتقدم، إضافة إلى التوزيع العادل للدخل وذلك من أجل الموازنة بين الجانبين الإقتصادي والاجتماعي.

2-4-2 التنمية الاجتماعية

أن أشمل التعريفات التي تناولت موضوع التنمية الاجتماعية، هو تعريف مسعد الفاروق حمودة، الذي يعرف التنمية الاجتماعية بأنها التغير الحضاري المقصود المخطط الذي يتصل بكل جوانب الحياة المادية والبشرية في إطار المجتمع القومي وكذلك كل ما يتصل بالعادات والتقاليد وأنماط السلوك التي تحكم اتجاهات الأفراد بما يحقق استيعاب أكثر للطاقات وتجيئها للعمل على رفع المستوى الاجتماعي واطراد نموه لمقابلة الاحتياجات المتطورة والمتزايدة للأفراد والجماعات في ظل أيديولوجية تترجم آمال الأمة وتحاول أن تصل إلى ما يجب أن تكون عليه مستقبلها في كل الميادين.

ويمكن القول أن هذا الجانب يركز في أساسه على الناحية الاجتماعية التي تتضمن تغيرات بنائية في المجتمع نفسه، أكثر من اهتمامها بتحفيز العامل الاقتصادي، فهي تهتم أساساً برأس المال الاجتماعي، وبالصحة، والتعليم، والإسكان، والتوظيف الاجتماعي، والتغذية، وتحسين ظروف المعيشة.

وتسعى التنمية الاجتماعية إلى محاولة تحقيق التوازن في المجتمع (مجتمعات فقيرة وأخرى غنية، طبقات عليا وأخرى منخفضة من حيث الدخل)، ومعالجة الخلل الناجم عن ذلك، كذلك اهتمام التنمية الاجتماعية بالأهداف الوقائية، دون الإقتصار على الجانب العلاجي، دون تحقيق الأهداف الوقائية يحول دون الوقوع في المشكلات أو الانتظار حتى يتم التحرك لعلاجها.

كما تهتم بأهمية التداخل والتشابك بين المهن وتحقيق التعاون بينها، وتهتم بالتغيير المؤسسي لتلبية الحاجات الإنسانية المتغيرة والمتطور.

مما سبق نلاحظ أن التنمية الاجتماعية عملية كاملة تتضمن التخطيط العلمي المدروس من أجل تحقيق أهداف تلبي حاجات المجتمع المستهدف من العملية التنموية، بحيث تنعكس نتائج هذه العملية بشكل إيجابي على العلاقات الاجتماعية، والإسكان، والتعليم، والصحة، والتوظيف وغيرها.

ونظراً لكون الجانبين الإقتصادي والاجتماعي من مرتكزات أية عملية تنموية، والعلاقة بينهما علاقة تكاملية، فإنه من البديهي أن يكون هناك علاقة وتأثير متبادل لكل من هذين الجانبين على الجانب الآخر، ومن المهم الإشارة إلى أنه لا يمكن الفصل بين هذين الجانبين؛ لأن كلاً منهما شرط لتحقيق الآخر، وعلى هذا الأساس، ومن خلال اقتران المفهومين ببعضهما البعض ظهر اصطلاح التنمية الشاملة، وينطلق أساس هذه العلاقة من كون الجانبين يتمحوران حول خدمة الفرد الإنسان، كل حسب دوره.

حيث من المعروف أن الظروف الإقتصادية التي يعيشها أي مجتمع تنعكس بشكل مباشر على الجانب الاجتماعي، "ارتفاع الدخل القومي يجعل الناس أقدر على تقديم خدمات التعليم والعناية بالصحة، وتزويد الدولة بأموال من الضرائب، وارتفاع مستوى المعيشة يكون عادة نتيجة زيادة الإنتاج".

ومن الآثار الاجتماعية المترتبة على النمو الإقتصادي زيادة انتقال الأيدي العاملة من منطقة لأخرى على صعيد البلد الواحد وذلك بسبب ما يصاحب ذلك من توفر فرص جديدة للعمل.

بمعنى أن الزيادة في النمو الإقتصادي في بلد ما، تنعكس بشكل مباشر على حجم السكان والتجمعات السكانية في المنطقة التي يتوفر فيها فرص عمل.

كذلك فإن الجانب الاجتماعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب الإقتصادي، أي أن تحسن الواقع الاجتماعي ينعكس على تحسن الواقع الإقتصادي . حيث أن "إنجاز الأهداف الإقتصادية يتأثر سلباً وإيجاباً بمدى سلامة البنى الاجتماعية للمجتمع، لذا فمن الطبيعي أن ترتبط التنمية الإقتصادية بالتنمية الاجتماعية في أي برنامج للتخطيط القومي الشامل.

حيث يلاحظ أن هناك زيادة في الطلب على الخدمات باستمرار مع زيادة السكان والتصنيع وزيادة التقدم والرقى في المجتمع.

بمعنى أن تحسن الظروف الإقتصادية يقودنا إلى تحسن الظروف الاجتماعية التي تعود مرة أخرى لتنعكس على الناحية الإقتصادية وهكذا.

وتنقسم مجالات التنمية الاجتماعية والإقتصادية بشكل رئيسي إلى ثلاثة أقسام، الزراعة والصناعة والخدمات العامة . وسيتم التركيز في ثنايا هذه الدراسة على هذه المجالات نظراً لأهميتهما الكبيرة بالنسبة لمنطقة الدراسة.

1- الزراعة : تبرز أهمية هذا الموضوع من خلال اعتراف الجميع بأهمية العامل الزراعي في الإقتصاد الفلسطيني، وما يلعبه هذا العامل من دور كبير في الاقتصاد بشكل محدد.

2- الخدمات العامة للتنمية: والمقصود بهذه الخدمات الهياكل أو الدعائم الرئيسية التي تهتم بإنشاء مشاريع جديدة مثل الكهرباء والمياه والمجاري والبنوك وغيرها. إضافة إلى ما يسمى الخدمات التوعيمية مثل الخدمات الصحية والتعليمية والضمان الاجتماعي وغيرها

وجدير بالإشارة أن كل مجتمع من المجتمعات يحدد طبيعة احتياجاته من هذه المشاريع بناءً على مقوماته الذاتية وطبيعة المجتمع نفسه.

3- الصناعة: تعتبر أنشطة قطاع الصناعة من الركائز الأساسية المهمة في إحداث التطور الاقتصادي، التي تساهم بنشاط وفاعلية في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الدخل القومي، ولتحقيق التنمية الصناعية لا بد من توافر عدة عناصر منها رأس المال والمواد الأولية وغيرها.

2-4-3 التنمية المستدامة

عرفت اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التنمية المستدامة بأنها عبارة عن " تعزيز التنمية الإقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية ، والاقتصادية، والسياسية، والبيئية والمؤسسية على أساس المساواة ويدعم مفهوم الإستدامة أكثر فأكثر حول موضوع تنمية الموارد البشرية الذي يدعو إلى شمل عامل الرفاه الإنساني بأي قياس للنمو، لاسيما النمو الاقتصادي.

هذا التعريف حاول التأكيد على التنمية الإقتصادية على أنها أساس للتنمية المستدامة، إضافة إلى الجوانب الأخرى للتنمية.

إضافة إلى المصطلحات السابقة الذكر (التنمية الإقتصادية ، والاجتماعية، والتنمية المستدامة) ، برز مصطلح آخر في مجال التنمية وهو: (التنمية الشاملة) حيث يمكن القول أن التنمية الشاملة عبارة عن دمج التنمية الإقتصادية والتنمية الاجتماعية، وباقي مجالات التنمية الأخرى سواء كانت ثقافية أو بيئية.

ويمكن تلخيص أهم أهداف التنمية الشاملة ضمن المحورين الإقتصادي والاجتماعي بعدد من النقاط أهمها:

على الصعيد الاقتصادي : زيادة إنتاجية العمل، و تزايد الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار، وتنمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا وتوطينها ومحاربة الفقر وتراجع حدوده وحدته.

وعلى الصعيد الاجتماعي : تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموماً للمواطنين كافة، وزيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة، والطبقة العاملة ، وزيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة، وتزايد مشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي وفي مجالات الحياة العامة، وتعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل.

2-4-4 التنمية الريفية

تعتبر التنمية الريفية من الأولويات الهامة في المجتمع الذي يسعى إلى تحقيق التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، وهي من العمليات التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية وذلك لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية من خلال مشاركة هذه المجتمعات مشاركة والتطور فعالة في تحقيق التقدم، وتعمل التنمية على إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع وهي الحاجة إلى الغذاء والصحة والتعليم والعمل والسكن، فهدف التنمية هو الإنسان وتنمية القدرات التي تساعد على القيام بأدواره الاجتماعية والإنتاجية، فتنمية المجتمع الريفي مرهونة إلى حد بعيد بفاعلية نظم إعداد وتأهيل القوة العاملة فيه مهنيًا وحضاريًا.

وبناءً على ما سبق فإن التركيز في العملية التنموية الريفية يشمل موضوعين هامين (التنمية المحلية الاقتصادية، والتنمية الريفية المستدامة)

2-5 التنمية المحلية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية المحلية هي عبارة عن تلك العملية التي يعمل من خلالها قطاعي العام والخاص جماعياً على خلق الظروف الأفضل لتحقيق نمو اقتصادي ومستوى حياة محسن للجميع.

2-5-1 ما ذا تعني ممارسة تنمية اقتصادية محلية؟

إن ممارسة تنمية اقتصادية محلية هو ما يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة ما محلية، وذلك بغية تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة . إن العصب هو أن يتم العمل على وضع الأولويات للاقتصاد المحلي إذا ما أريد للمجتمعات المحلية أن تكون قادرة على المنافسة في هذا العالم المتطور بسرعة . تحقيق ويعتمد ق المجتمعات المحلية للنجاح على كونها قادرة على التكيف مع البيئة المتغيرة بسرعة والتميز بوجود أسواق تتزايد المنافسة فيها

2-5-2 كيف يمكن أن تبني القدرة على المنافسة؟

لكل مجتمع محلي ظروفه الخاصة التي يمكن أن تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية أو تعيقه عن ذلك . إن هذه الخصائص المحلية هي التي ستشكل البذور التي منها يمكن أن يتم تطوير المحلي استراتيجيات التنمية المحلية بغية تحسين فرص النمو على المستوى . من أجل بناء القدرة على المنافسة، يمكن لكل مجتمع محلي أن يقوم بعملية ما تعاونية نحو الوصول إلى فهم حول ما لذلك المجتمع من نقاط قوة، ونقاط ضعف وفرص ومخاطر مهددة له. بعد ذلك، سيعمل على ما جعل منطقته المحلية جاذبة لإقامة نشاطات أعمال فيها، ولموظفين جدد ولمؤسسات داعمة.

2-5-3 من هو الذي يقوم بعملية التنمية المحلية؟

إن المشروعات الاستثمارية الخاصة الناجحة هي تلك التي تخلق الثراء، وفرص العمل ومستويات معيشة محسنة في المجتمعات المحلية. إلا أن المشروعات الخاصة تعتمد على وجود ظروف مواتية إيجابية لنشاطات الأعمال التي يمكنها من تحقيق الرخاء. وللحكومات المحلية دوراً أساسياً في خلق البيئات المواتية لنجاح نشاطات الأعمال وخلق فرص العمل . إذا فالتنمية الاقتصادية المحلية هي عبارة عن شراكة في ما بين الحكومات المحلية، ونشاطات الأعمال ومصالح المجتمع المحلي

2-5-4 لماذا القيام بتنمية اقتصادية محلية؟

بدأت ممارسة عملية التنمية الاقتصادية المحلية في عقد السبعينات، وذلك بسبب أن الحكومات المحلية أ القانونية دركت مدى تحرك رأس المال بشكل سريع في ما بين الكيانات ذات السلطات. وهذا ما يعني أن الاقتصاد للمجتمعات المحلية، وبالتالي قاعدة التوظيف كانت تتعرض لخطر الانكماش. من خلال الكشف النشاط على قاعدتها الاقتصادية، والوصول إلى فهم حول المعوقات للنمو وزيادة الاستثمار، ومن خلال التخطيط الاستراتيجي للبرامج والمشروعات بغية التخلص من العوائق وتسهيل الاستثمار، لقد سعت هذه الحكومات المحلية إلى تحقيق النمو لقاعدتها الاقتصادية والتوظيفية. واليوم تواجه المناطق المحلية حتى عدد أكبر من التحديات .وتلك التحديات تتضمن ما يلي :

على المستوى الدولي

تعمل العولمة تعمل على زيادة التنافس السياسي والاقتصادي على حد سواء للاستثمار. فالعولمة توفر فرص لرجال الأعمال المحليين لتطوير أسواق جديدة، كما أنها أيضا تقدم تحديات من المنافسين الدوليين الذين يدخلون الأسواق المحلية. ان الشركات الصناعية والمصرفية والخدمية متعددة المواقع، متعددة الجنسيات تتنافس على المستوى العالم بحثا عن وجود مواقع، التي تعمل التكاليف فيها بكفاءة، يمكن لها أن تنشئ لها منشآت فيها. والصناعات المتطورة، من الناحية التكنولوجية تتطلب مثرات تخصصية عالية جداً وبنية المتطورة تحتية تستوعب هذه التكنولوجية. إن الأوضاع المحلية هي ما تحدد ما لمجتمع محلي من ميزة مفيدة وبالتالي ما لها من قدرة على جذب الاستثمار والمحافظة على الاستثمار. حتى مدن صغيرة وضواحيها يمكن أن توجد لها مواقع فرص لائقة يمكن أن تنمو وتتنافس على مستوى وطني أو دولي

على المستوى الوطني

إن السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي والسياسات النقدية تؤثر على المجتمعات المحلية. كما أن الهياكل التنظيمية، علاوة على غيرها من الهياكل القانونية، تؤثر في تشكيل مناخ نشاطات الأعمال، وهو ما يمكن أن يساعد أو يضر تحقيق أهداف التنمية المحلية (مثلا، معالجة التضخم، إزالة القيود التنظيمية في مجال الاتصالات، وضع معايير بيئية). وعبر العالم تستمر الوظائف الحكومية في التحويل إلى العمل باللامركزية وأصبحت الصناعات الخاصة أكثر تحررا. وكل هذه التطورات لها عواقب اقتصادية على المستوى المحلي. وتحتاج المجتمعات المحلية إلى إدراك لما هي المخاطر المهددة التي تشكل هذه التطورات، بالإضافة إدراك ما هي الفرص التي تأتي معها.

على المستوى الإقليمي

إن المجتمعات المحلية الموجودة في حدود أقاليم معينة، أو في ما بينها، تتنافس لجذب استثمارات محلية ودولية على حد سواء. وهناك أيضا فرص كثيرة للمجتمعات المحلية (في المناطق الحضرية والريفية معا) البعض للتعاون وبعضها. لأن ذلك سيعمل على تعزيز قدرة المنافسة للاقتصاد الإقليمي ككل، بينما يستفيد منه المقاولين على انفراد، علاوة على المجتمع الذي ينتمي إلى ذلك

الفرد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقوم جمعية من الحكومات المحلية والحكومات الإقليمية الرسمية بتوسط بين حكومات وطينة وحكومات محلية منفردة لتلعب أدوارا هامة في عملية التنمية الاقتصادية المحلية .

على مستوى البلديات

إن الشركات (والصغيرة الكبيرة منها) كثيرا ما أن تتأسس أو تنمو في مناطق حضرية، وذلك بسبب ما يوجد من تكتيل للاقتصاديات - المنافع من التقاسم للأسواق، والبنى التحتية، والمجاميع من العمال، والعلاقات مع الموردين والمعلومات مع شركات أخرى . وكثيرا ما تعتمد ميزة إمكانيات تحقيق النمو الاقتصادي للمناطق الحضرية على مستوى نوعية الإدارة الحضرية وعلى السياسات التي تؤثر على مدى توفر، أو لا تتوفر، الطاقة الكهربائية الكافية، ووسائل النقل، والمياه، والصرف الصحي، والاتصالات وأراضي حضرية مطورة. وتشمل العوامل المؤثرة على إنتاجية العمالة في الاقتصاد المحلي توفر السكن، الخدمات العامة الصحية والتعليمية، توفر المهارات، الأمن، فرص التدريب ووسائل النقل. إن هذه العوامل الصعبة منها والمرنة للبنية التحتية هي ما تمثل العمود الفقري للاقتصادات المحلية الناجحة.

ومع ذلك، فإن النشاط الأكثر أهمية وفعالية التي يمكن لحكومات البلديات أن تنفذه هو تحسين العمليات والإجراءات التي ينبغي أن يقوم بها رجال الأعمال في إطار السلطة المحلية بذاتها. ويبرز مسح ما صغيرا تم القيام به لمعظم الحكومات المحلية عدد كبير من الأنظمة المعقدة، والمدارة بطريقة غير سليمة، ومكلفة وليست ضرورية، في عمليات التسجيل لنشاطات الأعمال. من خلال تقليص هذه الأنظمة، تستطيع منطقة ما أن تحسن مناخ نشاطات الأعمال فيها وتصبح معروفة كبيئة صديقة لنشاطات الأعمال.

السكان المحرومون

تدرك المجتمعات المحلية ونشاطات الأعمال بتزايد بأن الاقتصادات المحلية الناجحة تتطلب تجديد اقتصادي، وبيئي واجتماعي. ولهذا السبب فإن ما توضع من استراتيجيات وخطط للتنمية الاقتصادية المحلية وإعادة التوليد لا بد من أن تكون موصلة باستراتيجيات للتخفيف من الفقر وأن تترتب على إدخال المجموعات المحرومة والمهمشة.

2-5-5 كيف يتم القيام بعملية تنمية اقتصادية محلية : بنط استراتيجيات تنمية اقتصادية محلية وتنفيذها

إن الممارسات السليمة تشير إلى أنه ينبغي دائما أن تبدأ عملية التنمية الاقتصادية المحلية ببلورة استراتيجية لها . إن استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية تعتبر من المكونات الهامة في أي عملية تخطيط لتنمية المجتمعات المحلية. ومثاليا، فإن أي استراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية لا بد أن تشكل إحدى مكونات ل خطة استراتيجية واسعة على نطاق المجتمع المحلي . وتقليديا، فإن الإطار الأفق الزمني لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية يبلغ خمس سنوات مع ما يصاحبها من الأخط على المدى القصير والمتوسط والطويل . التنمية وعملية التخطيط الاستراتيجي لعملية الاقتصادية المحلية تقليديا لها خمس مراحل.

المرحلة الأولى: تنظيم المجهود

يعتمد تحقيق نجاح عملية التنمية الاقتصادية المحلية على وجود جهود جماعية للقطاعات العامة (حكومية) ولقطاع نشاطات الأعمال(خاصة) ، ولقطاعات منظمات غير الحكومية (المنظمات غير الحكومية)، منظمات تركز على قاعدة أهالي المجتمعات المحلي، النقابات الحرفية، وجمعيات اجتماعية، ومدنية ودينية، ومنظمات مهنية خاصة، ومراكز أبحاث ومؤسسات تدريب وغيرها من الجماعات التي لها مصالح معهودة في الاقتصاد المحلي.

المرحلة الثانية: إجراء التقييم للقدرة على المنافسة

إن معرفة إطار الاقتصاد المحلي يعتبر هاما في مساعدة ذوي الشأن وضع الاستراتيجيات للمستقبل . وسيعمل تقييم أولي على استخدام ما تتوفر من معرفة كمية ونوعية، ومهارات غيرها من الموارد لتساعد تحديد الاتجاه الاستراتيجي التي ينبغي أن يسلكه الاقتصاد المحلي. وهذه المعلومات سترشد إلى إيجاد مشروعات وبرامج التي من شأنها أن تبني قدرة المنطقة المحلية على المنافسة

فالخطوة الأولى في عملية التقييم للمنافسة هي جمع المعلومات, وهناك أدوات عديدة بما في ذلك تحليل وهناك أدوات عديدة بما في (SWOT) مؤشرات اقتصادية وإقليمية للمقارنة ، مثل نصيب الموقع وتحليل حول النصيب يمكن استخدامها لتحليل البيانات هذه من أجل تطوير التقييم للقدرة على المنافسة.

المرحلة الثالثة: بلورة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

كما هو الحال في وضع خطط إستراتيجية التنمية للندن الشاملة، فإن الغاية من استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية هي أن تتحقق منهجية شمولية لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية. فعلى المهنيين في الحكومات المحلية وذوي الشأن الرئيسيين أن يدركوا التوازن بين الاحتياجات التنموية الاقتصادية مع المتطلبات البيئية والاجتماعية. ولاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية عدد من العناصر:

1- الرؤية : توصف ما توصل إليه ذوي الشأن من إجماع حول ما هو المستقبل الاقتصادي المفضل.

2- غايات : وهي مبنية على الرؤية العامة وتحدد بها الأهداف ما هي المخرجات المرجوة من عملية التخطيط الاقتصادية.

3- أهداف: وضع معايير الأداء واستهداف تحقيق التنمية بالنشاطات.

4- برامج: وضع السبل لتحقيق غايات اقتصادية تنموية، والتي يجب أن تكون مقيدة زمنيا ويمكن قياسها .

5- مشروعات وخطوات عمل : تنفيذ مكونات محددة برامج تنموية، والتي يجب أن توضع لها أولوية وأن تحدد تكاليفها ويجب أن تكون مقيدة زمنيا ويمكن قياسها.

المرحلة الرابعة: تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

ما يسير التنفيذ للاستراتيجية هو وجود خطة واسعة تنفيذية، والتي بدورها تسيرها خطط عمل مشروعات منفردة. وتبين خطة التنفيذ ما هي الدلالات بالنسبة للموازنة، والموارد البشرية والدلالات المؤسسية والإجرائية. وبالتالي، هي نقطة الاندماج لكل لمشروعات والبرامج في إطار استراتيجية ما للتنمية الاقتصادية المحلية . وتبين خطة العمل تسلسل هرمي من المهام، الأطراف المسؤولة عنها، جداول زمنية واقعية، الاحتياجات من الموارد البشرية والموارد المالية، وما هي مصادر التمويل، المخرجات والتأثيرات المتوقعة، إجراءات حده الألف والأنظمة لتقييم سير التقدم في كل مشروع على . وتلعب خطة التنفيذ دور الوسيط في ما بين المشروعات المختلفة لضمان أنها لا تتنافس في ما بينها على الموارد المتاحة.

إن بعض المشاريع ستكون ذات "سريع نجاح" في يمكن تنفيذها في الأجل القصير وتلعب دورا هاما بنم الزخم والثقة .الأجل بينما بعض آخر منها هي متوسطة وطويلة. وفي كل من هذه الحالات، لابد من "وجود الأبطال " من ذوي الشأن الأفراد والجماعات، وذلك بحسب ما لهم من مصالح، وموارد فيها.

وكثيرا ما يؤدي وجود خطة تنفيذ خطة تنفيذ سليمة استخدام للميزا نية بكفاءة وفعالية في إطار الحكومة المحلية، والجمعيات والشركات الخاصة . ويمكن استخدامها لاستهداف التمويل من مصادر خارجية مثل الحكومة الوطنية جهات تمويل مانحة ثنائية أو متعددة الأطراف.

ومن المهم تطوير وسائل متابعة وتقييم سليمة لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية من أجل تحديد الكميات للمخرجات، وتبرير الإنفاقات، تحديد ما هي التقويات والتعديلات اللازمة ولتطوير الممارسات السليمة. ولا بد ما تقيس المؤشرات العملية (من النواحي لنوعية) والآثار (من النواحي الكمية) .

المرحلة الخامسة: مراجعة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

لا بد ما تجرى مراجعة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية على الأقل مرة واحدة في السنة . ولا بد ما تستخدم في هذه المراجعة مؤشرات متابعة وتقييم مثبتة وسابقة للاقتصاد المحلي والموارد المتاحة في جهود تنفيذ الاستراتيجية . ولا يجب أن تغطي عملية المراجعة المدخلات، والمخرجات والتأثيرات فحسب، بل أيضا عملية التنفيذ، ومستويات المشاركة، وديناميكيات الأحوال المحلية المتغيرة والعلاقات الاقتصادية والسياسية المتغيرة في الاقتصاد المحلي في إطار الإقليم أو في إطار الأسواق الوطنية والدولية. بجانب المراجعة للاستراتيجية بكاملها، لا بد من وضع أنظمة متابعة لمراقبة سير التقدم في كل مشروع على حده . ستعمل هذه الأنظمة على إعطاء صانعي القرارات الأدوات التي يحتاجونها لتكييف الاستراتيجية بما يتجاوب الأحوال المحلية الحيوية الفعالة.

2-5-6 الممارسات السليمة لنجاح الاستراتيجية

- إن الممارسات السليمة في عملية التنمية الاقتصادية المحلية تتطلب توجهات مصممة لما يناسب الظروف المحلية .وتبين أن المبادئ الإرشادية الممتازة للممارسات التالية السليمة هي على النحو:
- يجب أن يكن التوجه شمولي نحو القضايا، بما في ذلك القضايا الاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى القضايا المحلية.
 - يجب أن تكون هناك استراتيجية يتم تطويرها بعناية من قبل كل الشركاء وذلك بنظرة على رؤية ما مشتركة.
 - أن تكون هناك سلسلة من المبادرات - قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل - تعمل على تشجيع تكوين شراكات وبنية ثقة ذوي الشأن.
 - وجود قياديين محليين الذين بأتون بالعزم، والمصادقية والقدرة على توحيد جميع ذوي الشأن.
 - بنى قدرات الإدارة والفرق التي تعمل "في الميدان" ، هو ما يعد من اللوازم لتنفيذ البرنامج.

- لا بد أن تمتلك الحكومة المحلية استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية مع والتي أثبتت وجود عزم سياسي قوي نحو تنفيذ تلك الاستراتيجية.
- توفير دعم مالي وفني من المستويات الحكومية الأخرى يضيف للعملية قيمة هامة.

2-5-7 مؤشرات لقياس سير التقدم في عملية التنمية الاقتصادية المحلية

يجب أن تعمل الجهود نحو بتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية على تشجيع تحقيق رفاهية المجتمع المحلي وذلك من خلال جعل العملية مستديمة وفعالة وذلك بأبعادها الأربعة:

- قدرة على البقاء = التكافؤ الاجتماعي وجودة بيئية
 - القدرة على المنافسة = الإنتاجية والحيوية الاقتصادية
 - أساليب حكم وإدارة سليمة = في إطار الحكومة المحلية وما ورط ذلك.
 - مقبولة لدى الممولين = تمويل للمدينة الكبيرة أو المدينة الصغيرة مستديم وقابلية لدى المقرضين.
- ولا بد من وضع مؤشرات لقياس الوصول إلى هذه المستخرجات وذلك في عملية ما تقييمية في خط الأساس، يتم مراجعتها بانتظام من خلال إيجاد نظام رسمي للمتابعة والتقييم.

وممكن أن تشمل المؤشرات المحددة التي ينبغي اتباعها ما يلي :

قدرة على البقاء	قدرة على المنافسة
• مكافحة الفقر	• هيكلية وإنتاجية سليمتين
• توفر خدمات عامة أساسية	• بيئة نشاط أعمال سليمة
• وجود معايير بيئية	• قدرة الوصول إلى الأسواق
• توفر الإسكان	• قدرة الحصول على التقنيات الحديثة
• بيئة آمنة ومؤمنة	• توفر القروض لنشاطات الأعمال
• وجود رفاهية ونشاط ثقافي	• مستوى جودة الموارد البشرية
• توفر مؤسسات تعليم	
أساليب حكم وإدارة سليمة	مقبولة لدى الممولين
• استقلالية الحكومة المحلية	• فعالية الإدارة المالية في المجتمع المحلي
• فعالية القياديين المحليين	• للسلطة المحلية سمعة جيدة في أوساط الجهات المقرضة
• التنسيق في ما بين جهات الحكومة	• استقرار التدفق المالي في ما بين الجهات الحكومية
• هيكلية عملية إيصال الخدمات وفعاليتها	• قدرة على جذب الاستثمار الخاص المحلي
• وجود الشفافية في الحكومة المحلية	• وغير المحلي

2-6 النظريات

تعريف النظرية: هي مجموعة مترابطة من المفاهيم والتعريفات والقضايا التي تكون رؤية منظمة للظواهر، عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها. وتكتسي النظرية أهمية كلما كانت قابلة للتطبيق وتميزت بالوضوح والبساطة، وتزداد النظرية شهرة كلما اتسمت بالشمول والقدرة على استيعاب ظواهر متعددة وفهمها وتفسيرها. والنظرية تفيدنا كثيرا في عملية البحث، حيث أنها توجه البحث نحو مجالات مثمرة، كما أنها تضيف على نتائج البحث دلالة ومغزى، إذ أنها تمكن الباحث من القدرة على الفهم والربط بين المعطيات التي يتوصل إليها، وتمكنه من القدرة على التفسير في إطار اشمل وأكثر وضوحا.

نظريات التنمية الاقتصادية:

لا بد من الحديث عن نظريات التنمية الاقتصادية لكي نعرف خلفية ما تم التفكير به على مر الزمن من أفكار، ونظريات تؤطر عمل الباحث لموضوع التنمية الاقتصادية وتم اختيار عدد منها كما يلي:

1- نظرية آدم سميث (Adam Smith):

وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، وكان كتابه: ثروة الأمم *Welth of Nations* عام 1776 يهتم بمشكلة التنمية الاقتصادية وإن كان لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل، إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه، والتي تحمل سمات مهمة منها :

أ- القانون الطبيعي :

اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، أي أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا، ومن ثم فإنه يعد كل فرد مسئولا عن سلوكه، أي أنه أفضل من يرعى مصالحه، وأن هناك يدا خفية *Invisible Hand* تقود كل فرد وترشد آلية السوق، وأن كل فرد يبحث عن تعظيم ثروته، وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد الوطني، وعليه فلا بد من الحرية الاقتصادية.

ب- تقسيم العمل :

وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى النتيجة للعمل.

ج- تراكم رأس المال :

يعد ضروريا للتنمية الاقتصادية، ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر، ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

د- دوافع الرأسماليين على الاستثمار :

إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح، وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

هـ- عناصر النمو:

تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال، ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم، وهو ما يؤدي إلى زيادة التنمية.

و- عملية النمو:

يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر، فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين، إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

2- نظرية جون ستيوارت ميل :

ينظر ستيوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقا لنواتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة، مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها:

- التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية.

- أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل، ومن ثم فإن الأرباح تمثل النسبة مابين الأرباح والأجور، فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.

- إن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة، وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس، وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.
- ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى، وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

الفصل الثالث

الحالات الدراسية

3-1 مقدمة

دراسة الحالات الدراسية المشابهة مهمه في موضوع البحث العلمي، حيث يمكن الاستفادة من منهجية العمل لاداء المشروع .

3-2 محتويات الفصل

يحتوي هذا الفصل على حالتين الاولى عالمية والثانية عربية ، وتتضمن كل حالة الاطار العام لها ، اهدافها ، خطة ومنهجية العمل ، مكوناتها وعناصرها ، والمخرجات. وملخص لمدى الاستفادة من هذه الحالات في اداء المشروع.

3-3 الحالات الدراسية

3-3-1 الحالة الاولى (عالمية)

الخطة الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في بلدية لجه في البانيا.

1- الاطار العام للحالة

تعتبر هذه الخطة كأفضل وأكثر منهجية وسيلة متاحة لإدارة التغيير، لضمان توافق المجتمع ورؤية مشتركة من أجل عالم أفضل . مكنت عملية التخطيط الاستراتيجي على تنسيق الجهود وهذا سيؤدي نحو تحسين الوضع الاقتصادي، وبالتالي فإن إنشاء إطار يهدف إلى خلق بيئة صحية متوازنة للاقتصاد وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

2- اهداف الخطة

هي استراتيجيات نفذت خلال عامي 2004 _ 2005 بدعم مالي وفني من البنك الدولي ، دائرة التنمية الاقتصادية والمحلية) ،الهدف من البرامج هو تواصل العمل في الاتحاد الأوروبي إلى وضع خطط استراتيجية من شأنها أن يكون لها تأثير في إعادة هيكلة التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى البلدية، وبخاصة تلك المتعلقة تطوير القطاع الخاص في ألبانيا.

3- خطة ومنهجية البحث

الأساس لعملية التخطيط الاستراتيجي الفعال يقوم على الفهم السليم لمعظم القضايا الهامة التي تواجه المجتمع. قضية التنمية الاقتصادية المبينة يمكن أن تكون واحدة من المشاكل التي يتعين حلها، يحتاج حلها ومعالجتها لقدرات العاملين المستخدمة. العملية المطبقة في الخطة تمكنت من توحيد الآراء وخيارات الحكم المحلي مع الشركات التجارية وكالات أخرى.

كانت عملية التخطيط الهيكلية تمر بها خمس مراحل:

1. تنظيم الجهود

2. تقييم القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي؛

3. تطوير الاستراتيجية.

4. تنفيذ الاستراتيجية.

5. مراجعة للاستراتيجية.

عملية التخطيط أجريت على مدى فترة 16 شهرا، وجعلت من الممكن تحديد جميع احتياجات والأفكار والقضايا وإمكانيات التنمية.

خلال عملية التخطيط تم الأخذ بالاعتبار عدد من المشاورات، التقييمات واتخاذ القرارات المشتركة والأحداث المتعلقة بعرض القضايا الرئيسية والأولية للتنمية الاقتصادية .

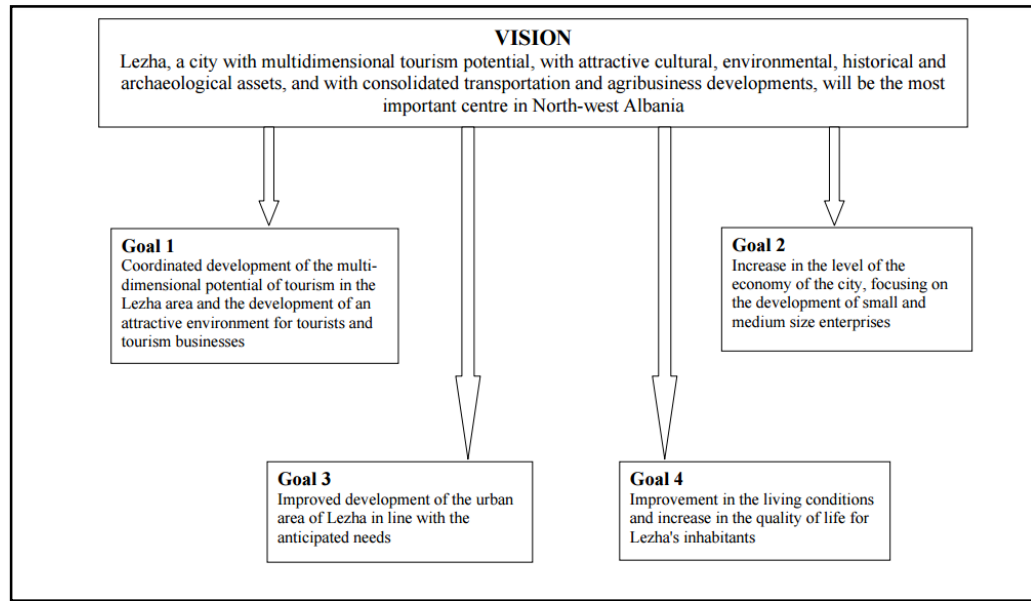
وقد أنجزت البلدية المراحل الثلاث الأولى، ودخلت الآن في المرحلة الرابعة.

4- مكونات وعناصر الحالة

تحتوي الحالة الدراسية على المبادئ التوجيهية العامة التوجيهية لعمل اي خطة تنموية اقتصادية ومنهجية العمل المتبعة في عملية التخطيط. والنهج التنظيمي لخطة التنمية بالاضافة الى المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات وملخص تقييم الاقتصاد المحلي للارتقاء بالرؤية والأهداف والوصول الى ملخص الخطة والفوائد المتوقعة. والنهج التنظيمي لخطة التنفيذ وتمويل الخطة الاستراتيجية.

5- المخرجات

كان المخرج النهائي خطة استراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية في بلدية لجه وهذه صورة الأهداف التي وضعتها البلدية للوصول الى الرؤية



الشكل (3.1) : الرؤية والاهداف (البنك الدولي، الخطة الاستراتيجية لتنمية الاقتصاد المحلي لبدية لجه)

3-3-2 الحالة الثانية (عربية)

مفهوم وأهداف إستراتيجية التنمية الاقتصادية مع اشارة خاصة لاستراتيجية تنمية محافظة البصرة.

1- الاطار العام للحالة

تعد إستراتيجية التنمية المحلية لمحافظة البصرة، أول إستراتيجية تم وضعها من قبل مجلس المحافظة وبالتعاون مع مسؤولي دوائر الدولة ، حيث بلغ العدد الإجمالي للمشاركين في صياغتها (112) شخصا بمختلف الاختصاصات بما فيها مشاركة لجنتين، هما (لجنة إعداد الإستراتيجية وكتابتها ولجنة التطوير والإعمار) وهي تمثل رؤية مجلس المحافظة وبعضاً من دوائر المحافظة والعاملين فيها بهدف تحقيق بعض الأهداف التنموية، وبما يتلاءم مع النظام اللامركزي وحاجة المحافظة للتنمية.

وقد وضع مجلس محافظة البصرة آلية تطوير سترراتيجية التنمية المحلية للمحافظة للاعوام 2007-2009 عبر ادخال البيانات والمعلومات والمساهمة بتقديم افضل النتائج المعتمدة على غرار السترراتيجيات المتبعة في بقية الدول وقد جاء في هذه السترراتيجية: انها تسعى لتحقيق الخدمات العامة التي يطمح لها المواطن في جو ديمقراطي وتهيئ له الحياة الكريمة،

وجعل البصرة مركز استقطاب اقتصادي وحضاري. وخلق مناخ استثماري جاذب، وبيئة نقية تتوفر فيها كل مقومات النجاح وبمشاركة المجتمع بكل اطيافه بما يحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والصحي للمواطنين.

2- اهداف الخطة

تهدف الخطة التنموية في البصرة الى

- 1 . استكمال وتطوير البنى التحتية
- 2 . السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة
- 3 . تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية والصحية
- 4 . القضاء على الفساد الاداري واشاعة قيم النزاهة والشفافية
- 5 . تأمين السكن الكريم للجميع والقضاء على البطالة
- 6 . تطوير برامج حماية البيئة
- 7 . اشاعة ثقافة القانون والتأكيد على الشفافية

3- خطة ومنهجية البحث

تركزت خطوات التنمية الاقتصادية بما يلي:

- 1 . التحول الى اقتصاد السوق الحر او استخدام النظرية الاقتصادية المناسبة للواقع العراقي والبصري خاصة.
- 2 . دعم القطاع الخاص كونه قوة مؤثرة في التنمية الاقتصادية.
3. خصخصة المشاريع الصناعية التي ليس لها جدوى اقتصادية من استمرارها، وبقاؤها سيشكل عبئاً على الدولة.
- 4 . دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الدعم المالي والاستشاري.
- 5 . تعديل سياسات منح القروض والتسهيلات المصرفية، وان لا تكون القروض على اساس الضمانات العينية فقط.

- 6 . سن سياسات اقتصادية ومالية وضريبية ملائمة من بينها الاعفاء التام او الجزئي للمشاريع الصغيرة من ضريبة الدخل لفترة مناسبة للسماح بتكوين رؤوس الاموال.
- 7 . التشجيع على تأسيس المؤسسات التي تقدم الدعم الاستشاري والمعلوماتي والمالي.
8. التأكيد على ان يكون دور لغرف التجارة والصناعة في دعم المشاريع التنموية وتطوير الصناعات المحلية.
- 9 . العمل على تشجيع التصدير وتحرير التجارة الخارجية.
- 10 . تفعيل دور الرقابة النوعية للمنتجات المستورة.

جذب الاستثمار الاجنبي من خلال الخطوات التالية:

- 1 . حث السلطات المركزية في الاسراع في اصدار تعليمات قانون الاستثمار
- 2 . التشجيع على تأسيس وفتح بنوك استثمارية عالمية ومؤسسات مالية لتحقيق الربط المالي بين المحافظة والدول الاخرى.
- 3 . وضع خطة متكاملة لادارة الاراضي من قبل الحكومة المحلية وتخصيصها حسب النشاطات الاقتصادية، ودعم انشاء المناطق الصناعية التجارية المتخصصة وبالتنسيق مع الدوائر ذات العلاقة مع الاسراع في انشاء الخدمات التخزينية واللوجستية قرب الموانئ والمنافذ الحدودية.
- 4 . تقديم التسهيلات والمحفزات من قبل السلطات المركزية او المحلية للمستثمرين واتباع اسلوب النافذة الواحدة في اجراء المعاملات والمراجعات.
- 5 .تشجيع فتح شركات التأمين واعادة التأمين المحلية والدولية.
6. تشجيع فتح شركات الحماية المتخصصة.
7. سن وتشريع قانون يتم بموجبه استغلال وادارة المناطق الحرة والاسواق الحرة من قبل السلطات المحلية.
- 8 , تشجيع الاستثمار للشركات الوطنية والمحلية.

4- الانتقادات الموجهة للخطة

لم يكن اعداد استراتيجية تنمية البصرة قائما على أسس علمية بل غلب عليه الاجتهاد الشخصي ، وكان عدد كبير ممن وضعوا هذه الاستراتيجية هم ليسوا من ذوي الاختصاص ، ويمكن ايجاز أهم الانتقادات بالاتي:

1. ان من أسس بناء أية استراتيجية هو معرفة الوضع الحالي للمدينة ثم البناء على هذا الوضع ، لكن استراتيجية تنمية البصرة لم تعطي صورة واضحة عن وضع المدينة الحالي .
2. لم تحتوي الاستراتيجية على قاعدة معلومات متكاملة عن مدينة البصرة يمكن على أساسها تقدير احتياجات وألويات المدينة بشكل علمي دقيق.
3. لم تضع الاستراتيجية قيما كمية للاهداف التي وضعتها، ولم تضع مدى زمني لتحقيق هذه الاهداف.
4. الاستراتيجية تضمنت خطوطا عامة ولم تتضمن التفاصيل المطلوبة للوصول لتحقيق الأهداف.
5. غابت المشاركة الجماهيرية عن اعداد هذه الاستراتيجية ، حيث لم تشارك فيها الكوادر الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني وكذلك مؤسسات القطاع الخاص.
6. لم تتبع السلطات المنهجية المطلوبة في اعداد استراتيجية التنمية ، من تشكيل فريق العمل ثم صياغة الرؤية وتحديد الغايات ثم وضع الاهداف وصياغة البرامج واعداد خطط العمل.
7. الاستراتيجية كانت للمدى المتوسط ولم تكن هناك استراتيجية للمدى الطويل لمواصلة استراتيجية المدى المتوسط.
8. أحد أهم غايات الاستراتيجية هو تخفيف منتظم ومتواصل لمستويات الفقر، لكن استراتيجية تنمية البصرة، لم تأخذ بالحسبان أوضاع الفقراء الذين يشكلون نسبة كبيرة من سكان البصرة ، وبالتالي لم تتضمن الاستراتيجية الخطط الكفيلة بتخفيض مستوى الفقر ، وكيفية تقديم الدعم اللازم لتحسين أوضاعهم.
9. لم تتضمن الاستراتيجية أية اشارة لآثار برامجها على البيئة وكيفية تطوير وتحسين هذه البيئة.

10. الاستراتيجية التنموية للمدينة لم تحدد الاختلالات في البنية التحتية والخدمات التي تشكل

معوقات للأنشطة التجارية والصناعية وكيفية اتخاذ التدابير لمعالجة أوجه القصور المحتملة

11. لم تتم إزالة أية عقبات قانونية أو لوائح إدارية تعيق إعطاء جميع المواطنين، خاصة الفقراء والنساء ، فرصاً متكافئة للحصول على الخدمات الأساسية، وحيازة وتملك الأراضي ، والحصول على القروض وفرص العمل.

5- المخرجات

بعد تحديد رؤية واضحة للبصرة ، تم تحديد الاهداف والاستراتيجيات التي من خلالها سيتم الوصول للرؤية.

عن طريق تطوير خطة استراتيجية للتنمية الاقتصادية ، وبرمجة هذه اهداف هذه على ارض الواقع .

3-4 الاستفادة من الحالات الدراسية

يمكن الاستفادة من الحالة الاولى (بلدية لجه) في اتباع نفس منهجية العمل حيث انها تعتبر دراسية علميه جيده وتتبع منهج تحليلي واستنتاجي جيد في اخراج خطة تنموية للاقتصاد المحلي .

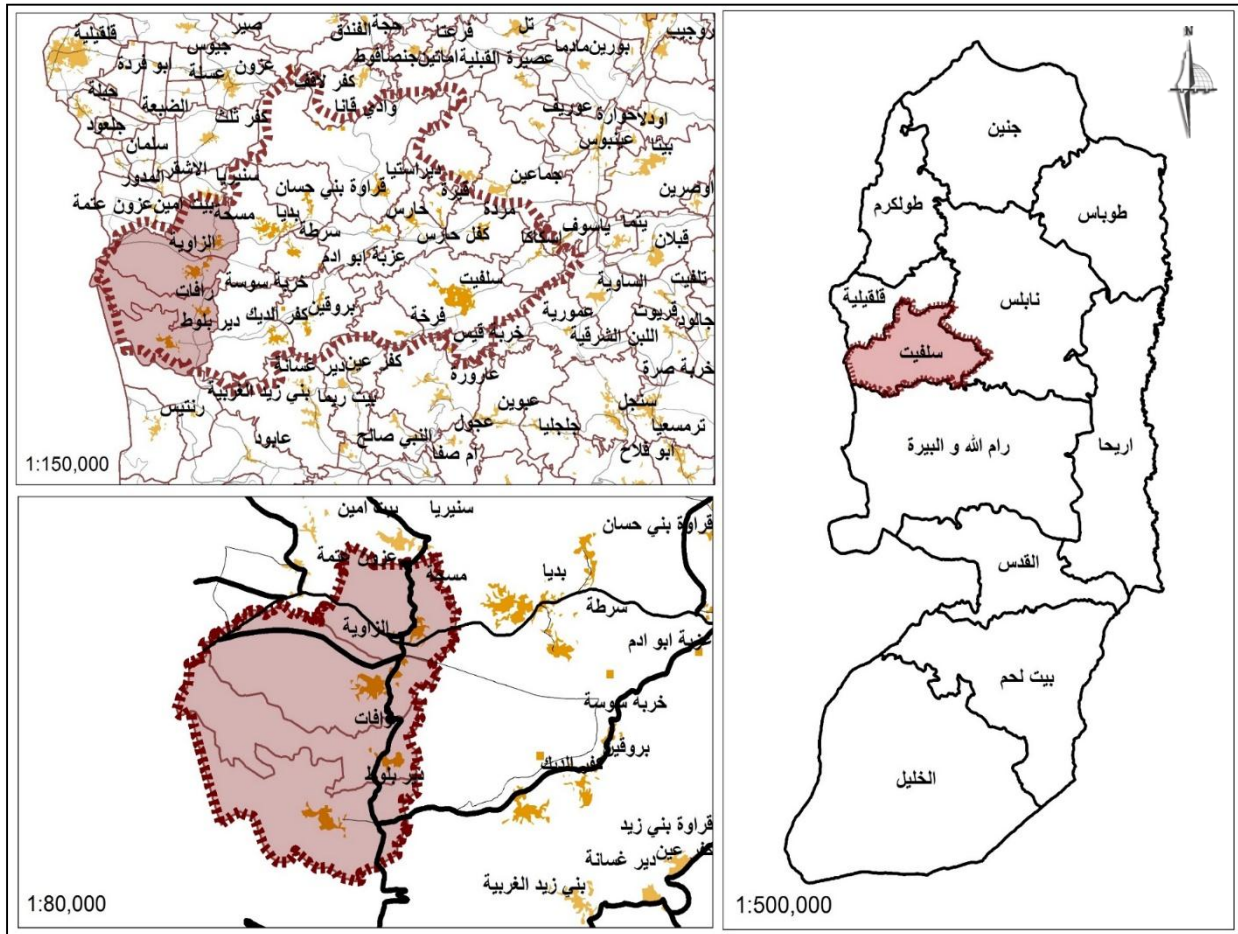
اما الحالة الثانية (البصرة) فيوجد انتقادات كثيرة على الخطة وبالتالي الاستفادة تكون ضئيلة في موضوع الدراسة.

الفصل الرابع

اختيار الموقع وتحليله

1-4 الموقع

تم اختيار منطقة الدراسة في محافظة سلفيت، وبالتحديد قرى غرب محافظة سلفيت (مسحة، الزاوية، رافات، ديربلوط) لعمل خطة تنموية لدعم الاقتصاد المحلي في المنطقة، وتتوسط منطقة الدراسة بين محافظات الضفة الغربية (نابلس، رام الله، قلقيلية)، والتي تحاذي الخط الاخضر مما يجعل موقعها مميز. والخريطة (1) تبين منطقة الدراسة.

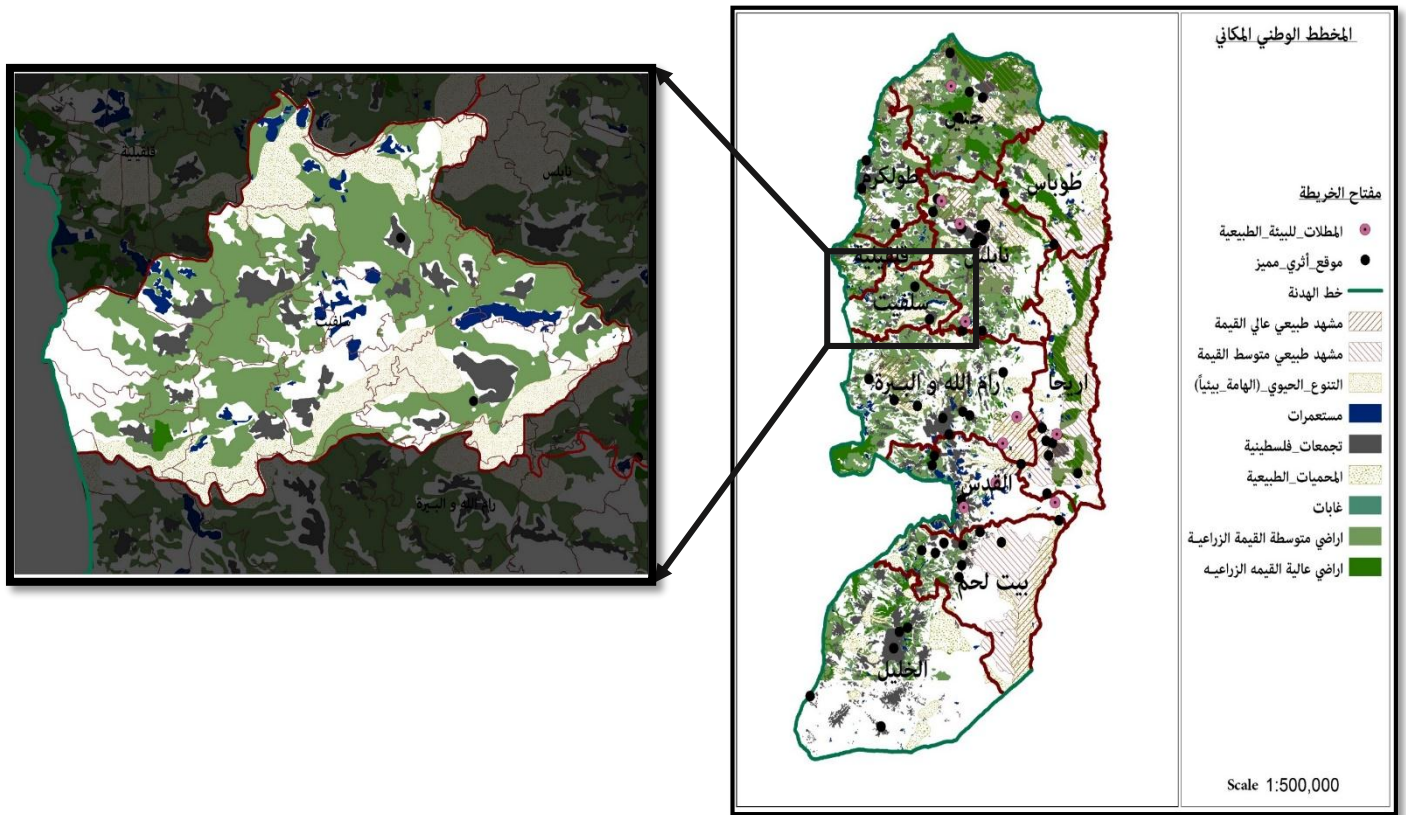


الخريطة (1):موقع منطقة الدراسة

4-2 ما بعد المخطط الوطني المكاني

بعد الاطلاع على المخطط الوطني المكاني لحماية الموروث الطبيعي والثقافي، واهميته للحفاظ على الاراضي الفلسطينية والمواقع الاثرية سواء من الاحتلال او من الاستخدام البشري للارض، سيتم تسليط الضوء على مقومات الموروث الطبيعي والثقافي في كل من مناطق الدراسة بالاضافة الى المقومات الاخرى التي تدعم الاقتصاد المحلي ليتم عمل خطة متكاملة حتى لا يتم التعدي على الموارد الطبيعية والثقافية وحمايتها، ويكون المشروع مبني على أساس وطني ومنهجي.

والخريطة (2) تبين المخطط الوطني المكاني للضفة عامة ولمحافظة سلفيت على وجه الخصوص.



الخريطة (2): المخطط الوطني المكاني لحماية الموروث الطبيعي والثقافي

4-3 مبررات اختيار الموقع

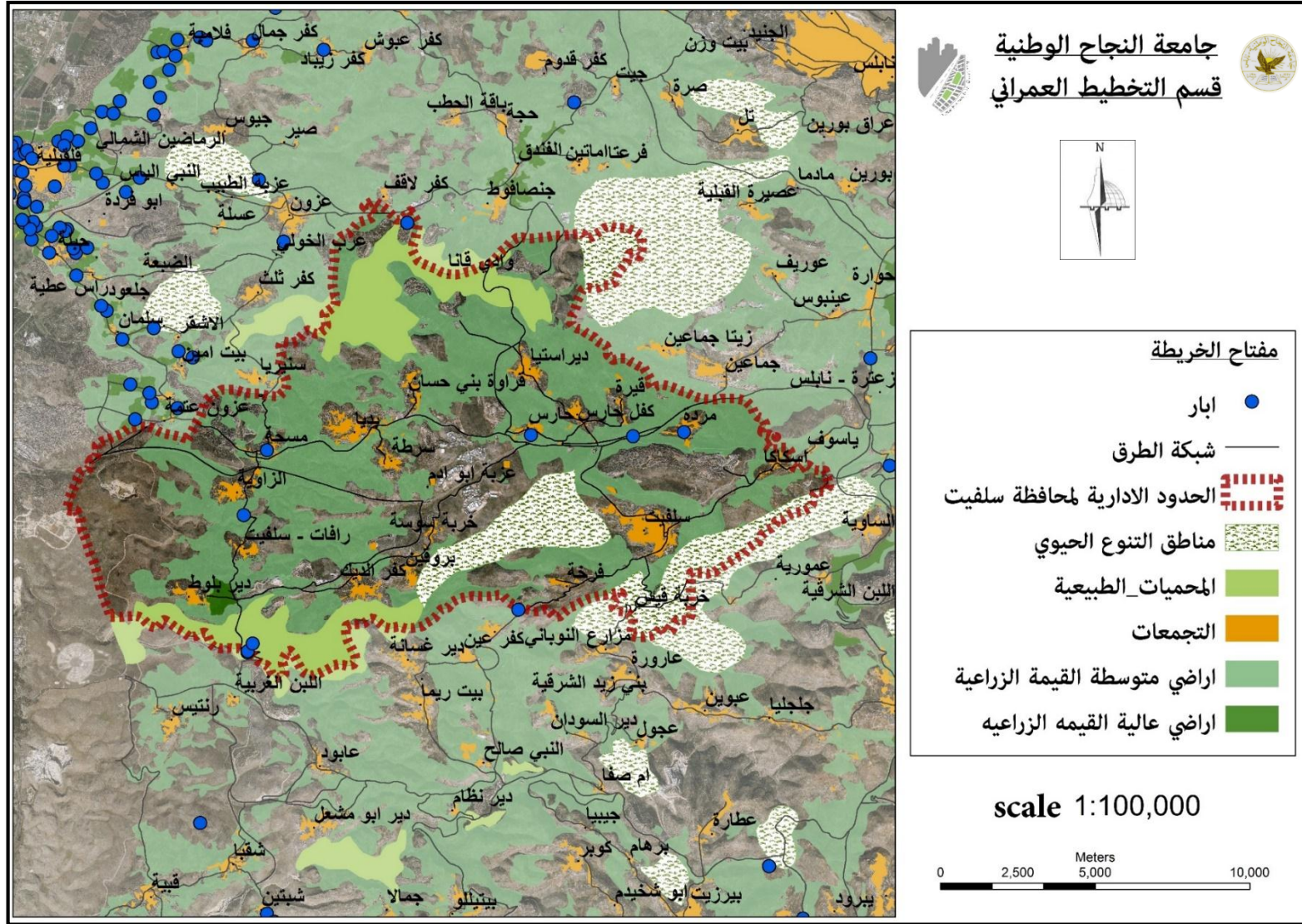
تم اختيار الموقع لعدة اسباب ومقومات ايجابية موجودة في منطقة الدراسة كما وهناك تحديات يجب التخفيف من اثرها للاستفادة قدر الامكان من الموارد الموجودة وهي:

1- غنى منطقة الدراسة ببساتين الزيتون والتي تعد مصدر دخل مهم في المنطقة وكذلك وجود اراضي عالية القيمة الزراعية في قرية دير بلوط , والتي يتم زراعتها بشكل دائم ويتم تسويق المنتجات الى مناطق مختلفة في الضفة. كما ويوجد مصادر مياه طبيعية في المنطقة يمكن استغلالها لري المزروعات. وتوضح الخريطة (3) هذه المقومات الطبيعية.

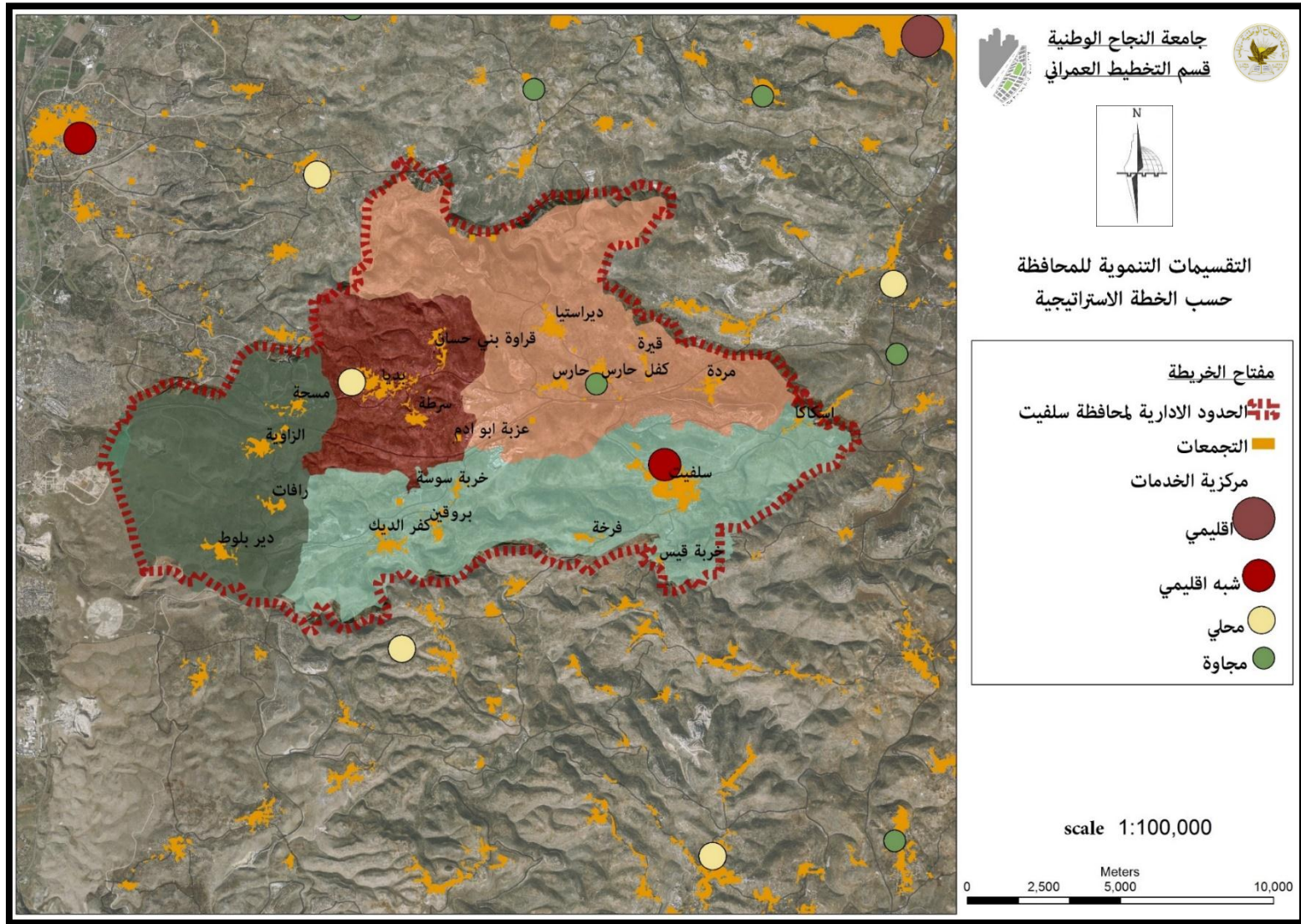
2- حسب التقسيمات التنموية للخطة الاستراتيجية لمحافظة سلفيت , تم الاخذ بعين الاعتبار البعد الجغرافي وكذلك علاقة القرى ببعضها البعض وتم تقسيم المحافظة الى مناطق تنموية , وكانت منطقة الدراسة المقترحة احد هذه التقسيمات حيث انها تقع على امتداد شارع حيوي يمكن تقويته. والخريطة (4) توضح التقسيمات التنموية للمحافظة.

3- وجود مقومات اقتصادية في المنطقة مثل انتشار الحرف والصناعات الخفيفة في جميع القرى وبالاخص الشارع الرئيسي لقرية مسحة الذي له اهمية قديمة حيث كان يربط الضفة بالداخل المحتل وكان عبارة عن سوق تجاري يستثمر فيه من القرى المجاورة ولا زال يأخذ هذه الاهمية الى اليوم.

4- العلاقات الاجتماعية جيدة بين القرى مما يجعل فكرة وجود خطة تنموية اقتصادية مشتركة فكرة ناجحة لتعاون الهيئات المحلية مع بعضها البعض.



الخريطة (3):المقومات الطبيعية



الخريطة (4):التقسيمات التنموية لمحافظة سلفيت

اما بالنسبة للتحديات الموجودة في منطقة التخطيط والتي توضحها الخريطة (5) فهي :

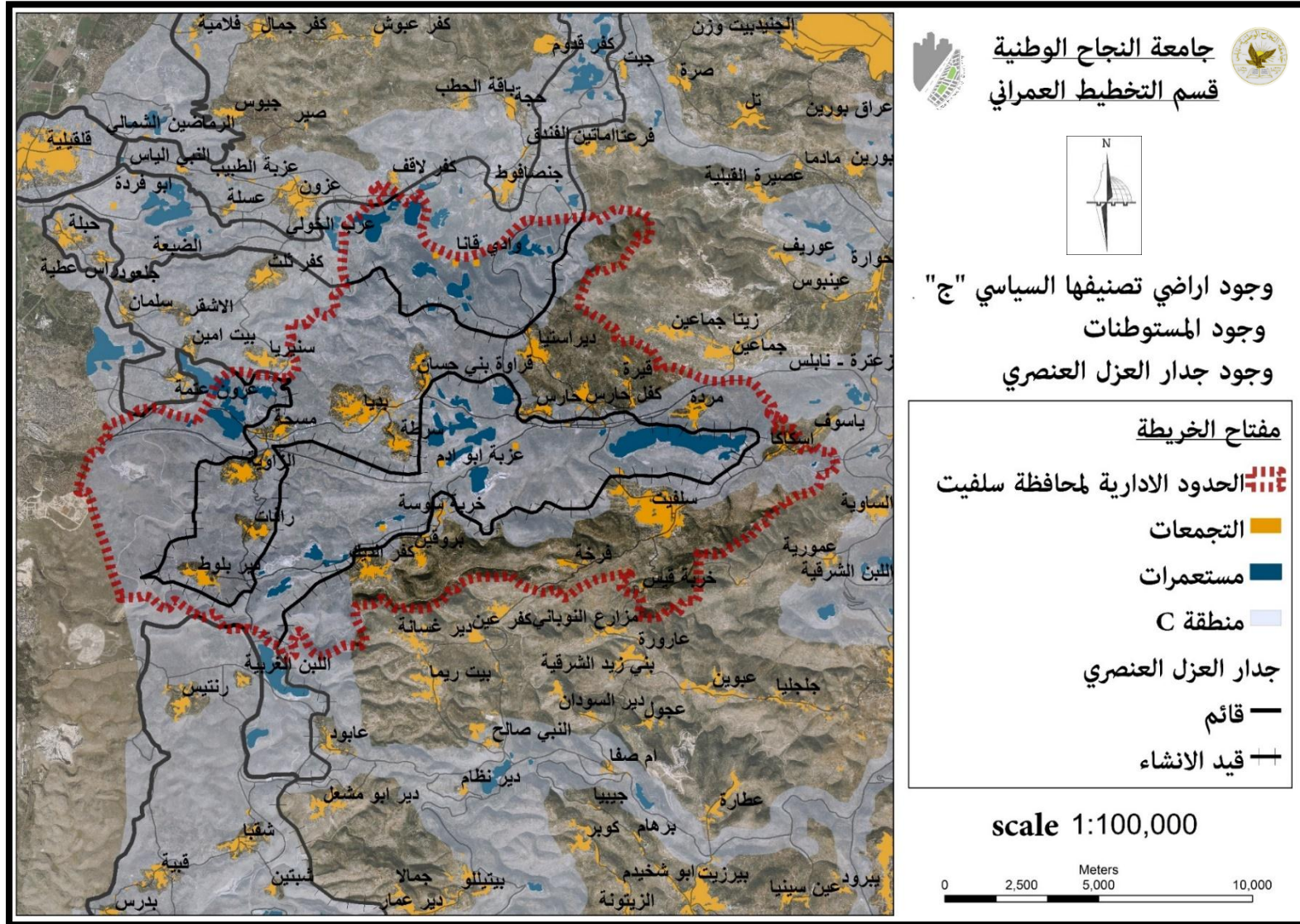
1- تحتل محافظة سلفيت المرتبة الثانية بعد مدينة القدس من ناحية الاستهداف الاستيطاني؛ نظرا لقلّة عدد سكانها وكبر مساحتها.

2- معظم اراضي منطقة الدراسة تصنيفها السياسي "ج" وتشكل نسبة 95% من الحدود الادارية لمنطقة الدراسة.

3- وجود جدار العزل العنصري القائم الذي صادر الكثير من الاراضي الزراعية في المنطقة اضافة الى وجود مخطط لجدار مقترح يعزل منطقة الدراسة عن المحافظة بشكل شبه كامل حيث وجود مدخل واحد الى المنطقة من قرية مسحة.

4- عدد المستوطنات والبؤر الاستيطانية في سلفيت يتجاوز عدد الفلسطينية .

5- عدد المستوطنين يتجاوز عدد السكان في المحافظة بشكل عام.



الخريطة (5):التحديات

4-4 التشخيص والتحليل

4-4-1 التشخيص

في هذا الجزء من المشروع سيتم التحدث عن المعلومات التي تم جمعها عن منطقة الدراسة ومن ثم تحليلها للخروج بقضايا تنموية للمنطقة، بناءً على تحليل جيد للقطاعات.

1- الموقع والمساحة

تقع منطقة الدراسة في الجزء الغربي من محافظة سلفيت، ويحدها من الشمال قرى من محافظة قلقيلية (عزون عتمة) ، ومن الجنوب قرى من محافظة رام الله (اللبن الغربي) اما من الغرب فهي تقع على الخط الاخط الاخضر الذي يفصل الضفة الغربية عن الداخل المحتل وتقابلها في الجانب المحتل قرية كفر قاسم ، اما من الجهة الشرقية توجد قرية بديا والتي تصنف مركز محلي للمنطقة.

اما مساحات الحدود الادارية للقرى يلخصها الجدول التالي :

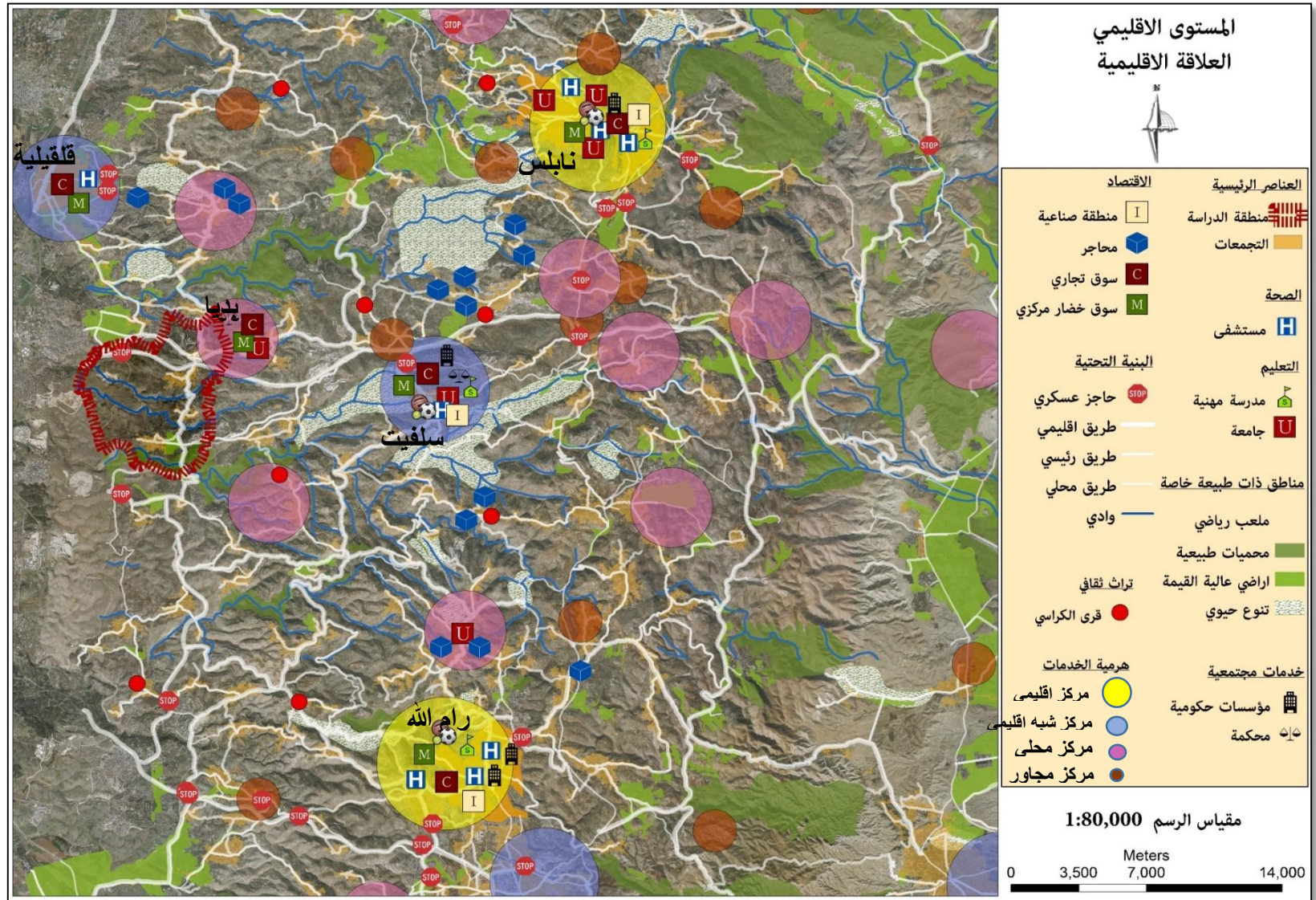
القرية	الزاوية	مسحة	رافات	ديربلوط
المساحة(دونم)	12000	11898	7560	8870

جدول (1) : مساحات الحدود الادارية للقرى

2- العلاقة الاقليمية

ان قرب منطقة الدراسة من المحافظات رام الله، نابلس وقلقيلية جعل العلاقة بينها وبين هذه المدن قوية من ناحية وجود خطوط مواصلات من وإلى المدن ومنطقة الدراسة ، كذلك اعتماد المنطقة على الخدمات الاقليمية مثل التعليم العالي ، والمستشفيات والتوظيف الحكومي على هذه المدن، بالإضافة الى علاقتها القوية مع قرية بديا والتي تصنف كمركز محلي للمنطقة حيث تعتبر مركز تجاري خدماتي ، اما علاقتها بالمحافظة (سلفيت) فهي ايضا علاقة خدماتية ادارية ووجود بعض الوظائف في المحافظة لتشغيل الايدي العاملة.

كما وتستفيد المدن من المنطقة حيث وجود فرص تشغيل للايدي العاملة في المنطقة الحرفية في مسحة. اضافة الى تسويق منتوجاتها الزراعية مثل قرية ديربلوط، عن طريق المهرجانات.



الخريطة (6):العلاقة الاقليمية

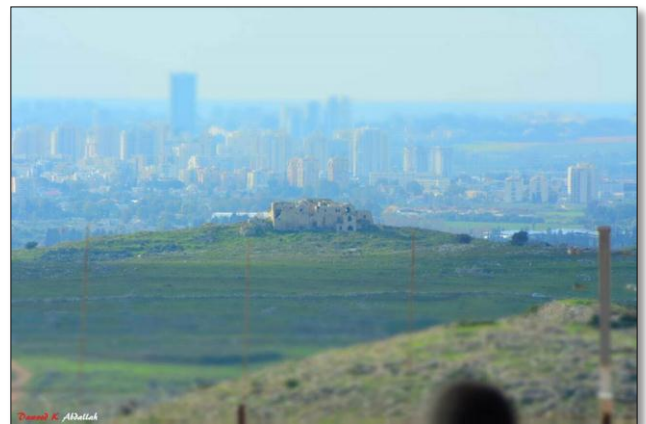
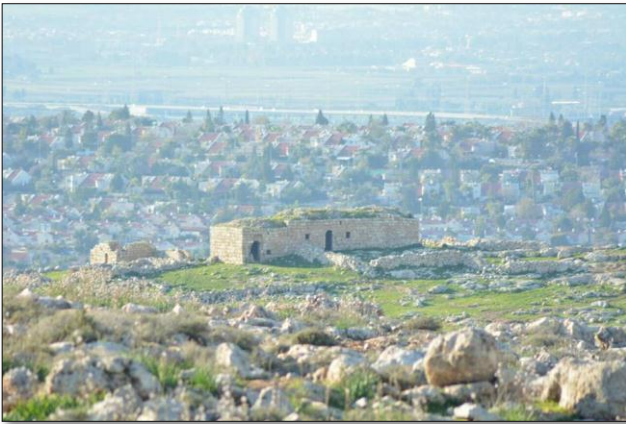
3- السكان والديموغرافيا والتضاريس

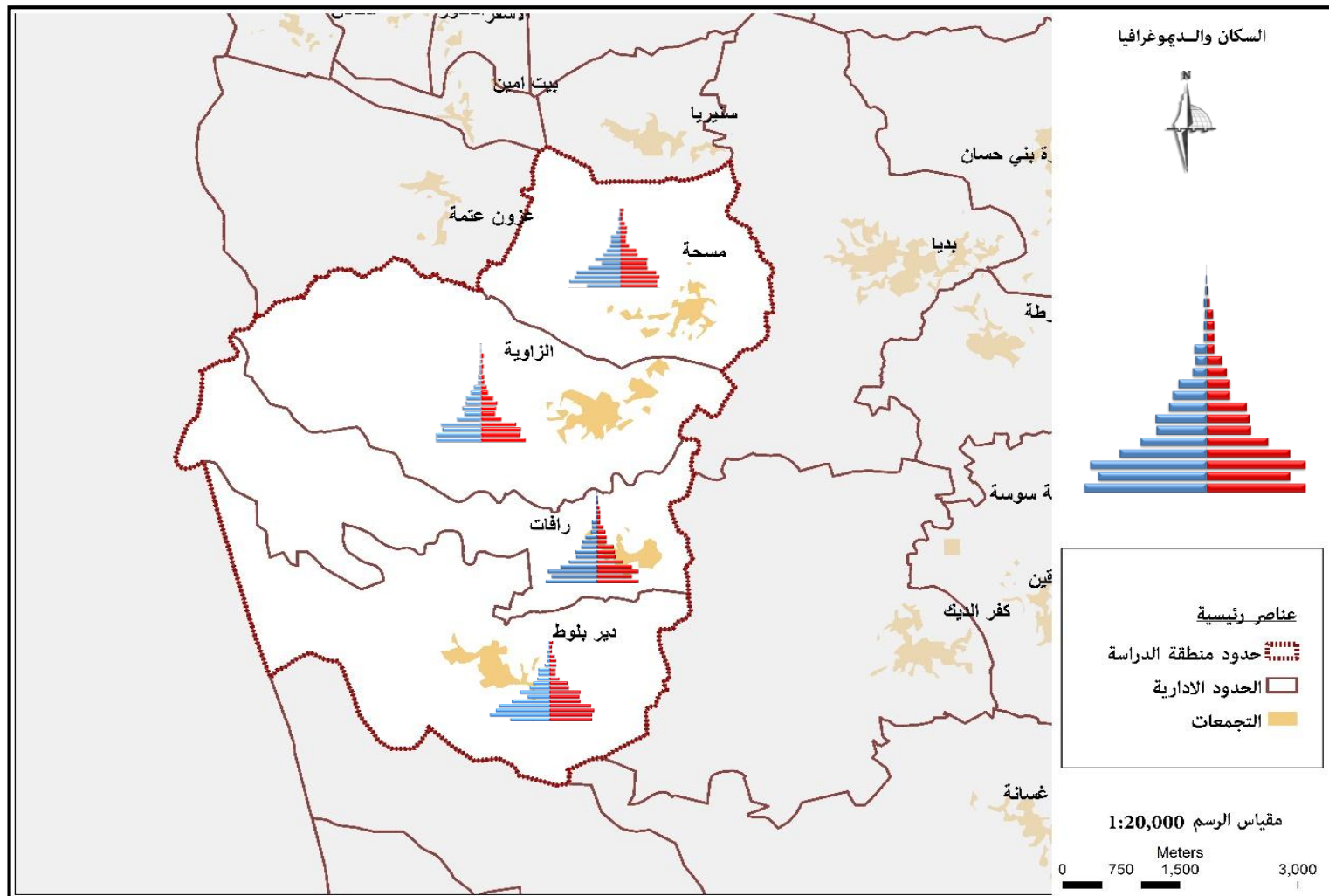
السكان : تعتبر قرى منطقة التخطيط مثلها مثل باقي التجمعات الفلسطينية وهي تجمعات فنية والهرم السكاني ذو شكله الطبيعي يتسع في القاعدة ويضيق اعلى الهرم. وتبين الخريطة (7) الهرم السكاني لقرى منطقة الدراسة . ويوضح الجدول (2) أعداد السكان في قرى منطقة الدراسة.

القرية	الزاوية	مسحة	رافات	ديربلوط
عدد السكان	7000	2000	2500	5000

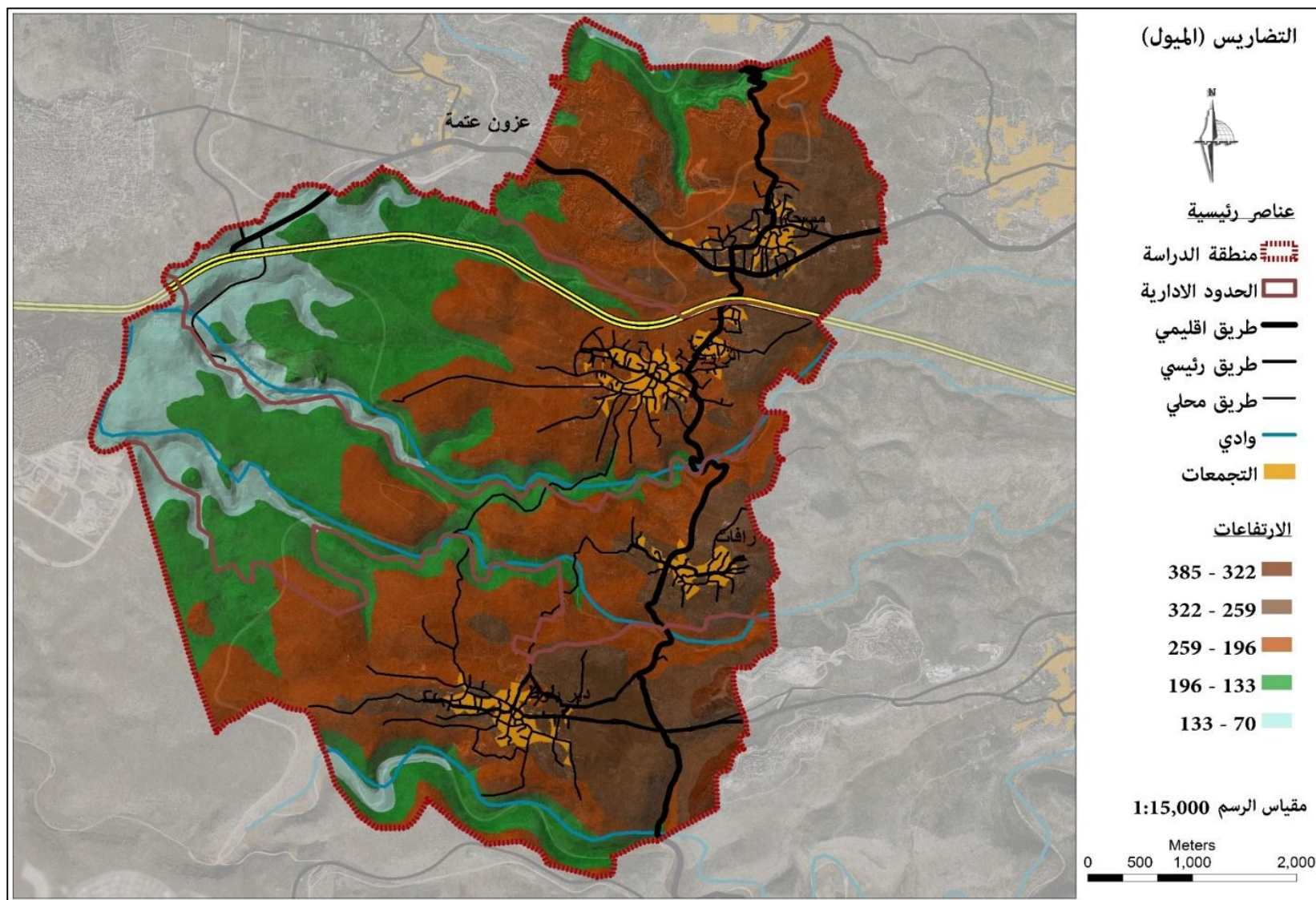
جدول (2) : اعداد السكان في قرى منطقة الدراسة

التضاريس: تتميز منطقة الدراسة بتنوع تضاريسها والذي يعطي الطابع الجمالي الطبيعي للمنطقة فتميز بوجود المطلات ، التي تطل على الداخل المحتل ،بالاضافة الى وجود وديان جاريه لمياه فصل الشتاء تفصل بين كل قرية واخرى. والخريطة (8) توضح طبيعة التضاريس في المنطقة.



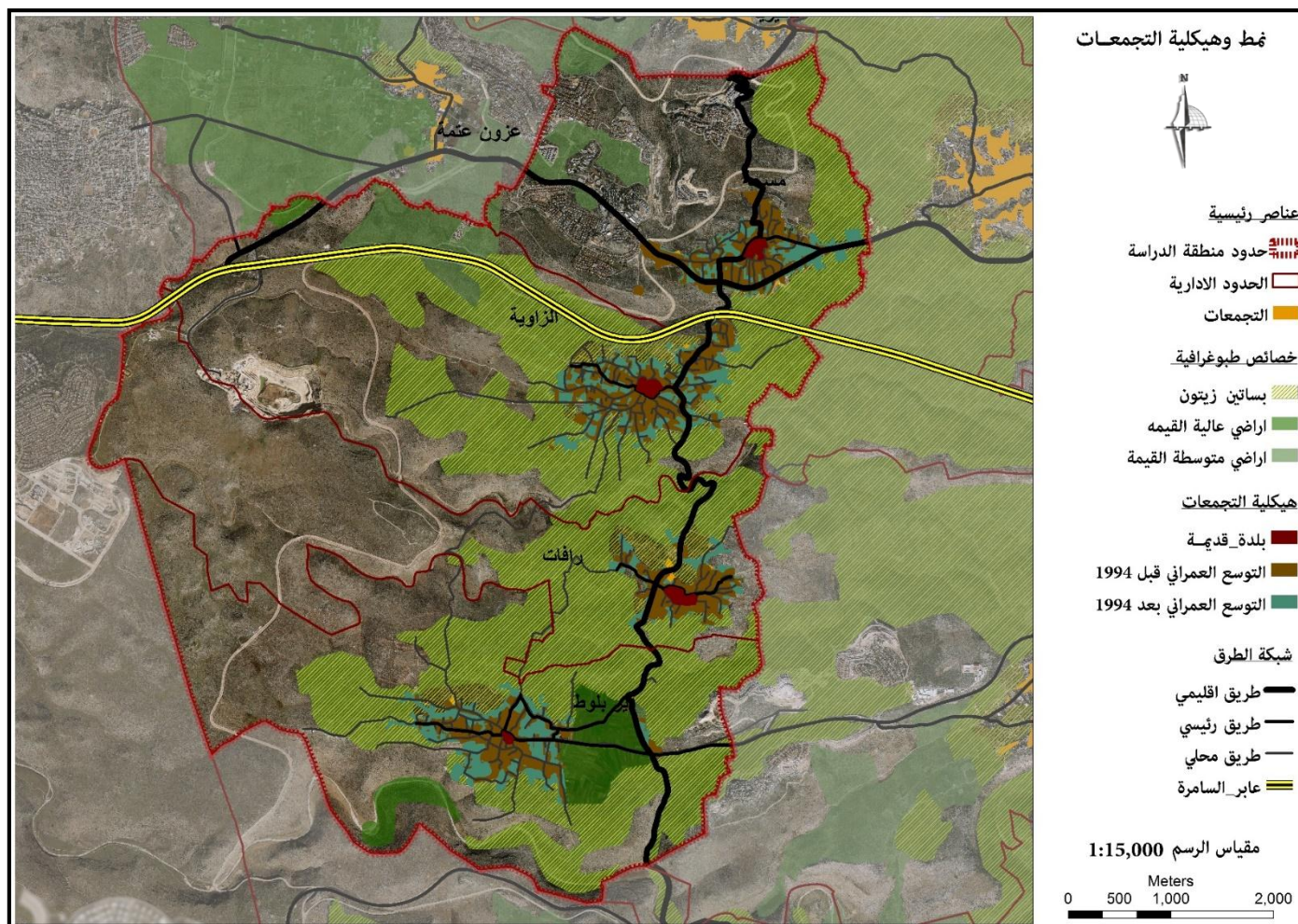


الخريطة (7): السكان والديموغرافيا



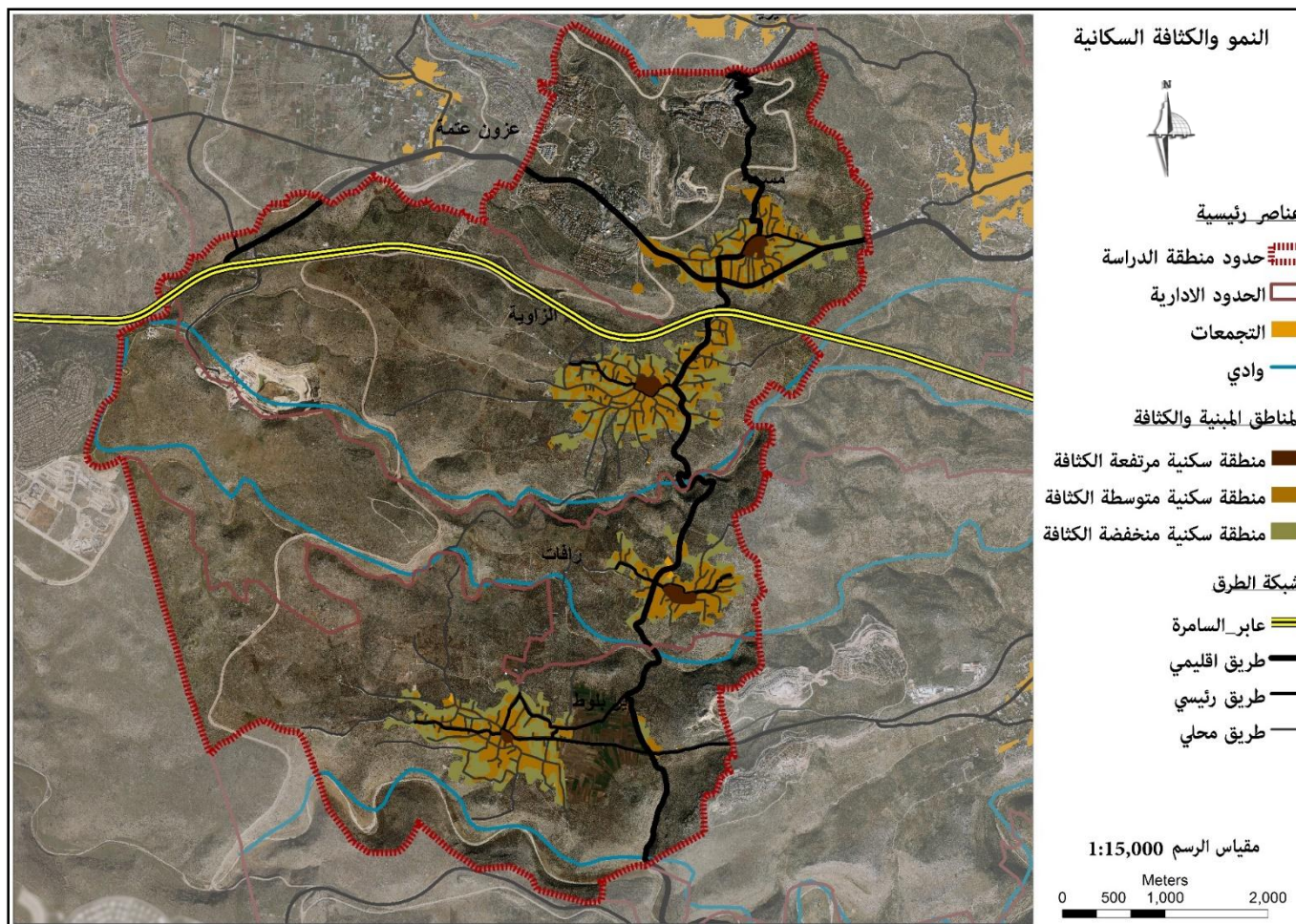
الخريطة (8): التضاريس (الميل)

4- نمط وهيكلية التجمعات



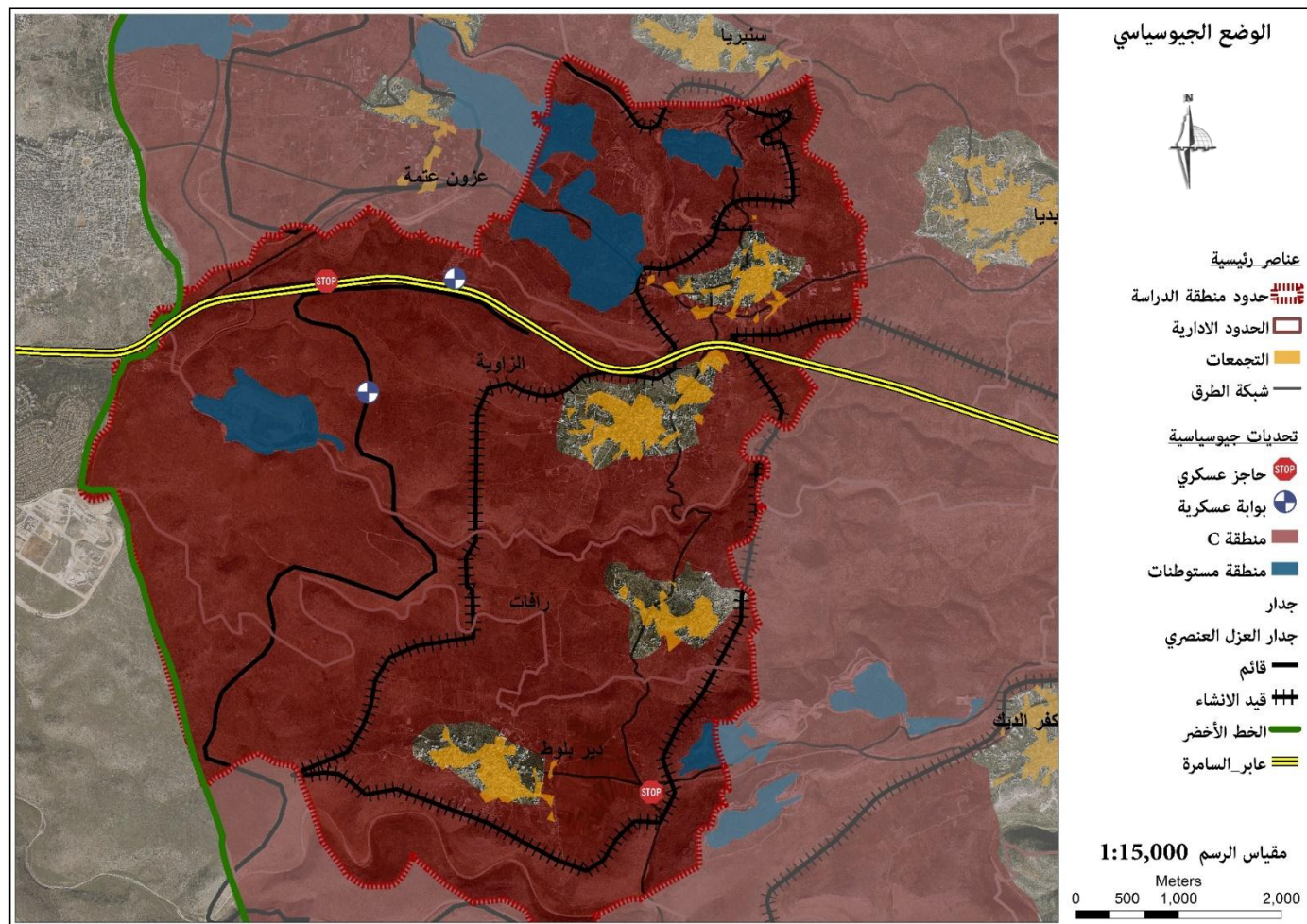
الخريطة (9): نمط وهيكلية التجمعات

5- النمو والكثافة



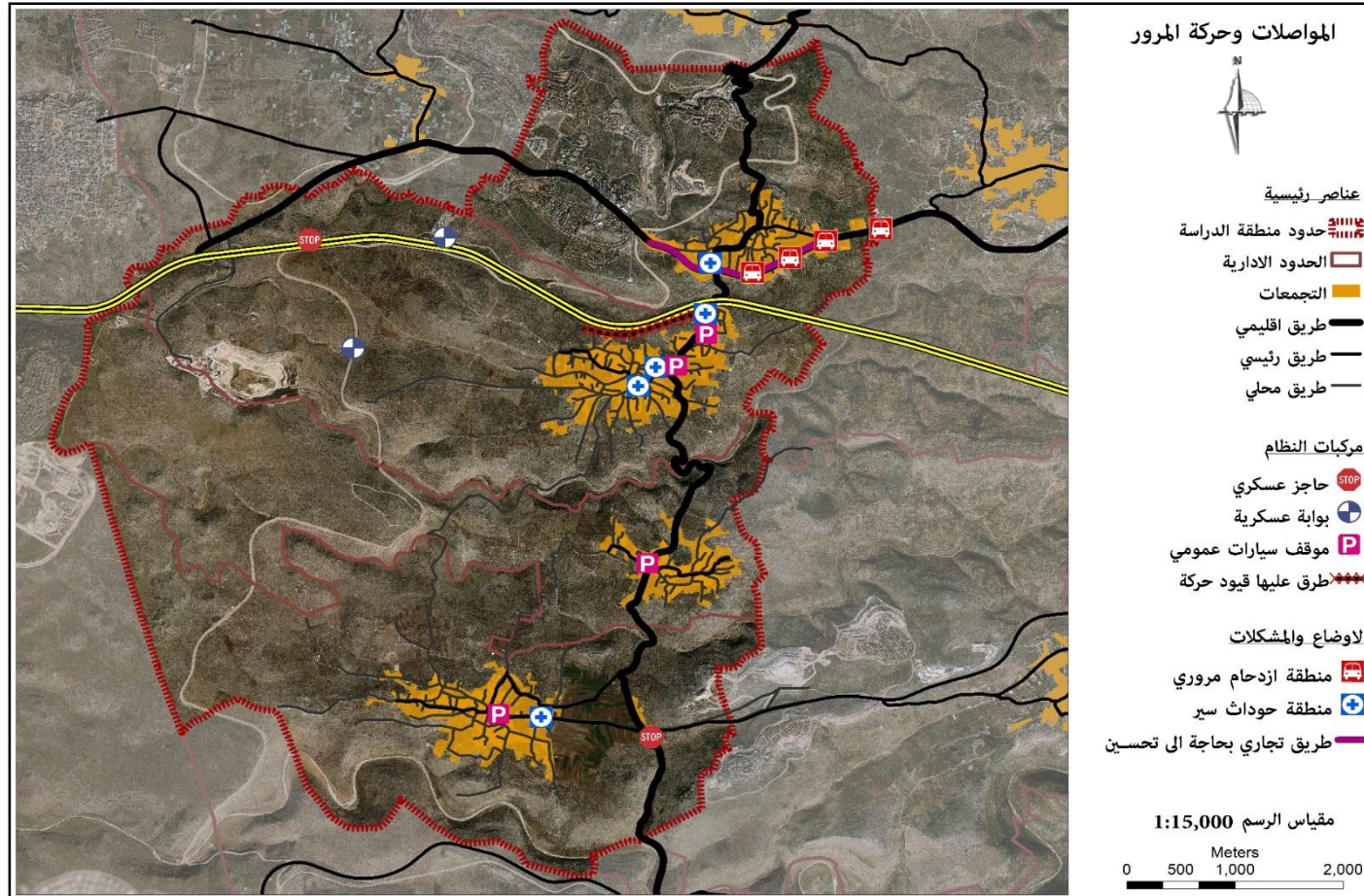
لخريطة (10): النمو والكثافة

6- الوضع الجيوسياسي



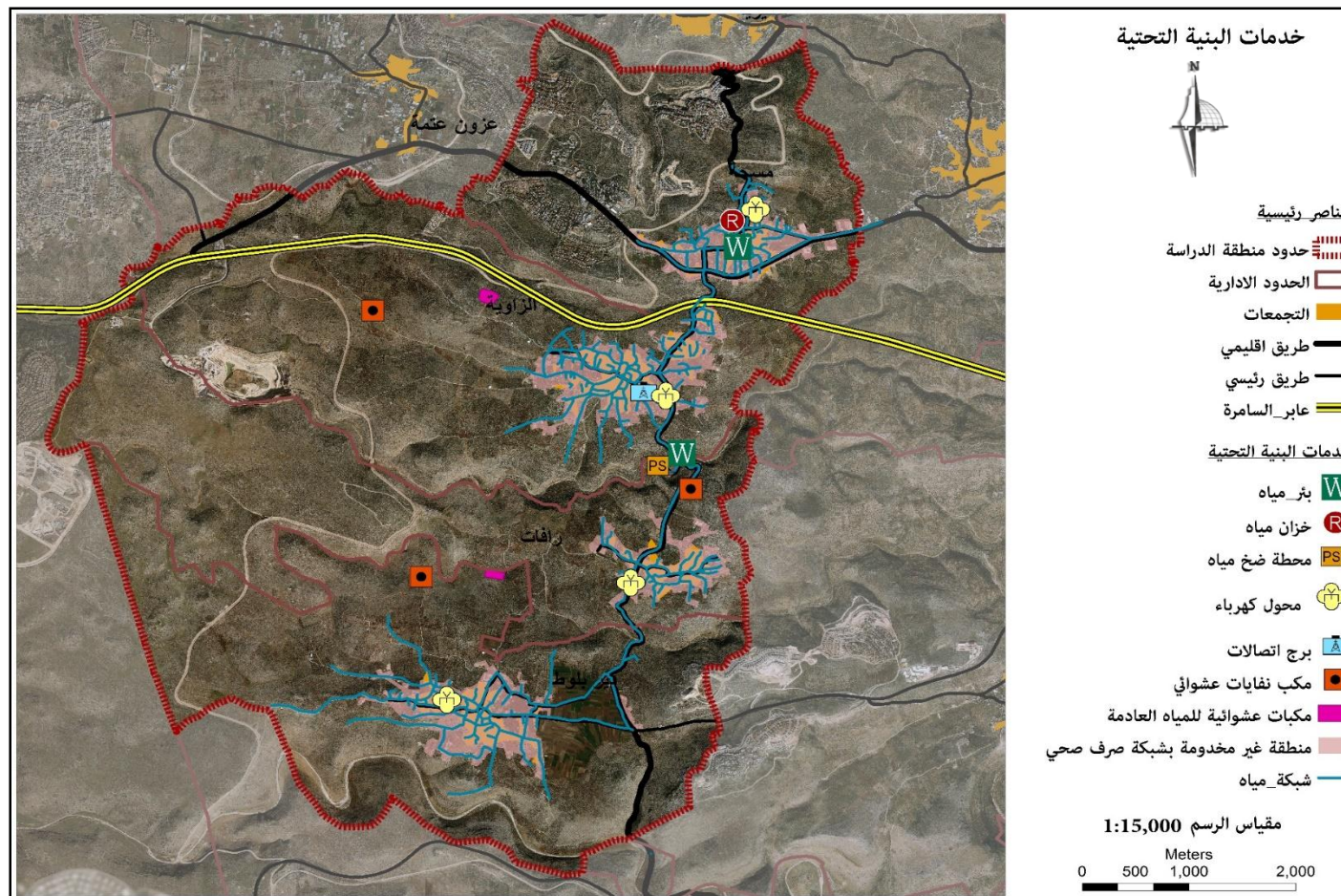
الخريطة (11): الوضع الجيوسياسي

7- المواصلات وحركة المرور



لخريطة (12): المواصلات وحركة المرور

8- خدمات البنية التحتية



الخريطة (13): خدمات البنية التحتية

9- المرافق المجتمعية

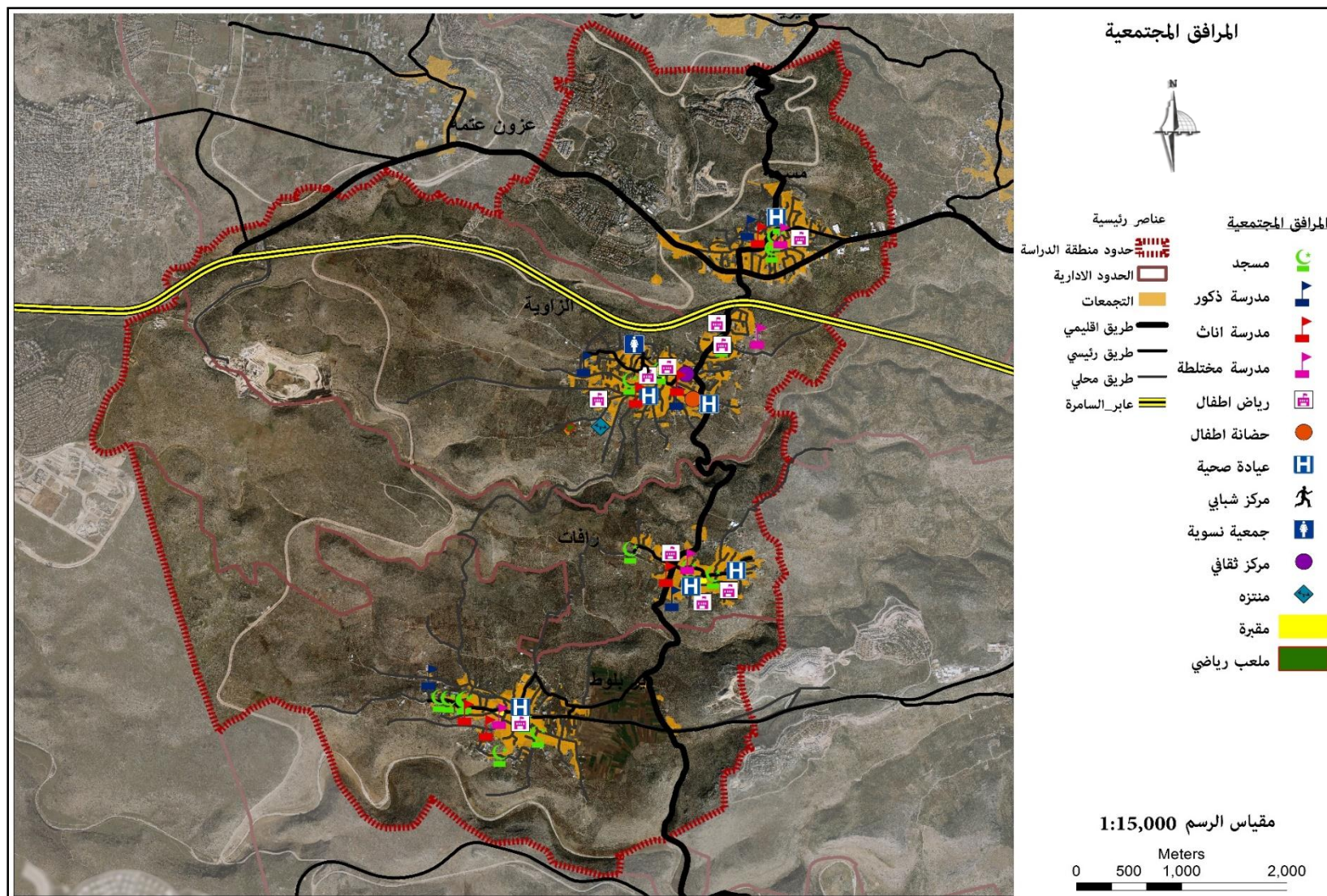
بالنسبة للمرافق المجتمعية في منطقة الدراسة، فهي في بعض القطاعات كافية مثل قطاع التعليم حيث توجد مدارس اساسية وثانوية .

اما بالنسبة لقطاع الصحة توجد عيادات بدوام جزئي بكل من المناطق بالاضافة الى العيادات الخاصة وهنا تكمن الحاجة الى وجود مركز طوارئ (مستشفى من الدرجة الرابعة) مع وجود قسم ولادة وتصوير اشعة يخدم منطقة الدراسة.

اما بالنسبة لقطاع الشباب والرياضة والمرأة فوجود الجمعيات والنوادي الشبابية فعال بشكل جيد في بعض القرى مثل الزاوية وديرلوط ويوجد مقر لها.

ويوجد ملعب خماسي في قرية الزاوية تقام فيه المباريات الودية بين القرى المجاورة بالاضافة الى استضافة فرق من المحافظات الاخرى.

والخريطة (14) توضح المرافق الموجودة في منطقة التخطيط.



الخريطة (14): المرافق المجتمعية

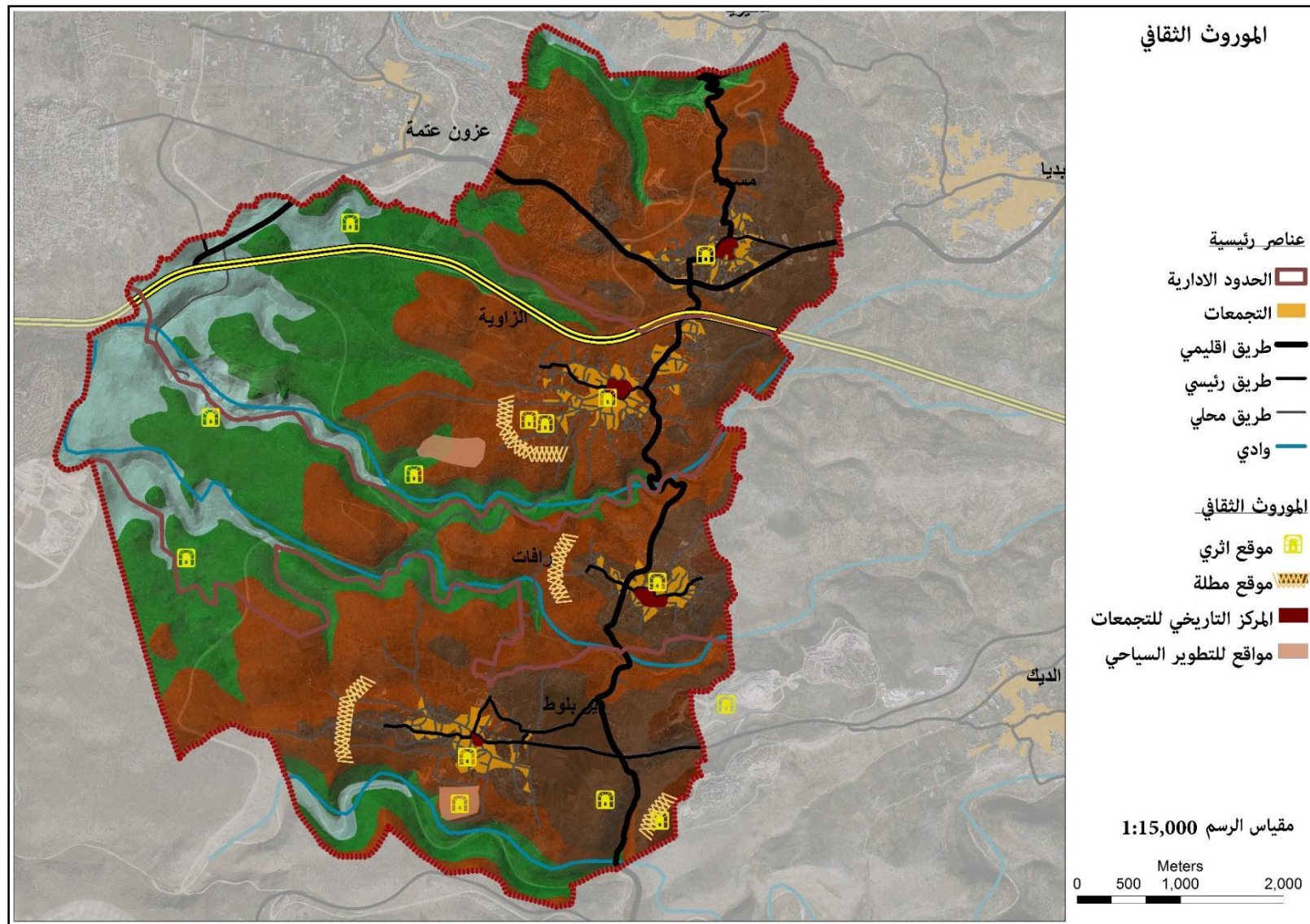
10- الموروث الثقافي

في كل التجمعات يوجد طابع موروث ثقافي يعبر عن هوية المنطقة ،والحقبات التاريخيه التي مرت بالمنطقة لتثبت الهوية، لذلك يجيب بذل الجهود وتوثيق هذه الاماكن الاثرية للحفاظ عليها من سيطرة الاحتلال.

والمواقع الاثرية الموجوده في منطقة الدراسة :

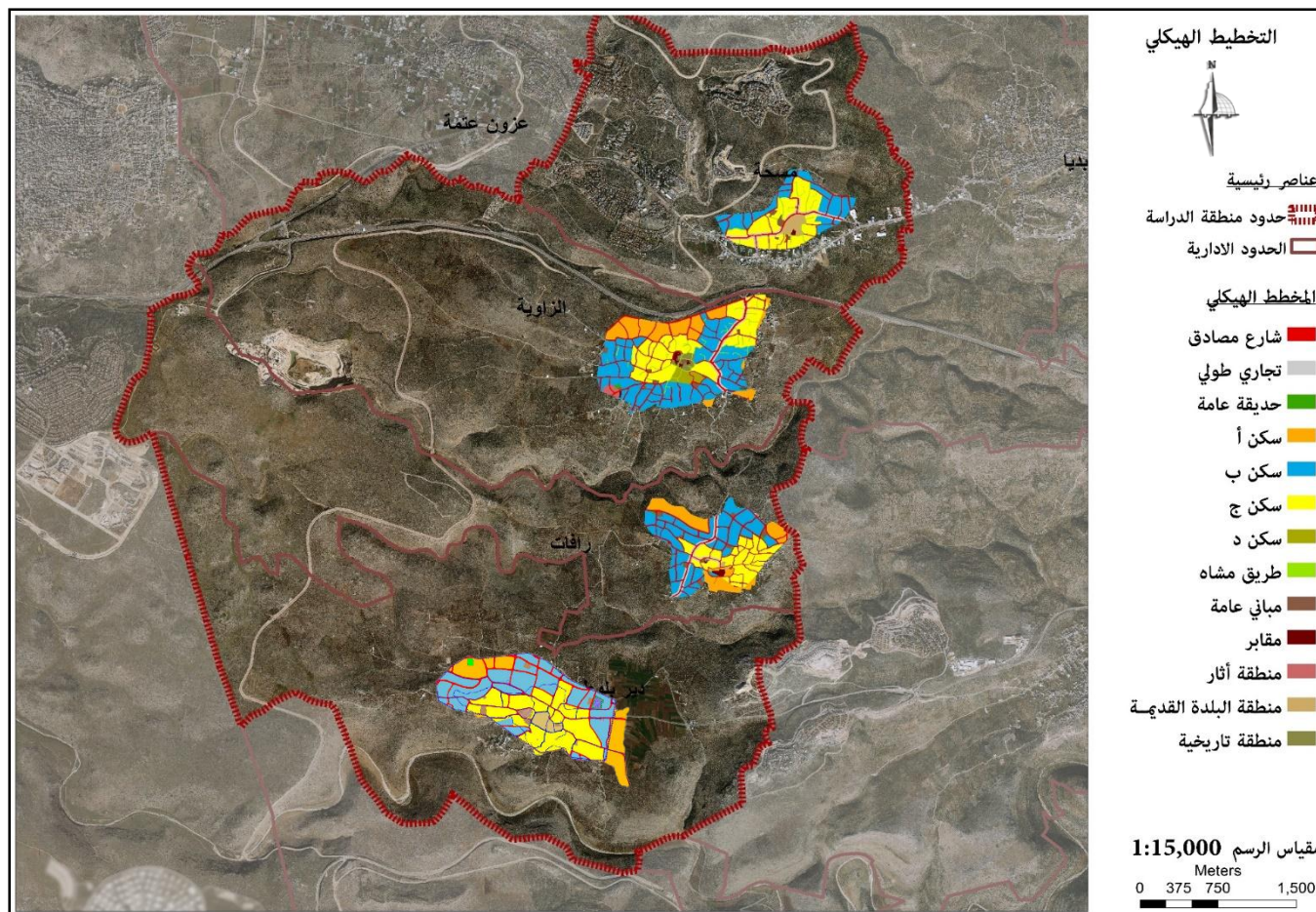
البلدات القديمه في كل التجمعات ، بالاضافه الى وجود صبانات قديمه رومانية في قرية الزاوية ، وخنادق للجيش الاردني في منطقة دير قسيس المطلة على الداخل المحتل بالاضافه الى منطقة العين التي يوجد فيها عيون مياه قديمه تحتاج الى اعاده تأهيل، وخربة الرميطة و مسجد عمر بن الخطاب. اما في قرية دير بلوط فبعض المواقع الاثرية تم سيطرة الاحتلال عليها وبناء مستوطنات بجوارها مثل دير سمعان ، وباقي المواقع تحتاج الى اعاده تأهيل مثل مغارة الاصنام ، ودير المير ودير القلعة. ويفيد تأهيل هذه المناق باعادة استخدامها وربط المنطقة بمسارات سياحية تساعد في جذب السياح والمساعدة في تنمية الاقتصاد المحلي للمنطقة .والخريطة (15) توضح الموروث الثقافي في المنطقة. وهذه صور لبعض المواقع الاثرية :





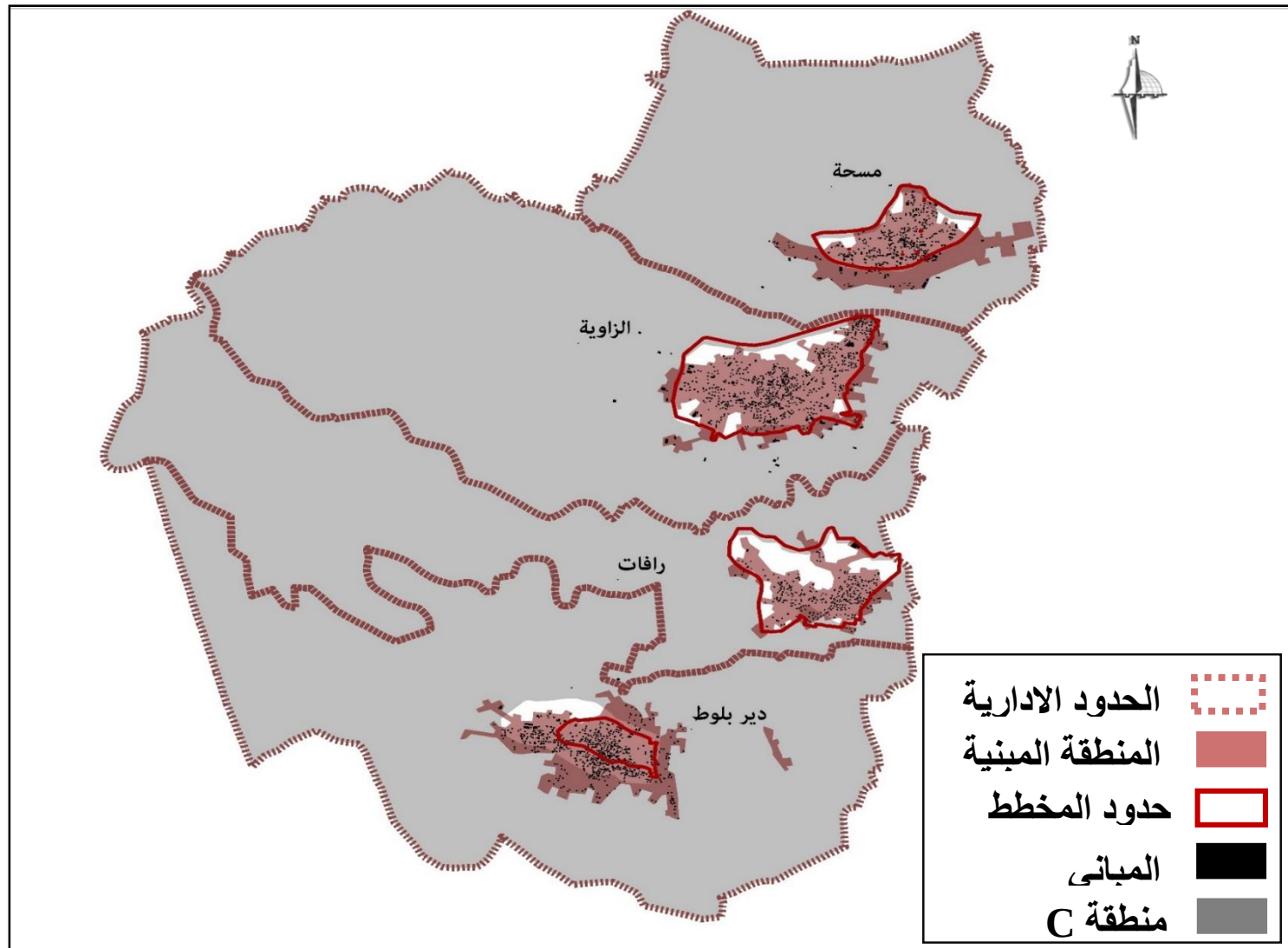
الخريطة (15): الموروث الثقافي

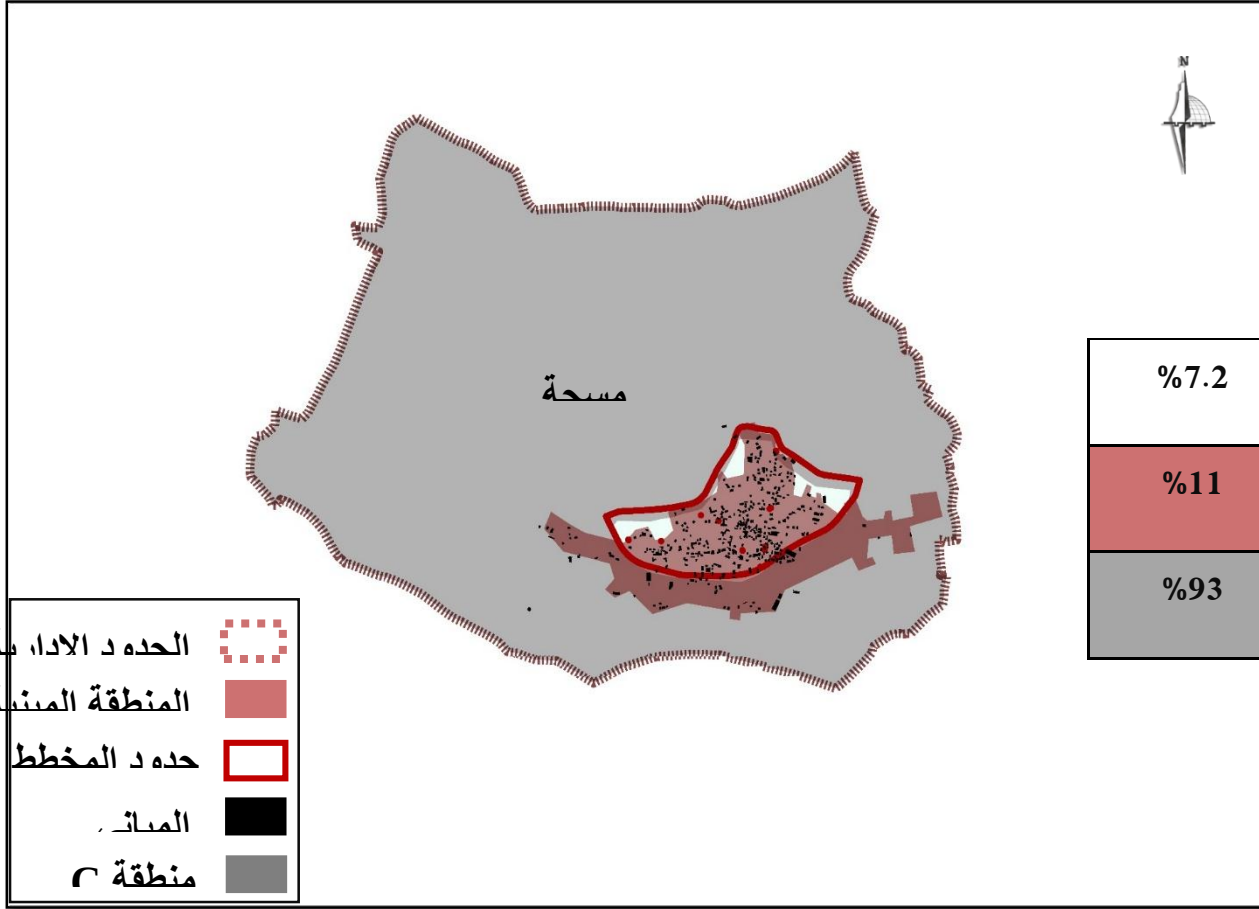
11- التخطيط الهيكلي



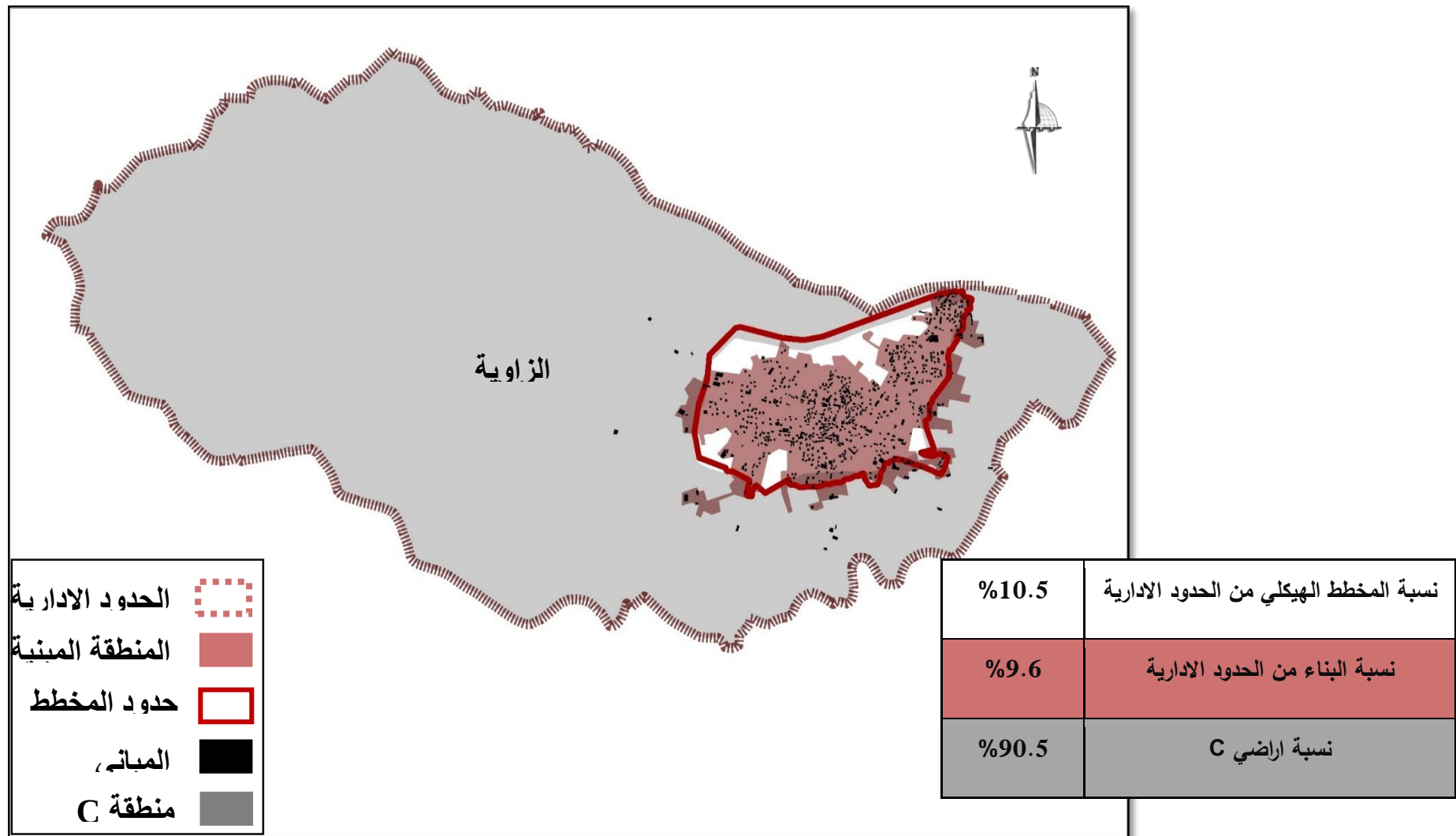
الخريطة (16): المخططات الهيكلية

تحليل كفاية المخططات الهيكلية للقرى



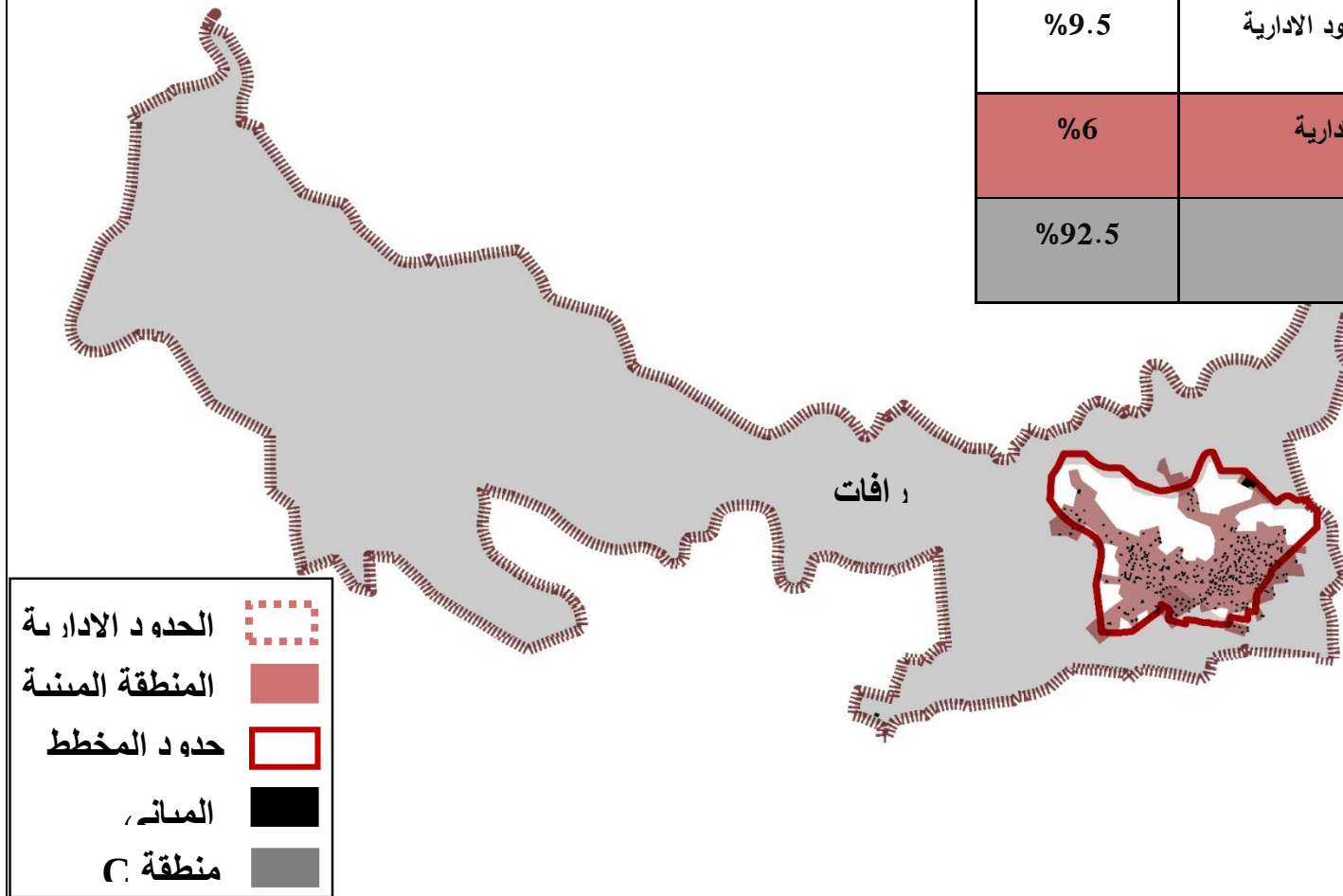


الخريطة (17): نسب البناء - مسحة

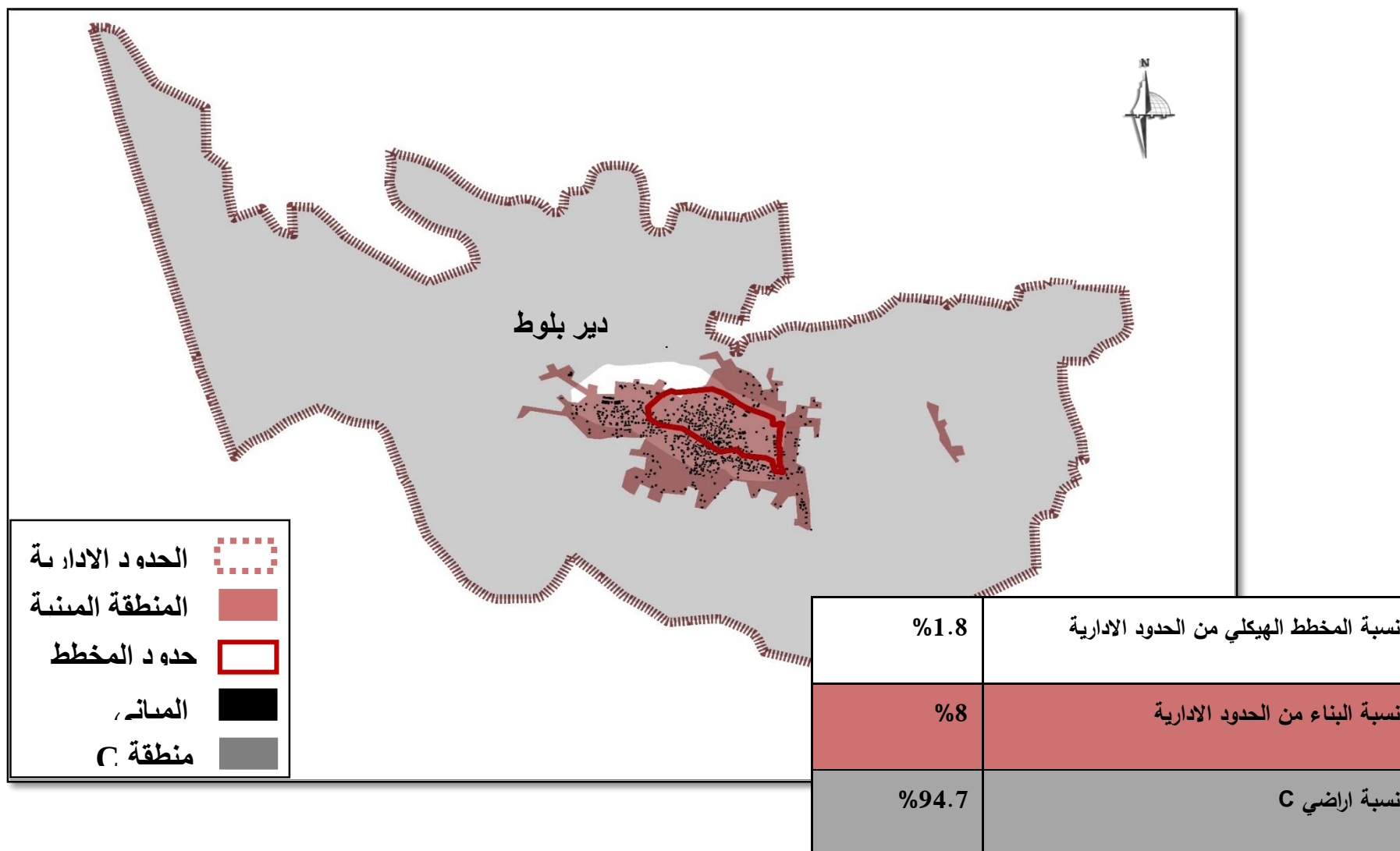


الخريطة (18): نسب البناء - الزاوية

نسبة المخطط الهيكلي من الحدود الادارية	%9.5
نسبة البناء من الحدود الادارية	%6
نسبة اراضي C	%92.5

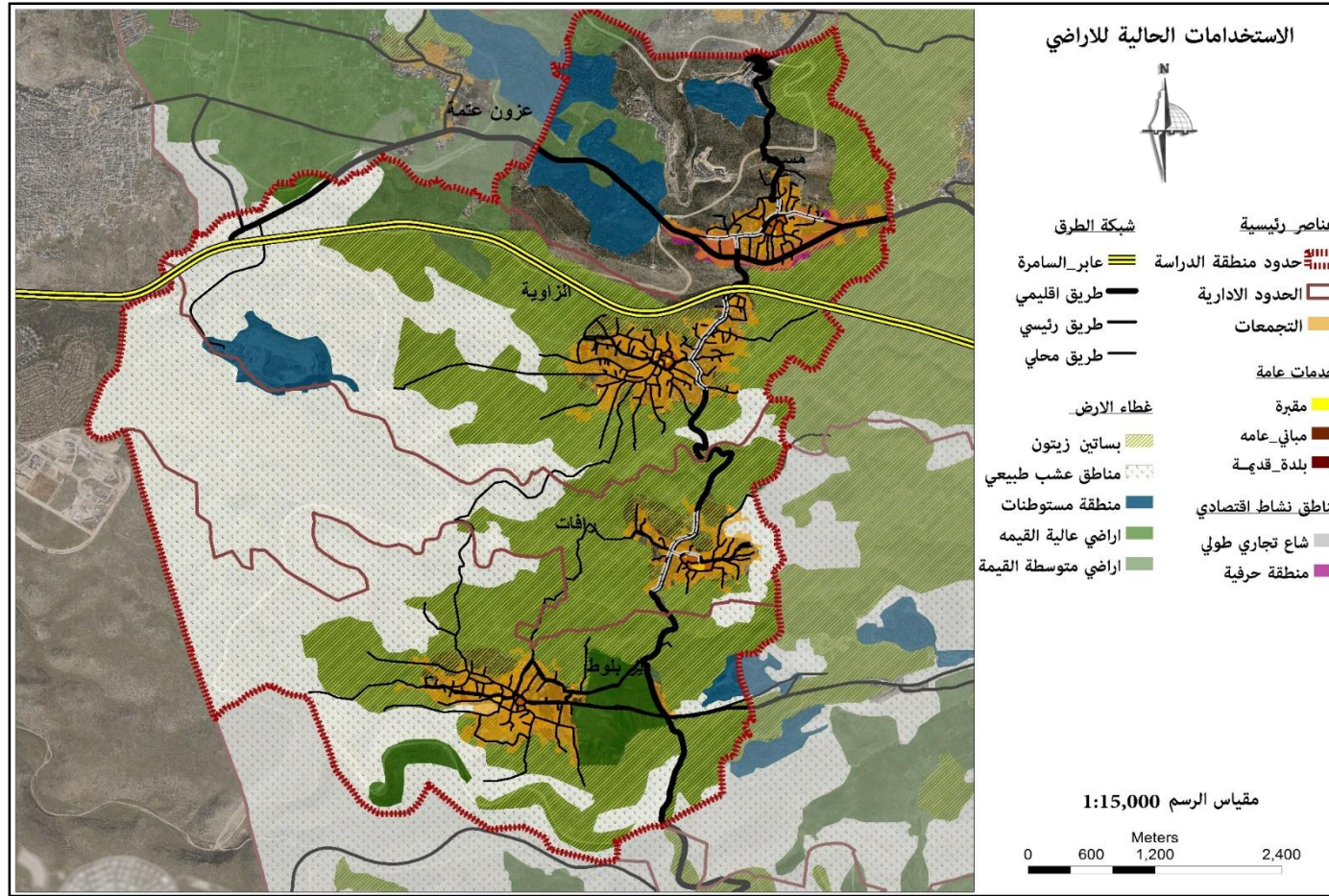


الخريطة (19): نسب البناء -رافات



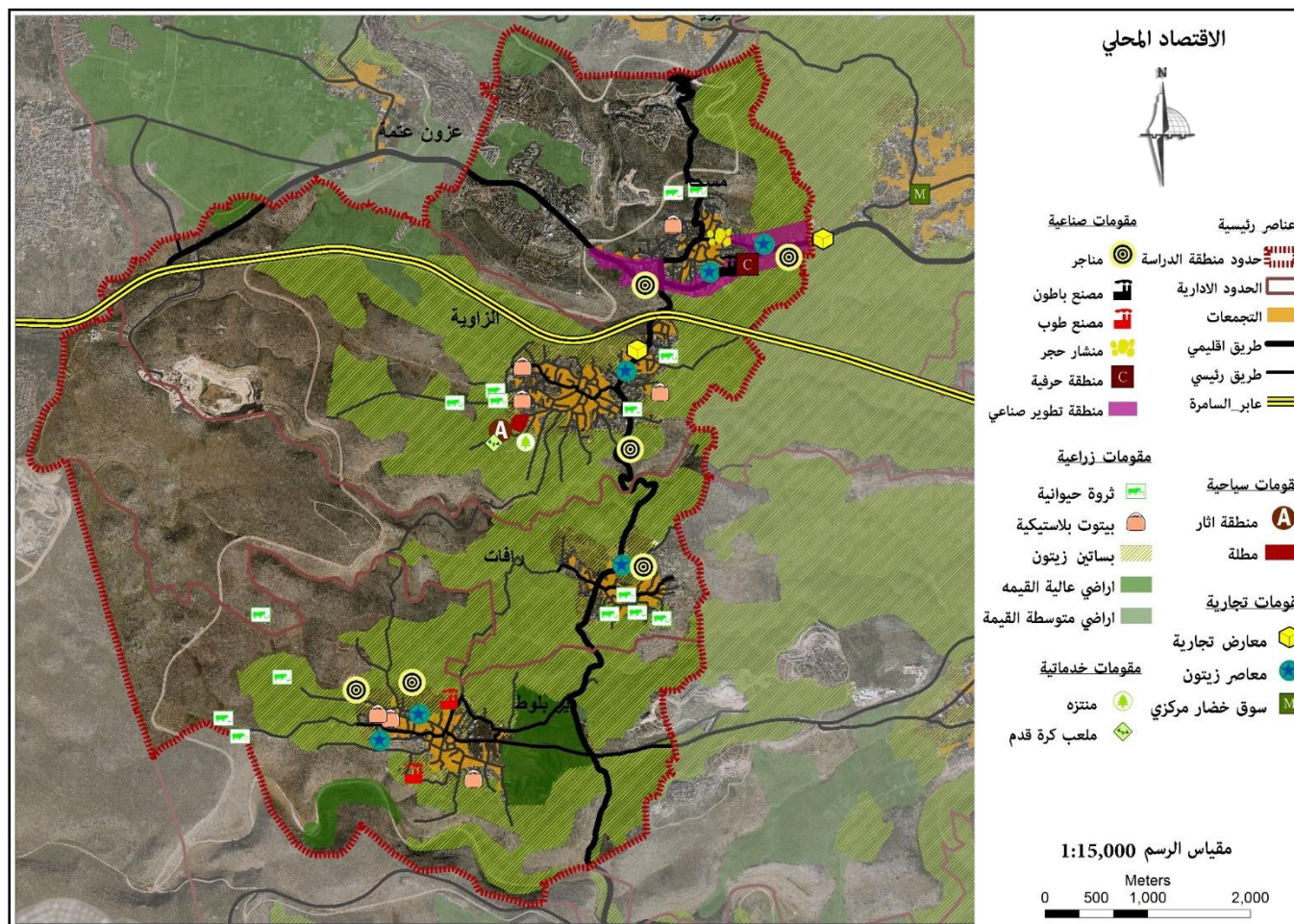
الخريطة (20): نسب البناء - ديربلوط

12- الاستخدامات الحالية للأراضي

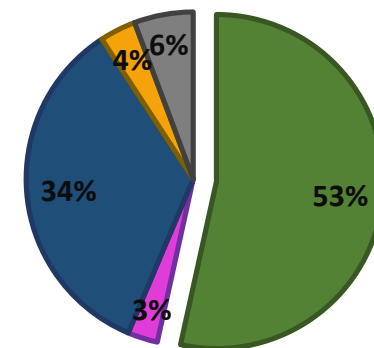
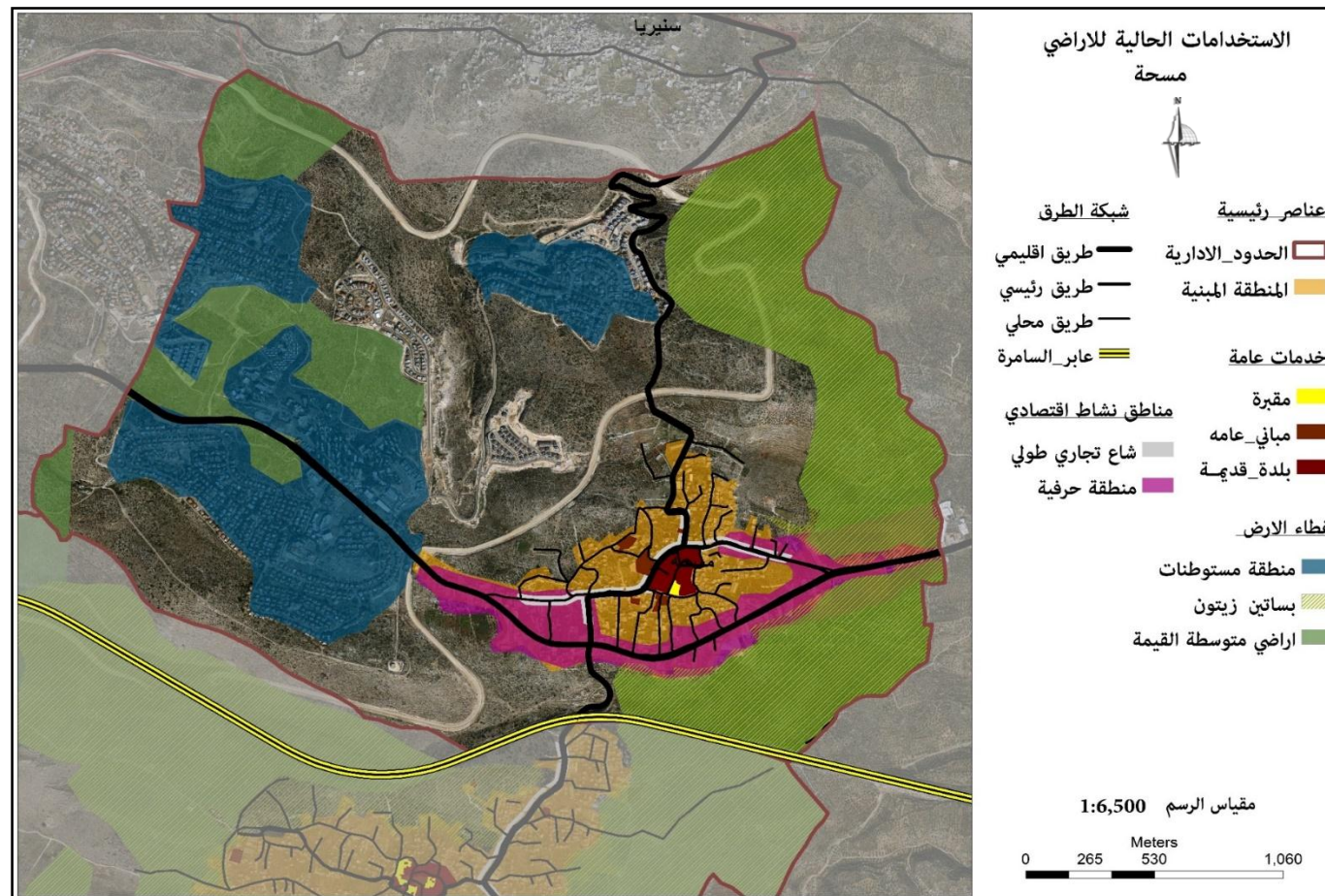


الخريطة (21): الاستخدامات الحالية للأراضي

13- الاقتصاد المحلي



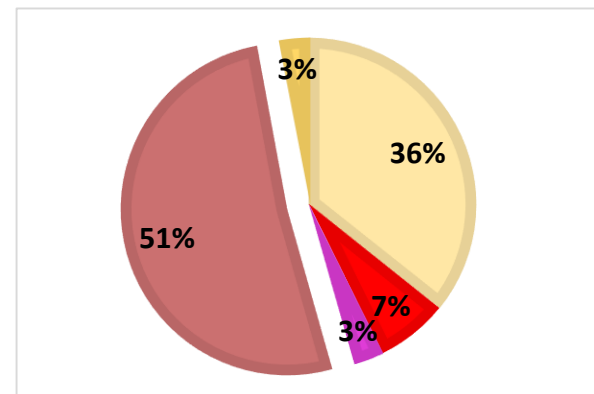
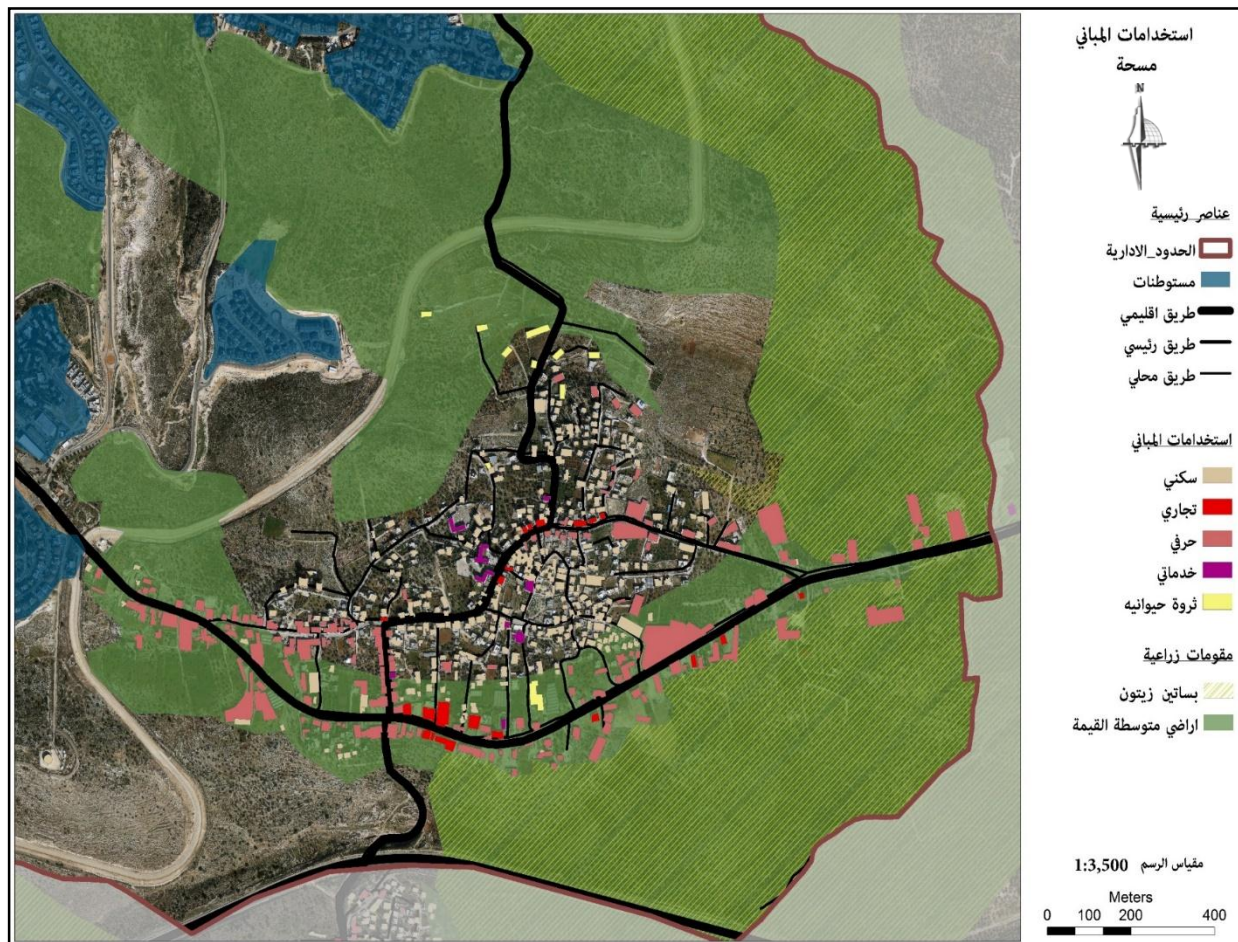
الخريطة (22): الاقتصاد المحلي



الاراضي
الزراعية

المنطقة
التجارية
والصناعية

الخريطة (23): نسب استخدامات الاراضي -مسحة



الخريطة (24): نسب استخدامات المباني _مساحة

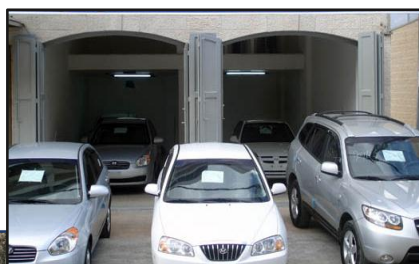
شركات تصنيع



المباني

حرفي

منشأ



معارض سيارات



معارض

مصنع



ميكانيك سيارات



معمل شايش

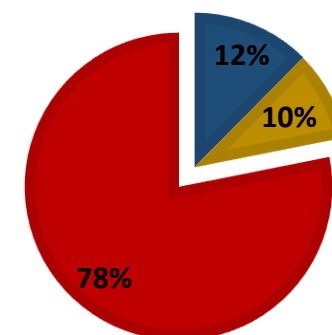
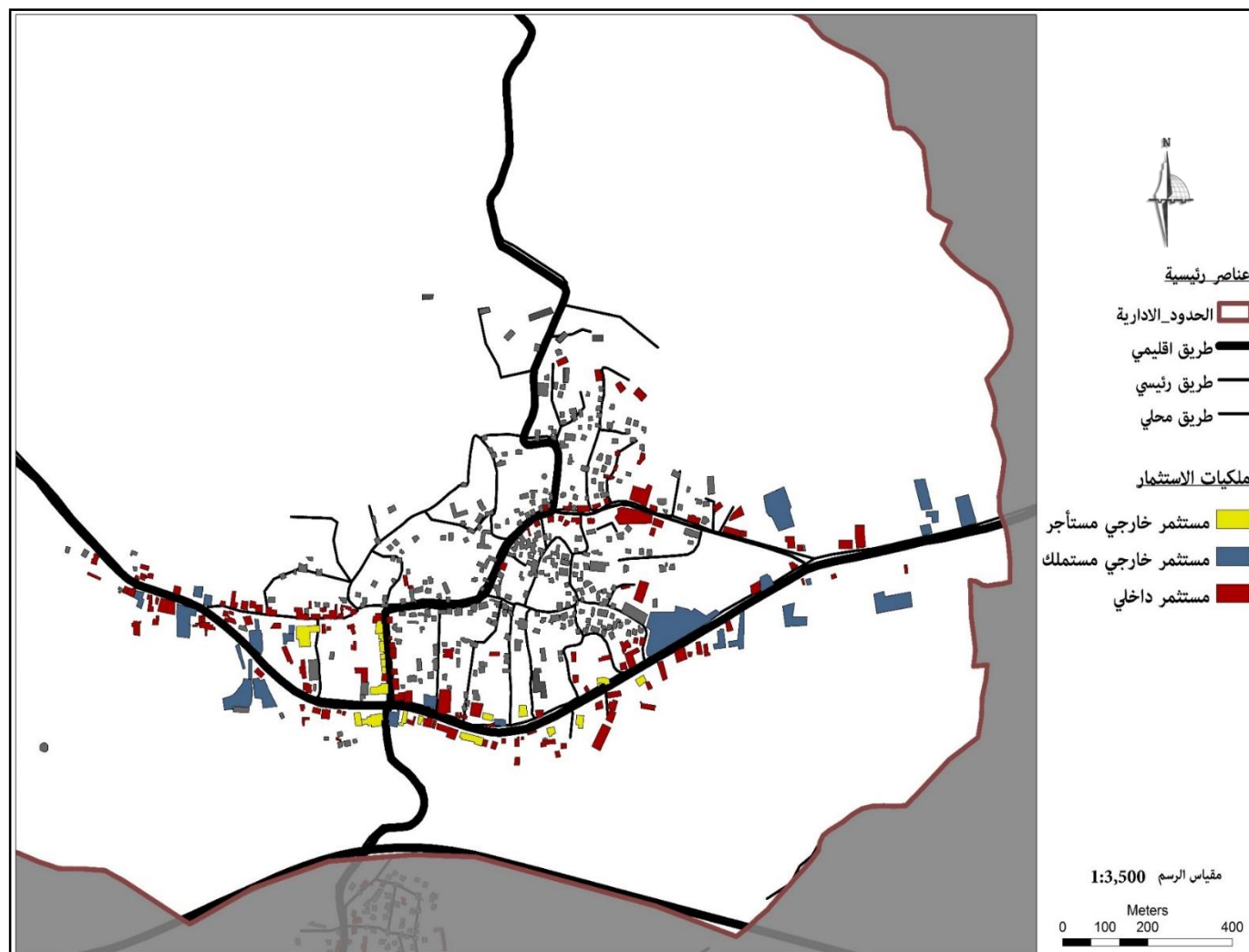


محلات تجارية

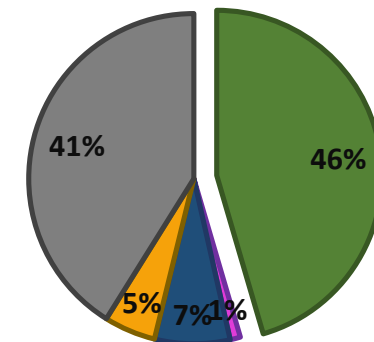
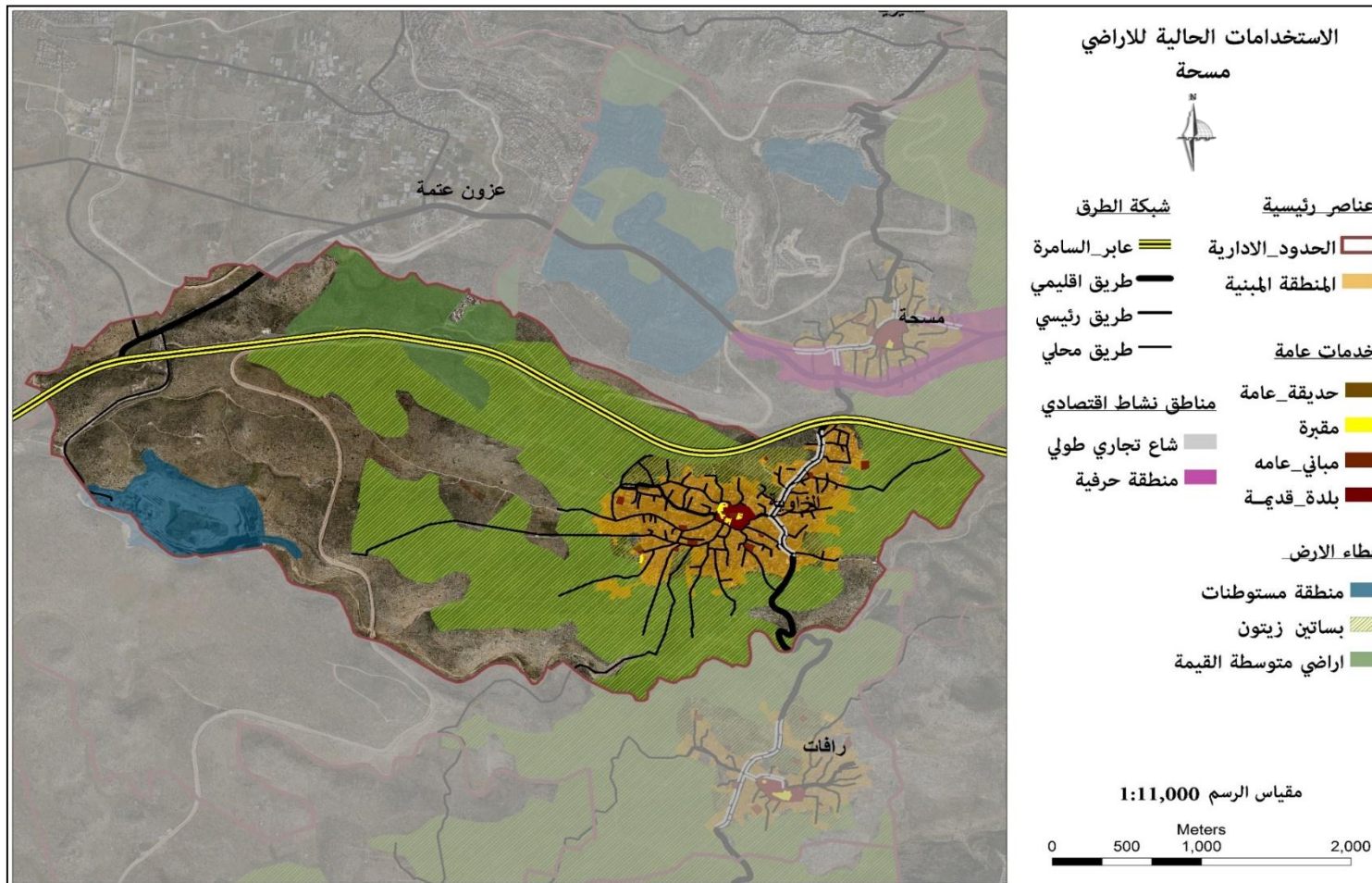


مناجر





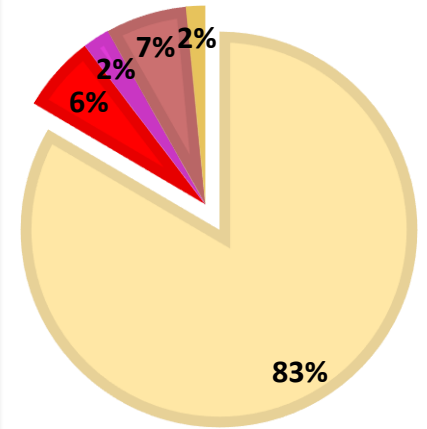
الخريطة (26): نسب ملكيات الاستثمار_ مسحة



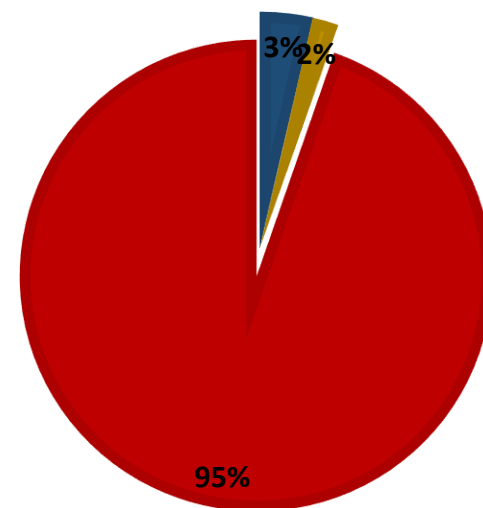
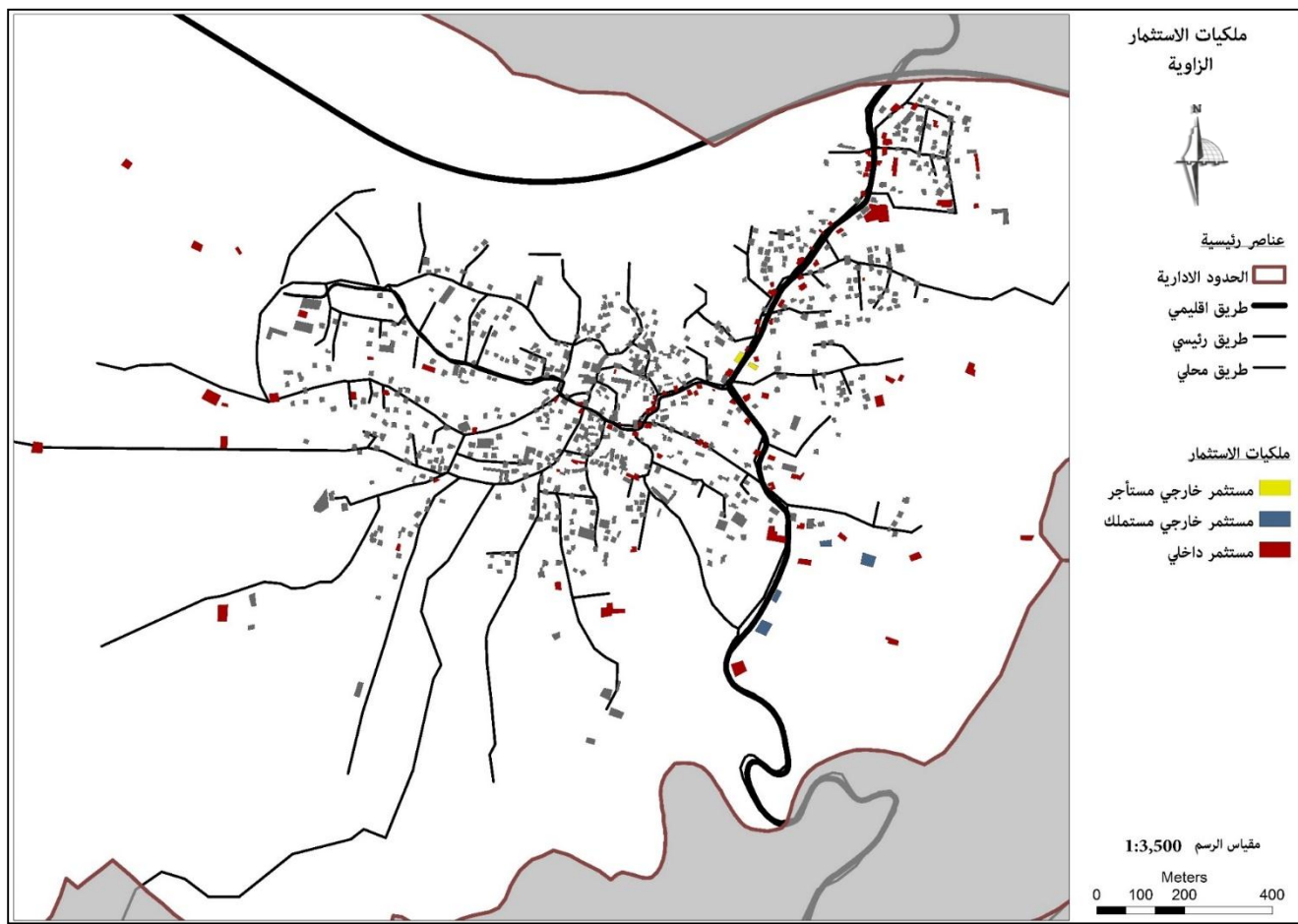
الاراضي
الزراعية

المنطقة
التجارية
والصناعية

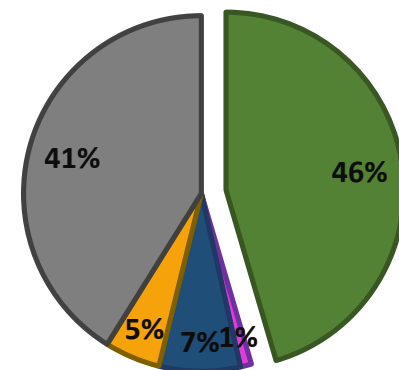
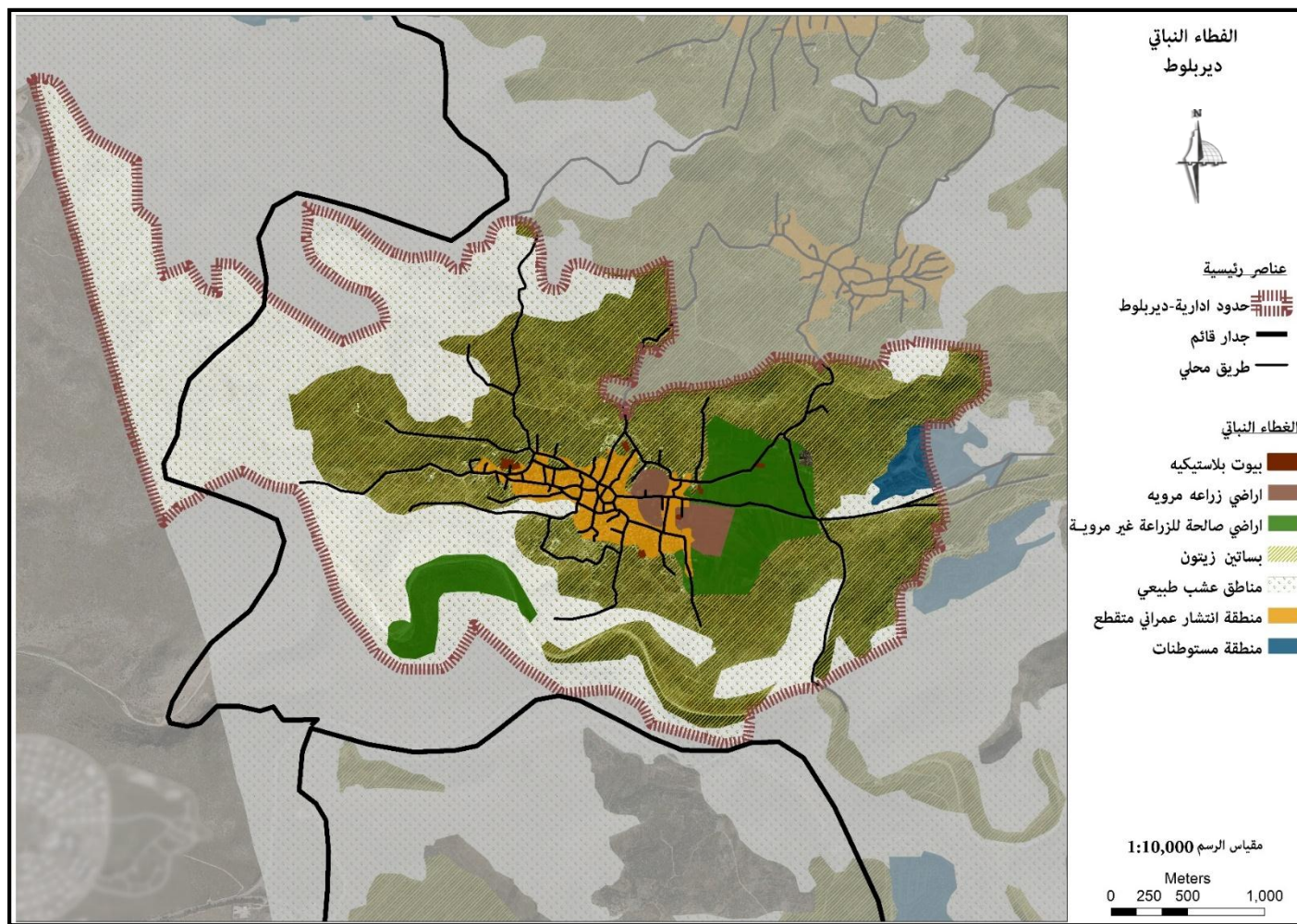
الخريطة (27): نسب استخدامات الاراضي _ الزاوية



الخريطة (28): نسب استخدامات المباني _ الزاوية



الخريطة (29): نسب ملكيات الاستثمار _ الزاوية



الأراضي
الزراعية
المنطقة التجارية
والصناعية
مستوطنات

الخريطة (30): نسب الغطاء النباتي_ ديربلوط

بيوت



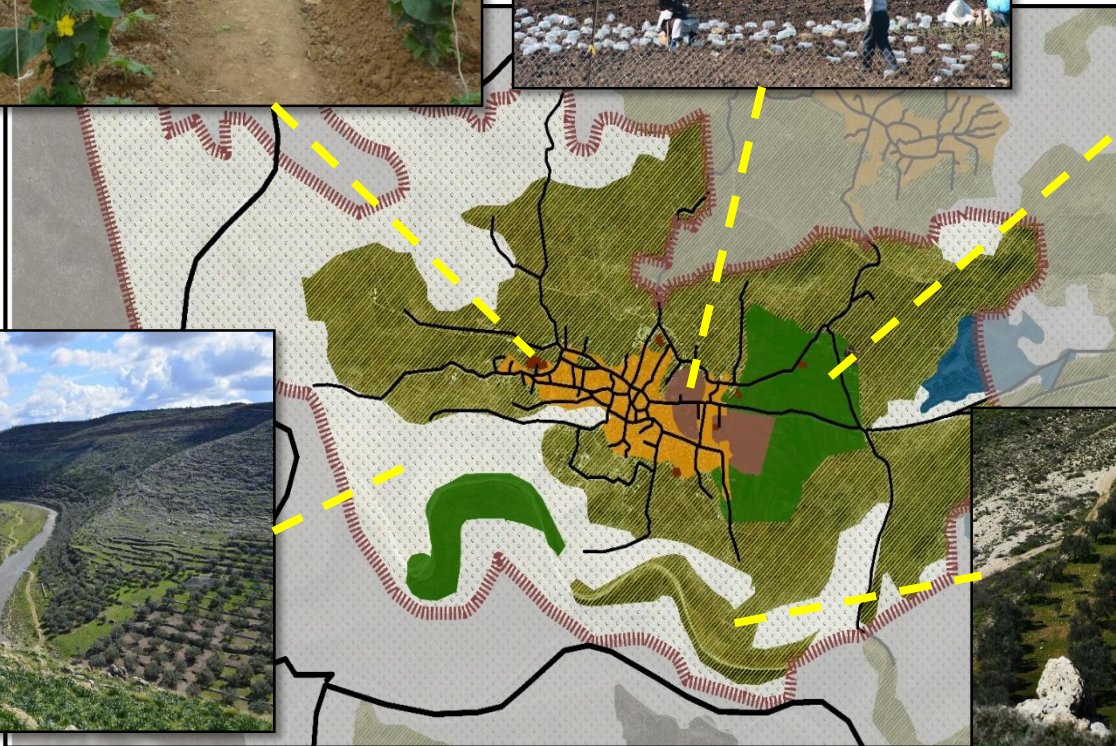
زراعة



زراعة



اعشاب



بيوت بلاستيكية
اراضي ذراعه هرويه

بساتين

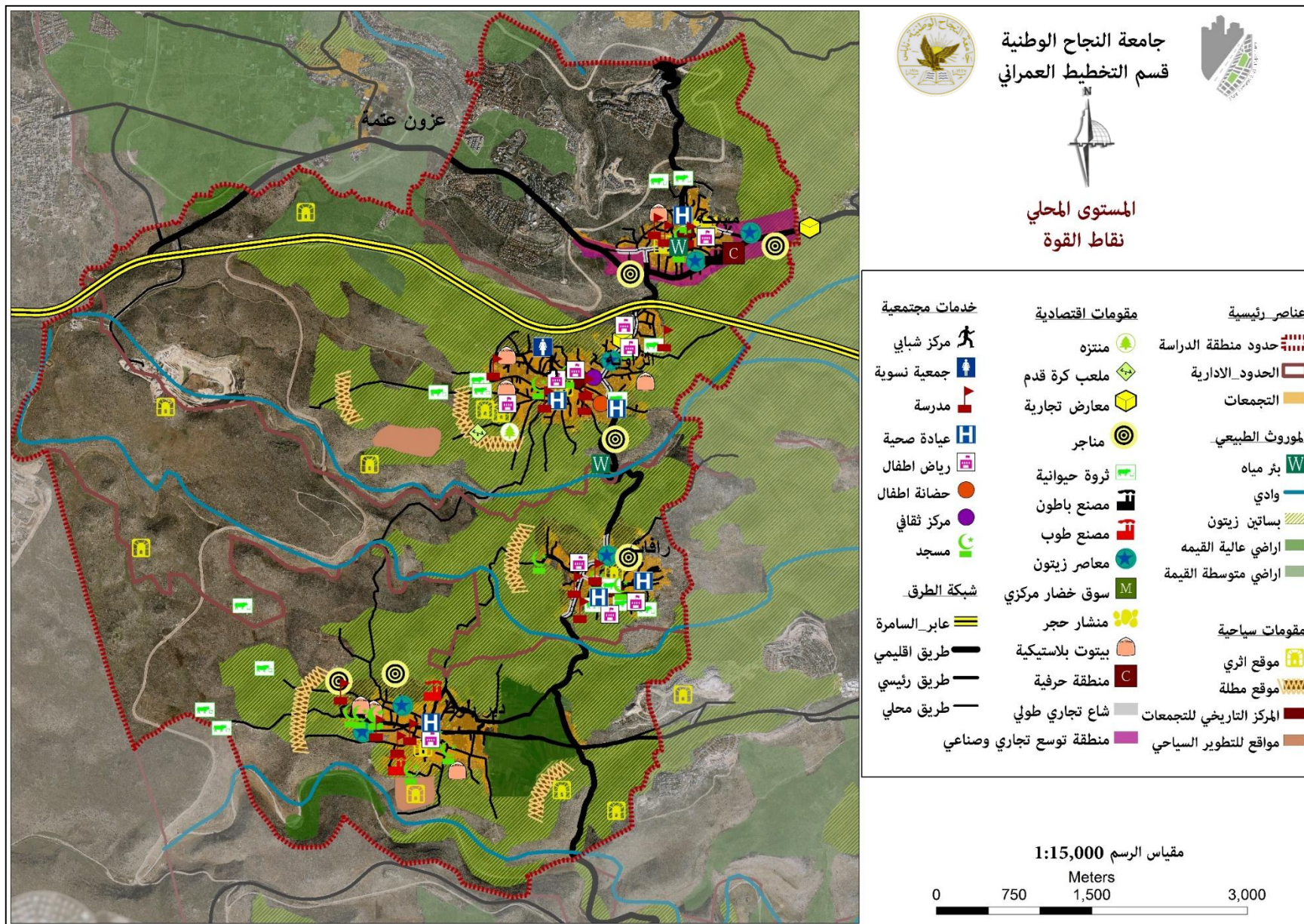


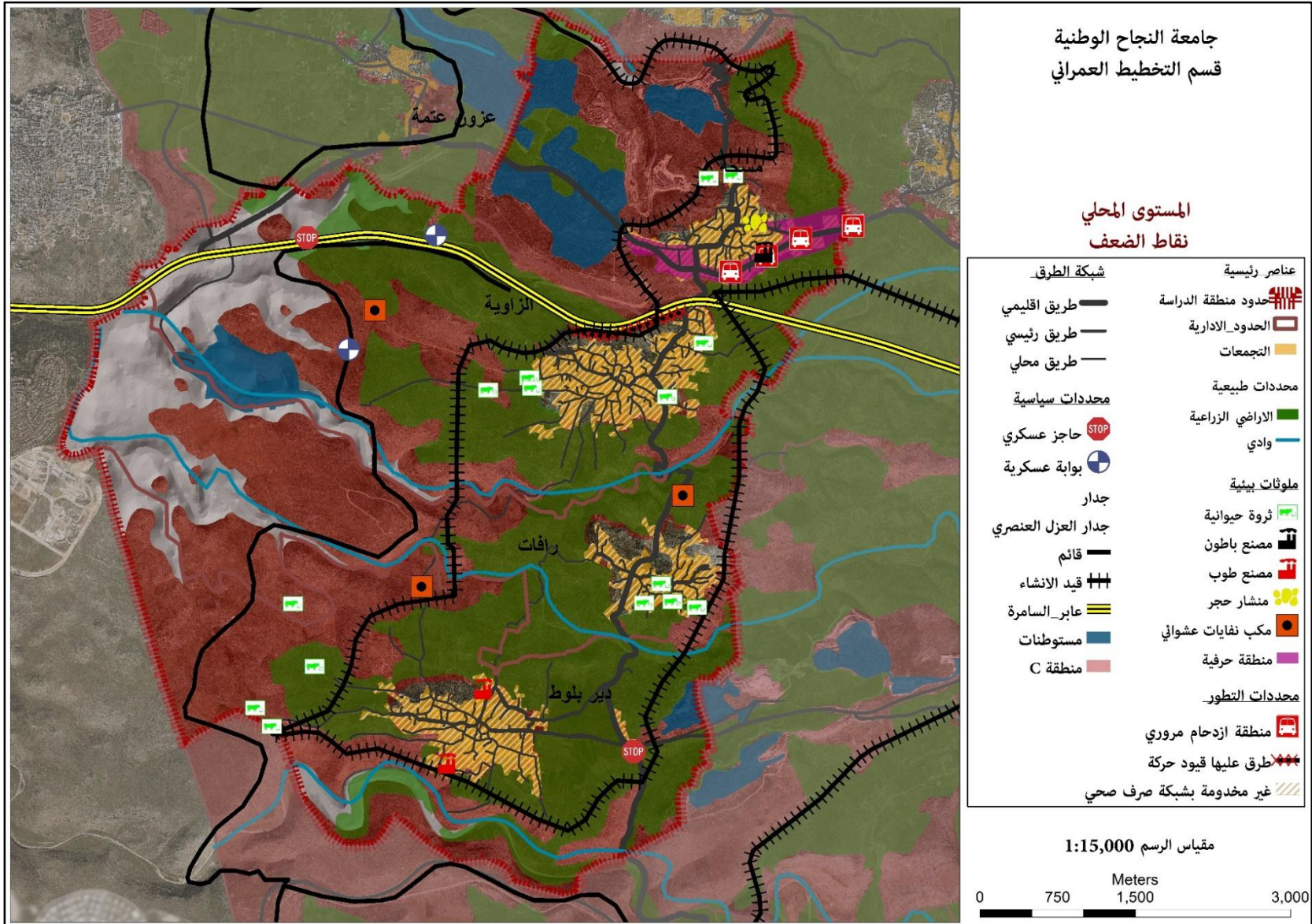
الخريطة (31): انماط الزراعة_ ديربلوط

4-4-2 التحليل

النقاط السلبية (نقاط الضعف والمحددات)	النقاط الايجابية (نقاط القوة والفرص)
اهمال المناطق الاثرية	التجمعات ذات قدرة على التوسع العمراني
نسبة كبيرة من العمالة تعمل في اسرائيل	وجود تنوع في التضاريس والمناظر الطبيعية التي يمكن استغلالها كمطلات
وجود اراضي تصنيفها السياسي «ج» والتي تشكل نسبة 95% من منطقة الدراسة	توسع النشاطات الاقتصادية في قرية مسحة باتجاه المركز المحلي «بديا» , وجود نشاط اقتصادي بين الزاوية ورافات
التلوث الناتج من المصانع	وجود مناطق تلائم التوسع للأنشطة الاقتصادية
جدار العزل العنصري والذي يشكل عائقاً للتوسع	وجود اراضي عالية القيمة الزراعية
الزحف العمراني الاسرائيلي على الاراضي الزراعية	امكانية استغلال الزراعة للاستثمار في المصانع الغذائية
منطقة الدراسة غير مخدمومة بشبكة صرف صحي	وجود الثروة الحيوانية والتي تشكل مصدر رزق
شح الموارد المائية في المنطقة	قرب المنطقة من الخط الاخضر جعلها موقع مهم
حالة شبكة الطرق سيئة	امكانية التطوير السياحي في المنطقة لوجود الموروث الثقافي والمشهد الطبيعي من خلال المسارات السياحية
	وجود شبكة طرق جيدة







الخريطة (32): نقاط الضعف

القضايا التنموية:

1. عدم الاهتمام بالمشاهد الطبيعية.
2. اهمال المواقع الاثرية.
3. ضعف البنية التحتية.
4. عدم وجود مؤسسات تهتم بالزراعة في المنطقة.
5. قلة فرص التشغيل للنساء والشباب.
6. ضعف البنية التحتية.
7. شح المياه.
8. ضعف استغلال الاراضي الزراعية وعدم تنوع المحاصيل.
9. عدم تنظيم الحرف والصناعات.

الاحتياجات:

1. استصلاح اراضي زراعية.
2. تطوير السياحة الثقافية.
3. تطوير المنتجات الزراعية وتسويقها عن طريق مهرجانات التسوق.
4. تطوير شبكة الطرق بما يخدم عملية التنمية.
5. انشاء منطقة صناعية.
6. انشاء جمعية زراعية تدعم تطوير الزراعة.
7. تطوير المنطقة خدماتيا

الفصل الخامس

تطور فكرة المشروع

5-1 الرؤيا التنموية

نحو اقتصاد محلي ، مزدهر تجارياً ، خدماتياً ، زراعياً ، حرفياً ومحافظ على موروته الثقافي والطبيعي...

5-2 الاستراتيجيات

الزراعة:

1. تنشيط الزراعة وتوريد انماط واساليب حديثة.
2. تعزيز الثروة الحيوانية.
3. شق الطرق الزراعية واستصلاح الاراضي الزراعية.
4. استغلال مشاريع التصنيع الزراعي والمنشآت الزراعية.
5. تعزيز واردات الزراعة ورفعها.

الصناعة:

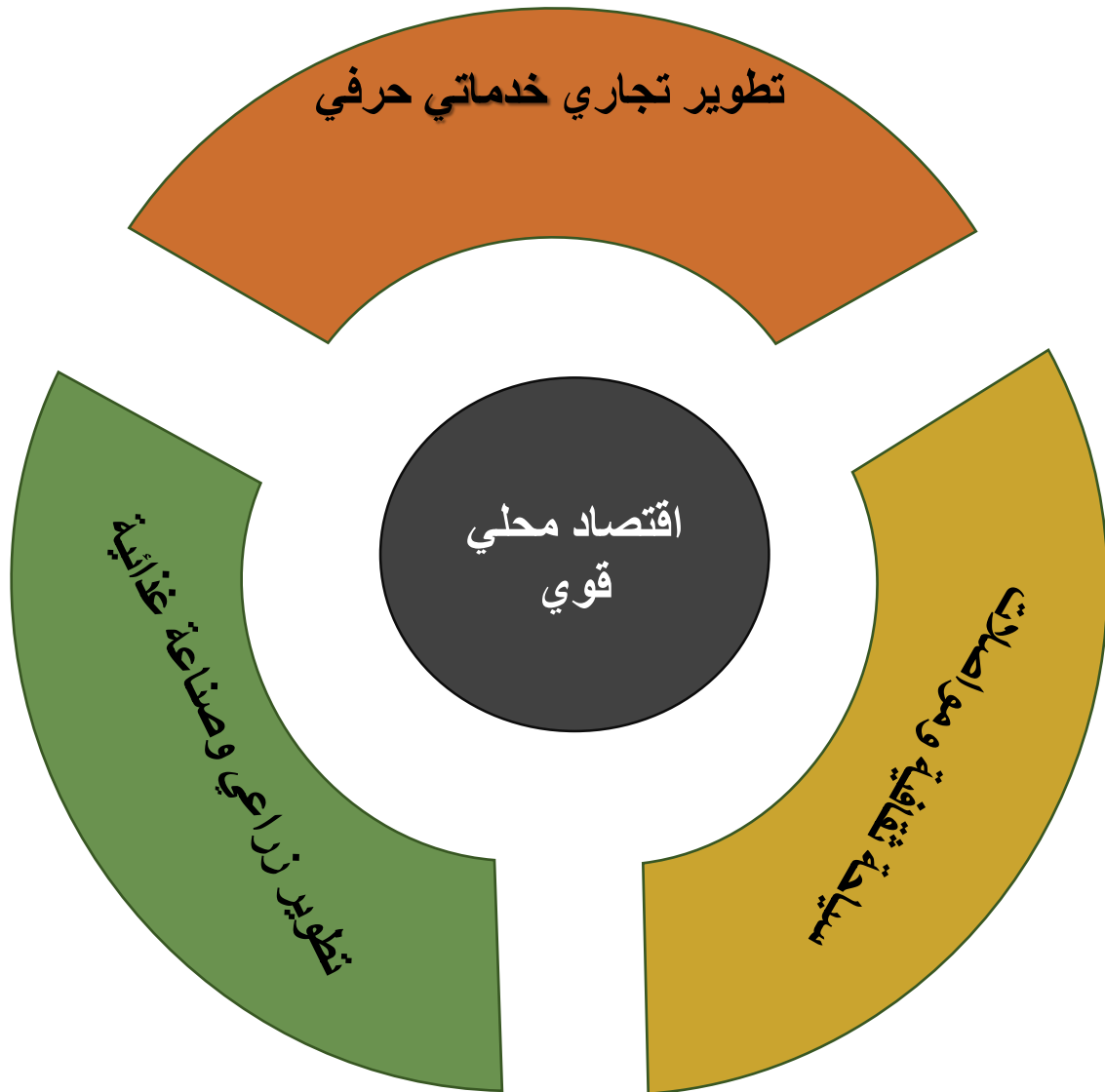
1. ايجاد مناطق منظمة للحرف.
2. تعزيز التسويق للمنتجات الصناعية.
3. استغلال الانتاج الزراعي لتشغيل الصناعة الغذائية.
4. المحافظة على المنطقة من التلوث.

التجارة والخدمات:

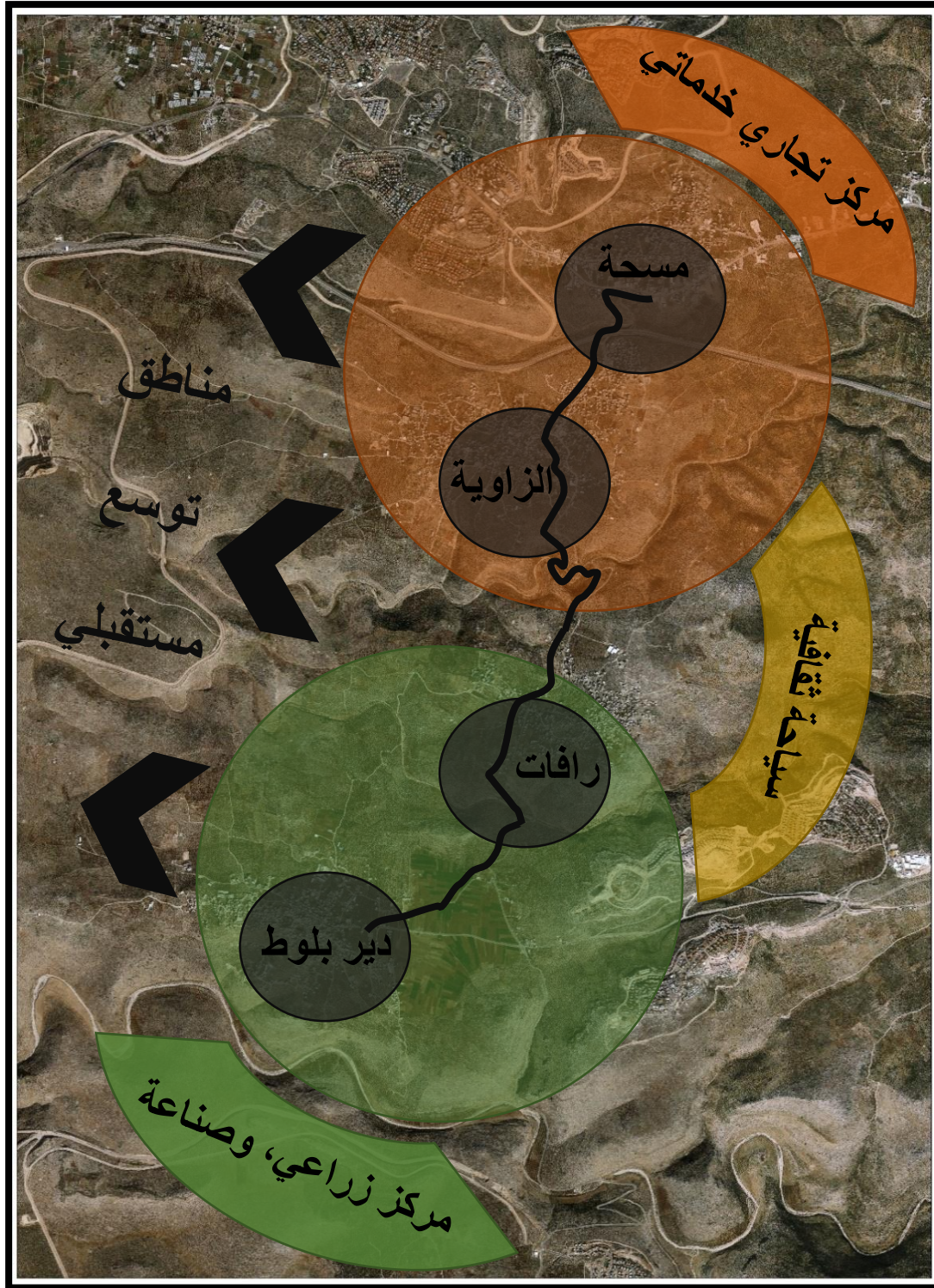
1. تفعيل الاماكن الترفيهية.
2. تعزيز المواصلات وتنظيمها.
3. اعادة تنظيم الاستخدام التجاري.
4. تعزيز وجود الخدمات الصحية.
5. تنشيط اعمال الجمعيات النسوية.
6. تعزيز الخدمات الشبابية والرياضية.

الموروث الثقافي:

1. تعزيز السياحة البيئية الخضراء.
2. تطوير السياحة الاثرية.
3. احياء المعالم الاثرية
4. تعزيز المسارات السياحية.



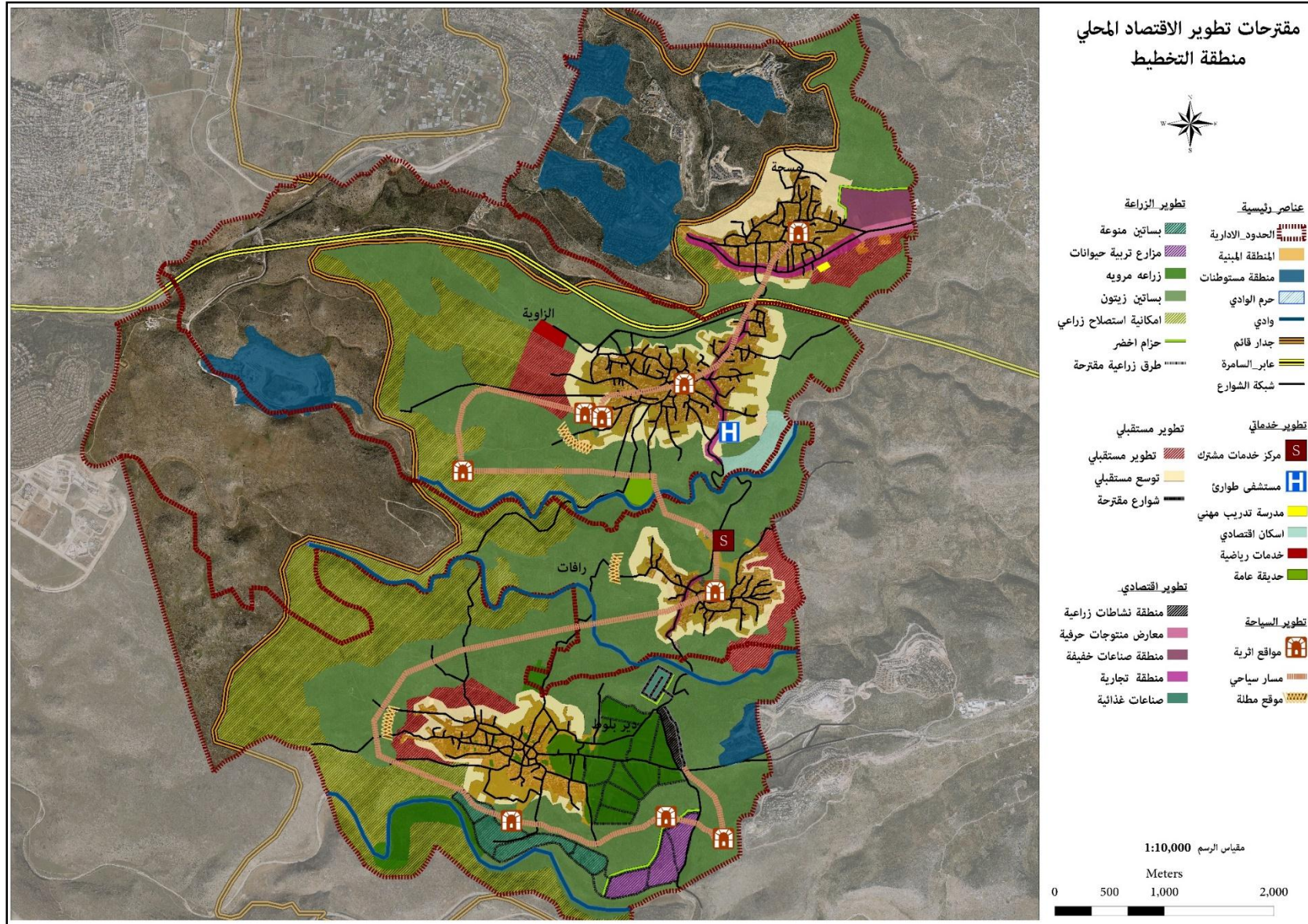
4-5 مناطق العمل حسب النوجهات التنموية



الخريطة (33): توزيع مناطق العمل

الفصل السادس

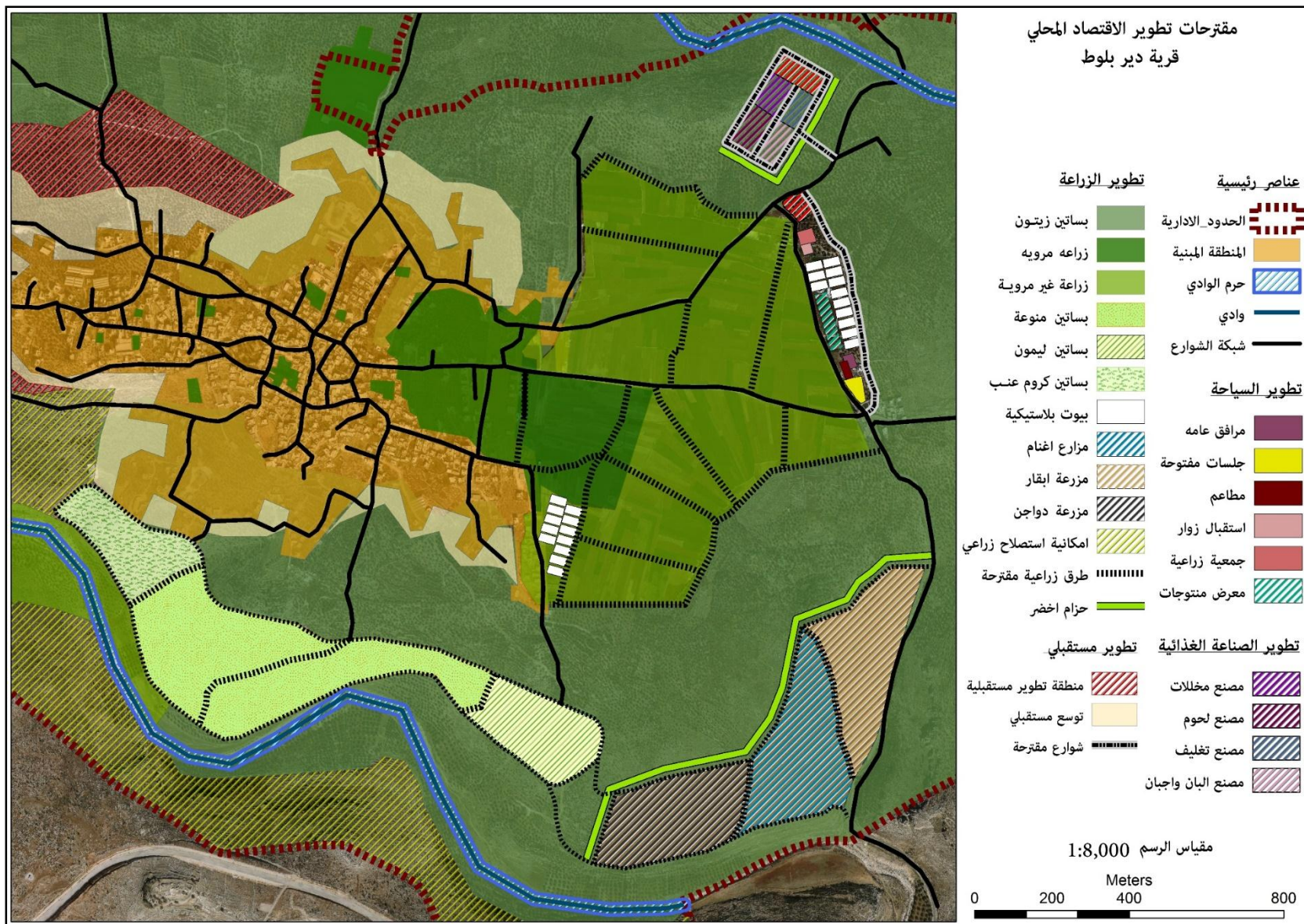
المخطط الرئيسي للمشروع



الخريطة (34): مقترحات التطوير في منطقة التخطيط

الفصل السابع

المخطط التفصيلي للمشروع



الخريطة (35): مقترحات التطوير التفصيلية في دير بلوط

الفصل الثامن

اثر فكرة المشروع على منطقة الدراسة

1-8 الاثر السياسي للمشاريع التطويرية

1. الحد من الاعتداءات الاستيطانية على الاراضي.
2. المحافظة على المصادر الطبيعية والثقافية من خطر التهويد.

2-8 الاثر التنموي للمشاريع التطويرية

1. تعزيز الربط الجغرافي والتنموي بين منطقة الدراسة نفسها والمحيط.
2. تقوية العلاقات الاجتماعية بين قرى منطقة التخطيط.

3-8 الاثر الاقتصادي للمشاريع التطويرية

1. تعزيز فرص الاستثمار في المنطقة.
2. تقليل نسبة البطالة واستغلال الطاقات البشرية للعمل في المنطقة بدل من الداخل المحتل.
3. وجود عائد مادي مستمر تستفيد منه الهيئات المحلية لبقاء المنطقة حيوية اقتصادياً.

قائمة المراجع

- 1- الخطة الاستراتيجية لتنمية الاقتصاد المحلي بلدية لجه- البانيا , البنك الدولي (2004-2005).
- 2- تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.
- 3- الدليل الارشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي , وحدة التنمية الاقتصادية المحلية-البنك الدولي (2001).
- 4- مفهوم واهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية مع اشارة خاصة لاستراتيجية تنمية محافظة البصرة ، عدنان الجوراني (2011).
- 5- دليل التجمعات الفلسطينية أريج (2014)
- 6- مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية / حالة الجزائر ، د. يحيى سعدي.
- 7- نظريات التنمية الاقتصادية ، إعداد الأستاذة: أوشن سمية (2013-2014).
- 8- واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس , غالب السالم (2008).